دلالات الأفعال

ودورها في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها

إعداد

نسيبة خميس المحمد الجبر

إشراف

الدكتور عبد الحميد السيد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

الجامعة الهاشمية

تموز ٢٠٠٣

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٣م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عبد الحميد السيد، رئيسا أستاذ مشارك النحو والصرف	.....
الدكتور محمود حسني مغالسة، عضوا أستاذ دكتور النحو والصرف	.....
الدكتور عبد الكريم مجاهد، عضوا أستاذ مشارك فقه اللغة	.....

الإهداء

إلى كل طالب علم في سبيل الله، وإلى والديّ الفاضلين اللذين مـــا فتئـــا علـــى تشجيعي لإتمام دراستي، وعلى البحث والدراسة لبناء ثقافتي، فجزاهما الله عني كل خير ، وأعانني على إكرامهما ورد جميلهما.

كما أهدي هذا البحث لإخواني، وأخواتي، وزميلاتي كلهم أجمعين.

وإلى الأساتذة الأفاضل الذين غرسوا فينا حب العلم والتعلم.

شكر وتقدير

أحمدُ الله وأشكره الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة بفضله ومنّه، ومن ثَمّ أتقدم بجزيل الشكـــر والعرفان إلى الدكتور عبد الحميد السيد الـــذي أحـــاطني بعلمـــه، ورعايته، الذي داوم على توجيهي وإسداء النصح والإرشاد لإخراج هذه الأطروحة على أفضل وجه.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الكريمين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة، والأستاذ عبد الكريم مجاهد على تكرمهمـــا بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأتقدم بالشكر لكل من مدّ يد العون لإخراج هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

قرار لجنة المناقشة ..... ب

إهداء ..... ج

شكر وتقدير ..... د

فهرس المحتويات ..... هـ

ملخص بالغة العربية ..... ط

المقدمة ١

الفصل الأول: الفعل في المستويين الصرفي والنحوي ٤

_ حد الفعل ٥

_ الفعل في المستوى الصرفي ١٣

أ- اشتقاق الفعل ١٥

ب- أبنية الفعل ٢٠

ج- تصريف الأفعال ٣٤

_ الفعل في المستوى النحوي ٤١

أ- زمن الفعل ٤١

ب- تمام الفعل ونقصانه.....٥٩

ج- بناء الفعل وإعرابه ٧٥

د- اللزوم والتعدي ٨٦

هـ - إسناده إلى الضمائر ٩٨

_ الفصل الثاني: الفعل ودور في بناء الجملة ١٠٥

أ- مبدأ العمل في نظرية النحو العربي ١٠٦

ب- مبدأ الاقتضاء ١١١

ج- الأفعال العلاجية وغير العلاجية ١٢٧

د- عدول الفعل عن الأصل ١٤٢

هـ- تضمين الفعل ١٥٢

_ الفصل الثالث: الفعل في دراسات المحدثين ١٥٧

أ- مدخل ١٥٨

ب- زمان الفعل ١٦٢

ج- الزمن الصرفي ١٦٨

د- الزمن النحوي ١٧٣

- زمن الفعل وجهاته في العربية ١٧٦

١- الماضي وجهاته ١٧٨

٢- الحال وجهاته ١٨٤

٣- المستقبل وجهاته ١٨٧

د- الزمن الدلالي ١٩٠

- الفصل الرابع: دراسة تطبيقية (الفعل في القران الكريم) ١٩٥

الخاتمة ٢٣٣

المصادر والمراجع ٢٣٦

الملخص باللغة الإنجليزية ٢٥٠

ملخص

دلالات الأفعال

ودورها في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها

إعداد

نسيبة خميس المحمد الجبر

المشرف

الدكتور عبد الحميد السيد

من شأن هذه الرسالة أن تبحث في دلالات الأفعال في النحو العربي، ودورها في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها. إذ درست أثر دلالة الفعل المعجمية، واقتضائها ما تمتد إليه من عناصر نحوية ليتمكن الفعل من إتمام المعنى العام للجملة، كما تبينت أثر هذه الدلالة في تقعيد النحو العربي.

وتركزت هذه الدراسة على ما جاء به القدماء من مفهوم الاقتضاء، والتشبث و الاحتياج في دراستهم للفعل؛ إذ لا يكتفي الفعل في الجملة بكونه العامل القوي فيها، بل يمتد عمله انطلاقاً من دلالته و حاجته إلى مفعول واحد، أو إلى أن يُعدد

المفاعيل، وذلك بضوابط تحكمه بغيره من العناصر في التركيب اللغوي.

وقد عرضت هذه الأطروحة الفعل في نظر القدماء و المحدثين، من خـــلال أربعة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: اشتمل على حد الفعل عند النحاة و دراسة للمستويين الصـــرفي و النحوي عند القدماء.

- الفصل الثاني: درس دور دلالة الفعل في بناء الجملة، وأهميتها في تحديـــد مـــا يرتبط به من العناصر.

- الفصل الثالث: درس دلالة الفعل الزمنية عند المحدثين.

- الفصل الرابع: اشتمل على دراسة تطبيقية للفعل في القرآن الكريم.

المقدمة

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة الأفعال ودلالاتها صرفيا وتركيبيا، والـدور الذي تؤديه في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها.

وتجتهد الدراسة في استقراء ما جاء عند النحاة من معالجات للفعل في مختلـف الأبواب النحوية، سواء أكان ذلك في بيان حدّه أم ما أصّلوه من قواعـد وضـوابط تحكم علاقاته بغيره من العناصر في التركيب اللغوي.

أما الدراسات السابقة فلم تعرض دراسة لهذا الموضوع بأهدافه المطروحـة هنـا، مفصلاً؛ إذ تركزت معظم دراسات الباحثين المحدثين حول الدلالة الزمنيـة للفعـل، ومن هذه الدراسات مثلاً دراسة الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه: "الفعل زمانـه وأبنيته"، وكذلك الدكتور عبد الجبار توّامة في كتابه: "زمن الفعل".

وستحاول هذه الدراسة من خلال أهدافها الإجابة عن كثير من الأسئلة التي تدور في فلك الفعل ودلالاته، من مثل:

١. ما حقيقة عمل الفعل في العناصر الأخرى؟ وما علة تفاوت عددها ؟

٢. ما الفرق بين الأفعال العلاجية وغير العلاجية في عمل الفعل ؟

٣. ما الأثر الذي يحدثه خروج معنى الفعل عن أصل وَضْعه المعجمي ؟

٤. وهل كان للنحاة اهتمام بالمعنى المعجمي للفعل في رصد الظاهرة النحوية وتقعيدها؟

وأسئلة أخرى عرضت في ثنايا البحث.

أما محتويات الدراسة فقد توزعت على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة على النحو التالي:

في الفصل الأول تناولت حدود الفعل عند النحاة بدءًا بالمتقدمين وانتهاءً بالمتأخرين من النحاة، ثم انتقلت إلى دراسة الفعل في المستويين: الصرفي والنحوي، أما الفعل في المستوى الصرفي فقد تناولته الدراسة من حيث: اشتقاقة وبناؤه وتصريفه وصحته واعتلاله وإسناده إلى الضمائر.

أما دراسته من الجانب النحوي فشملت تقسيمه زمنيًّا، ثم دراسته من حيث التمام والنقصان، والبناء والإعراب، والتعدي واللزوم.

أما الفصل الثاني فقد عالج دور الفعل في بناء الجملة، حيث تناول ما يلي:

مبدأ العمل في نظرية النحو العربي، ومصطلح الاقتضاء عند النحاة، والأفعال العلاجية وغير العلاجية، ثم تطرقت الدراسة إلى عدول الفعل عن الأصل ونَظَرَتْ في أهم طرقه وهو التضمين.

وأما الفصل الثالث للفعل فقد عرض في دراسات المحدثين، واقتصر العرض على زمن الفعل، إذ إن جُلّ المحدثين تناولوا دراسة الفعل من الناحية الزمنية، وقلما تناولوه من جوانب أخرى.

أما الفصل الرابع فقد احتوى على دراسة تطبيقية للفعل في القران الكريم، حيث عرض الفصل طوائف من شواهد قرآنية تُبرز دلالة الفعل في التراكيب اللغوية، وأثر هذه الدلالة في توجيه التركيب.

وانتهت الدراسة بخاتمة بيَّنَتْ أهم ما توصلت إليه من نتائج.

الفصل الأول

الفعل في المستويين الصرفي و النحوي

حدُّ الفعل

حدَّ النَّحويُون الفِعلَ في مُصنّفاتِهم بأكثر من طريقة، فسيبويه(ت١٨٠هـ) يقول في حدّه: "وأمّا الفِعلُ: فأمثِلةٌ أُخِذَت من لفظِ أَحْداثِ الأَسماءِ، وبُنِيَت لما مَضَى، ولِمَا يَكونُ ولمْ يقع، وما هو كائنٌ لم يَنْقَطِع. فأما بناءُ ما مضى: فذَهَبَ، وسَمِعَ، ومَكُثَ، وحُمِدَ. وأمّا بِنَاءُ ما لم يقع فإنّه قولُك آمرًا: اذْهَبْ، واقْتُلْ، واضْرِبْ، ومخبرًا: يَقْتُلُ، ويَذْهَبُ، ويَضْرِبُ، ويُقْتَلُ، ويُضْرَبُ.وكذلك بِنَاءُ ما لم يقع وهو كائنٌ إذا أَخْبَرْتَ"[١].

فبعد أن حدّ سيبويه الفعل مبينا أقسامه، وهي: ما مضى، وما سيكون، وما هو كائن؛ ذَكَرَ أمثلةً لكلِّ قسمٍ من أقسامِ الفعلِ لتَوْضِيحِهِ والإبانَةِ عنه.

وَمُرَادُهُ بِـ"أمثلة": أبنيةً، وبـ"أحداثِ الأسماءِ":المصادرَ.

وكان لطريقَتِه هذه صدىً عندَ بعضِ من جاءَ بعدَهُ منَ النُّحاةِ؛ فأبو بكرٍ الزُّبَيْدِي(ت٣٧٩هـ) مثلا يقولُ:" والفعلُ قولُك: ضَرَبَ، وخَرَجَ، وانْطَلَقَ، ويضرب، ويَخْرُجُ، واضْرِبْ، واسْمَعْ، وما أشبهَ ذلك"[٢].

---

(١) سيبويه- الكتاب، ج ١، ص١٢.

(٢) الزبيدي _ الواضح، ص٣٧.

فحده بذكر أمثلة لكل قسم من أقسامه؛ فضرب، وخرج، وانطلق، لما مضى، ويضرب، ويخرج، لما هو كائن، واضرب، واسمع، لما سيكون.

أما الكسائيُّ (ت١٨٩هـ) فقد حده بقوله:" الفعلُ ما دلَّ على زمان"(١). واقتصارُ الكسائيِّ في تعريفِه الفعلَ بتَخْصِيصِهِ بالدلالةِ على الزمنِ، طريقةٌ أخرَى في التّعريف هي التعريفُ بالحدّ النّاقِصِ لأنّه اشتملَ على الدلالةِ على الزمنِ فقط، ليصبحَ أكثرَ شمولاً ودقةً عند من خَلَفَهُ من النحاةِ، حيثُ عرَّفَهُ قُطْرُبَ(ت٢٠٦هـ) بقوله:"الفعلُ ضربانِ يَدُلانِ على ثلاثة معانٍ". وإنَّما جُعِلَ الفعلُ ضَرْبَيْنِ لأنّ صِيغَةَ المستقبلِ والحالِ واحدةٌ(٢).

وحدّه ابن كَيْسان(ت٣٢٠هـ) بقوله:"الفعلُ ما كان مذكورًا لأحَدِ الزّمانَيْنِ، إمّا ماضٍ أو مستقبل، والحدّ بينهما"(٣).

أما المبرِّد(ت٢٨٥هـ) فقد حده بأنه:"ما دلّ على حركةٍ" وبأنه:"ما دلّ على حدوثِ شيءٍ في زمانٍ محدّد"(٤).

(١) ابن فارس _ الصاحبي، ص ٨٦.
(٢) البطليوسي _ إصلاح الخلل، ص٢١.
(٣) فاضل الساقي _ أقسام الكلام العربي، ص٦٩.
(٤) البطليوسي _ إصلاح الخلل، ص٢٢.

وهو في التّعريف الأوّل قَصَرَ دَلالةُ الفعلِ على الحركةِ، أما في التّعْرِيفِ الثّاني فجَمَعَ في حده بَيْنَ الدّلالةِ على الحدثِ والدّلالةِ على الزمانِ.

وجاءَ الزّجاج(ت٣١٦ هـ) بتعريف أكثر دقّة فقال:"الفعلُ صوتٌ مفهومٌ دالٌ على معنىً في زمانٍ ومكانٍ مأخوذٌ من الحدثِ"(١). حيثُ فصّلَ في تعريفِ الفعلِ، وبدأ من وَحَداتِهِ الصّغْرَى، فجعلهُ صوتاً، ومجموعُ الأصْواتِ يُعْطِي معنىً مفهومًا دالاً على معنىً معينٍ هو الحدثُ الذي يقعُ في زمانٍ ومكانٍ معيّنَيْن.

كما حدَّهُ الزَّجّاجِي(ت٣٣٧هـ) بقوله: " الفعلُ ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ، نحو:قامَ يقومُ، وقعدَ يقعدُ، وما أشبَهَ ذلك"(٢).

وظاهرٌ من هذا التعريفِ مدى تأثُّرُ الزَّجّاجِي بِحَدِّ سيبويه، وبحد أستاذِهِ الزّجّاجُ في دَلالة الفعلِ على الحدثِ والزمانِ، والجمعِ بين طريقةِ التّعريفِ بالمثالِ، والتّعريفِ بالحدِّ.

ونَلْمَسُ تطوّرًا في هذا التعريف حين عرّفه الفارِسيّ(ت٣٧٧هـ) فقال:"حدّ

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الزجاجي- الجمل، ص١.

الفعلِ كلُّ لفظةٍ دلّت على معنىً مقترنٍ بزمانٍ محصّل"[١]. فقد خصص الفعل بلفظة ذات معنى مقترن بزمان، وهذا يعني عدم انفصال الدلالة على الحدث، والدلالة على الزمن عن معنى الفعل محترزا بذلك عن المصدر الدال على الحدث غير المقترن بزمان معين.

وأصْبَحَ هذا التّعريفُ هو الشّائعُ والمُسَيْطرُ على أجْواءِ الدّراساتِ النّحْويّةِ والفلسفيّةِ، فمن الفلاسفةِ الفارابيّ(ت٣٩٩هـ) الذي استخدمَ لفظةَ "الكلمة" للدّلالةِ على الفعلِ، فيقول:"الكلمةُ لفظٌ دالٌ على معنىً مفردٍ يمكنُ أن يُفهَمَ بنفسِهِ وَحْدَهُ، ويدلُّ بِبِنْيَتِهِ لا بالعَرَضِ على الزمانِ المحصّلِ الذي فيه ذلك المعنى"[٢]. وهو بمعنى حد الفارسي للفعل، فالفعل لفظ يدل على معنى الحدث بنفسه، ويدل على الزمن ببنيته.

ومن النحاة مثلا الزّمخْشريّ(ت٥٣٨هـ) قال:"ما دلّ على اقترانِ حدثٍ بزمان"[٣].

---

(١) الفارسي-الإيضاح العضدي، ج١، ص٧.

(٢) البطليوسي- إصلاح الخلل، ص٢٢. وقد ارتضى البطليوسي هذا التعريف حين علق عليه بقوله:"وهذا قول صحيح لا اعتراض عليه لمعترض".

(٣) الزمخشري- المفصل، ص ٢٩٢.

وكذلك عند غيره من النحويين[١].

أما السُّهَيْلِيّ (ت٥٨١هـ)فيرى في دلالة الفعل على الزمان تعلقا باختلاف أحوال البنية، وهي بدورها تؤدي إلى اختلاف أحوال الزمن، فيقول:" وأمّا دَلالَتُه على الزمانِ فقال النَّحْوِيُّون بِالبِنْيَةِ، وهو لا يدل على زَمانٍ ألبتّة، وإنَّما يَدُلُّ اخْتِلافُ أَبْنِيَتِهِ على اخْتِلافِ أحْوالِ الحَدَثِ من المُضِيِّ والاسْتِقْبَالِ والحَالِ "[٢].

وحَدَّ ابن السَّرَّاجِ(ت٣١٦هـ) الفِعْلَ فقال:"والفعلُ ما كان خَبَرًا ولا يَجُوزُ أن يُخْبَرَ عنه، نحو قَوْلِك: أخوك يَقُومُ"[٣].

ويَبْدُو من خِلالِ هذا الحدّ أنّه أَدْخَلَ فِكْرَةَ الإِسْنَادِ فِي تَحْدِيدِ الفِعلَ، يَتَّضِحُ ذلك من قولِه:" ما كان خَبَرًا" أي: ما وَقَعَ مُسْنَدًا، وَ" لا يَجُوزُ أَن يُخْبَرَ عنه" أي: لا يَجُوزُ

---

(١) منهم ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في شرح المفصل، يرى أن الفعل: كل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان"، شرح المفصل، م٤، ص٢٠٤.

وكذلك ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) قال: الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"، شرح الكافية للشريف الرضي، ج٤، ص٣.

ويرى ابن عصفور (ت٦٦٩) أنه: لفظ يدل على معنى في نفسه، ويتعرض ببنيته للزمان" ، المقرب، ص٦٨.

وعرفه ابن هشام (٧٦١هـ) في الاصطلاح بأنه: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"، شرح شذور الذهب، ص٢٤.

ويرى السيوطي(ت٩١١هـ) أن الفعل ما دل على معنى في نفسه واقتران"، همع الهوا مع، ج١، ص٧.

(٢) السهيلي _ نتائج الفكر، ص ٦٦.

(٣) ابن السراج _ الأصول، ج١، ص ٣٧.

أَنْ يَقَعَ مُسْنَدًا إِلَيْه. وكان هذا صَنِيعُ الأَنْبَارِيّ(ت٥٧٧هـ) حين قال فيه:" ما أُسْنِدَ إِلَى شَيْءٍ ولَمْ يُسْنَدْ إليه شَيْء"(١). إذ صَرَّحَ بِلَفْظَي المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْه. وتَبِعَهُمَا ابنُ مالك(ت٦٧٢هـ) فِي التَّسْهِيلِ فقال:"الفِعْلُ كَلِمَةٌ تُسْنَدُ أَبَدًا، قَابِلَةٌ لِعَلامَةِ فَرْعِيَّةِ المُسْنَدِ إليه"(٢). فبين أن الفعل يقع مسندا دائما، ويقبل علامة الفاعل، وذلك احترازا من المصدر الذي لم يُبن لفاعل ولا مفعول، بل يطلبهما من جهة المعنى أما الفعل فقد بُني للإخبار عن الفاعل، فهو يطلبه دائما ولا ينفك عنه، وربما يكون ظاهرا أو مستترا. وقد تَبِعَهُم في هذه الطَّرِيقة عددٌ من النُّحاة(٣).

ومن النُّحاةِ من سلَكَ في تعريفِ الفعل طَرِيقَةً جديدةً من خلال ذكرِ أحدِ علاماتِه، فعرَّفَه الأخفش(ت٢١٥هـ) بقوله:"ما امْتَنَعَ من التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ، وألا يَحْسُنَ له الفِعل والصِّفة، وجازَ أن يَتَصَرَّفَ، عَلِمْتَ أَنَّهُ فِعْل"(٤).

---

(١) الأنبا ري _ أسرار العربية، ص ٣٩.

(٢) ابن مالك _ تسهيل الفوائد، ص ٣.

(٣) نجد ذلك عند ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) في شرحه على الألفية، فقال:"الكلمة على ثلاثة أقسام:اسم وفعل وحرف، لأن الكلمة إما أن يصح أن تكون ركنا للإسناد أو لا، الثاني: الحرف، والأول إما أن يصح أن يسند إليه أو لا، الثاني: الفعل، والأول الاسم". شرح ابن الناظم، ص ٦.

وكذلك الأشموني(٩٠٠هـ) قال:"إن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أو لا، الثاني: الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول: الاسم، والثاني: الفعل".

(٤) البطليوسي _ إصلاح الخلل، ص٢١.

فَذَكَرَ أنّ الفِعلَ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، ولا يَحْسُنَ له الفِعلُ فلا نقول: ضَرَبَ أَكَلَ جُمْلَة، ولا تَدْخُلَ عليه الصِّفَةُ، مثل: ذَهَبَ عاليًا، ولكِنَّهُ يَتَصَرَّفُ ويُشْتَقُّ مِنْهُ فَنَقُول:عَلِمَ، عِلْم، عَالِم، مُعلِّم، تَعَلُّم...إلخ، وهذا من عَلامَاتِ الفعل.

وذكر الجَرْمِي(ت٢٢٥هـ) في تعريفه للفعل علاماتٍ أخرى حيث قال:"الفِعلُ ما حَسُنَتْ فيه التاء، نحو: ضَرَبْتُ وقامتْ"(١).

فذكرَ أنّ من علاماتِ الفعل قُبُولُ التاءِ الساكنةِ أو تاءِ ضميرِ الفاعل.

ومن حدود الفعل عند المُبَرّد(ت٢٨٥هـ) أنّه:"ما احتَمَلَ الضَّمير"، وكذلك:"ما حَسُنَ فيه أمس وغد"(٢). وقال ابن جِني(ت٣٩٢هـ):"الفعلُ ما حَسُنَ فيه" قد"، أو كان أمرًا، فأما "قَدْ" فنحو قولك: قَدْ قَامَ، وقَدْ قَعَدَ، وقَدْ يَقُومُ وقَدْ يَقْعُدُ، وكَوْنُهُ أمْرًا، نحو: قُمْ واقْعُدْ"(٣).وكذلك قول ابن مالك في ألفيته:(٤)

بتا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن جني _ اللمع، ص ٧-٨.

(٤) ابن مالك _ متن الألفية، ص٥.

فما أجْمَلَهُ المُبَرِّدُ بقوله:"ما احتَمَلَ الضَّمِيرَ" فَصله ابن مالك، وبيّن الضَّمَائِرَ التي يَتَّصِلُ بها الفعل. ونَهَجَ عدد من النُّحاةِ هذه السبيلَ في حدِّ الفعل، وبيانِ علاماتِهِ(١).

وبالنظرِ في تَعْرِيفاتِ الفعل السابقةِ نَجِدُ أنَّها تَعَدَّدَت بالرغم من أن بعضها يكون قد ظهر مع غيره، كتعريف سيبويه والكسائي، فهما متعاصران، ومع ذلك اختلفت طريقة كل منهما في تعريفه للفعل، وذلك بحُكْمِ أنَّ كلَّ حدٍّ جاء بحسب زاويةِ النَّظَرِ إلى الفعل؛ فالفعلُ في الأصلِ وحدةٌ لفظيةٌ، أي: مجموعةُ أصواتٍ، يأخذُ وظائفَ معينة في الأداء اللغوي، فيأخذ: وظيفةً صرفيةً، وأخرى نحويةً، وثالثة دلاليةً، ومن خِلالِها نَتَبَيَّنُ مَدْلُولَ الفعل بوضوح، فوظيفةُ الفعل الصّرفيّةِ تقومُ بأدائِها بِنْيَتُهُ اللّفظيّةِ أو هَيئَةُ تركيبِ عناصرِه المادِّية، وذلك يُؤدِّي إلى وُقُوع الفعل مقترناً

(١) حده ابن معط(ت٦٢٨هـ) في ألفيته فقال:

والفعلُ بالسينِ وسوفَ عُرِفَا والأمْرُ والنَّهْيُ وقَدْ إنْ صُرِفَا

وما ذكره هنا علامات جديدة للفعل. شرح ألفية ابن معط، عبد العزيز الموصلي، ج١، ص٣١١.

وكذلك حده ابن آجروم(ت٧٢٣هـ) فقال:"والفعل يعرف بقد والسين وسوف، وتاء التأنيث الساكنة". شرح متن الأجرومية للعلامة حسين بن علي الكفراوي ، ص٣٠.

وحده خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) بقوله:"ينجلي الفعل ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف بأربع علامات ذكرها في النظم بقوله:

بتا فَعَلْتَ وَأَتَتْ ويا افْعَلِي ونُونُ أقْبِلَنَّ.....

شرح التصريح ، ج١، ص٣٤.

بأحد الأزمنةِ الثلاثةِ، وكذلك ما يطرأ على الفعل من زيادات صرفيةٍ تُؤدّي إلى تَغَيُّرِ دَلالَتِهِ عند الاستعمال.

أما وظيفَتُهُ النَّحْويَّة فَتَتَمَثَّلُ في الإسناد ضمنَ الجملةِ النحوية، وفي استخدامِه مسنداً فقط.

ووظيفتُهُ الدلاليّة من خلال استعمالِهِ توقفنا على معناه المُعْجَميّ من خلال ما تَنْطَوِي عليه مادَّتُه الحَرْفِيَّةِ المؤَلِّفَةِ له، فالفعل: كَتَبَ يَكْتُبُ، مثلاً: مادته الحرفية(ك.ت.ب) التي تدل على فعل الكِتَابَةِ أو المَعْنَى الذي يَحْمِلُهُ مَصْدَرُ الفعل[١].

(١) انظر الفضلي _ دراسات في الفعل، ص١٧.

الفعل في المستوى الصرفي

صَوْغُ الأَبْنِيَةِ في العربيّةِ يقومُ على الدَّلالَةِ ويَحْتَكِمُ إليها؛ فقد اعتُمِدَت كَمَلْحَظٍ بارزٍ لضبطِ الأَبْنِيَة، إذْ "تَحَرَّوْا العَلاقَةَ بين البِنْيَةِ الصَّرْفِيةِ وما يكون لها من دَلالةٍ معنويةٍ خاصة"(١). وجَعَلوا لهذه الصِّيَغِ الصرفيةِ دَلالاتٍ يتمُّ على أساسها صَوْغُ الكلمةِ وبناؤها. واعتبار الدَّلالةِ ضابطاً في صوغِ الأبنيةِ يُعَدُّ أصلاً عاماً من أصولهم التي اعتمدوها في وصفِ الظاهرةِ اللغويةِ وتقعيدِ قواعدِها، فهم كثيراً ما يتَّكِئُون على الدَّلالةِ في تفسيرِ كثيرٍ من الظواهر اللغوية(٢).

وقد تناول النحاةُ الفعلَ بالدراسةِ الصرفيةِ، فدرسوه من جوانب كثيرة، أهمها: اشتقاقُه، وأَبْنِيَتُه، وتَصَرُّفُه، وجُمُودُه، وصِحَّتُه، واعْتِلالُه، كما درسوا إسنادَه إلى الضمائرِ. ونتناولُ بإيجاز هذه الجوانب بغرض بيان أنهم عنوا بها استكمالا لدراسة الفعل صرفيًا، ونحويًا، ودلاليًا.

---

(١) نهاد الموسى _ نظرية النحو العربي، هامش رقم "٦٣"، ص٧٠.

(٢) لطيفة النجار _ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص٦.

أ- اشتقاق الفعل

قَسَّمَ اللّغويون الاشتِقاقَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: الاشْتِقَاق الصَّغِير، والاشْتِقَاق الكَبِير، والاشْتِقَاق الأَكْبَر.

وما يَعْنِينا هنا هو الاشْتِقاقُ الأَصغر، وهو:" أَنْ تَأْخُذَ أَصْلا مِنَ الأُصولِ فَتَتَقَرَّاهُ، فَتَجْمَعَ بين مَعانِيهِ، وإِنْ اخْتَلَفَتْ صِيَغَهُ وَمَبَانِيه، وذلك كتَركِيبِ (س ل م) فَإِنَّكَ تَأْخُذُ مِنْه معنَى السلامَةِ في تَصَرُّفِهِ نحو: سَلِم، ويَسْلَم، وسَالِم، وسَلْمَان، وسَلْمَى، والسَّلامَة" [١].

وهو أَهَمُّ أَنْواع الاشْتِقاق وأكثرُها التصاقًا بموضوعِ علم الصرف، أما النوعان الآخران[٢] فيرتبِطان بعلمِ اللغةِ أكثر من ارتِباطِهِما بعلمِ الصّرف،كما أنه يُعتمدُ فيها

---

(١) ابن جني _ الخصائص، ج ٢، ص٣٤.
فالأصل ههنا: يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوليا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل"
الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) الاشتقاق الكبير، ويسميه ابن جني" الاشتقاق الأكبر": هو أن تأخذ أصلا من الأصول فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه". ابن جني-الخصائص، ج ٢، ص١٣٤.
ومما ذكر من أمثلة على هذا النوع من الاشتقاق: ما يجيء من تقليب مادة (ك ل م) وهي: (ك ل م)، (ك م ل)، (م ك ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك)، حيث عقد تراكيبها على معنى القوة والشدة.
والاشتقاق الأكبر هو:"ارتباط بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطا عاما لا يتقيد بالأصوات نفسها، بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته". صبحي الصالح _ فقه اللغة، ص٢١٠.

على التأْوِيل والتَّكَلُّف وليست بذاتِ وُضوح، فلم يَقُل بالاشْتِقَاقِ الكَبِيرِ سوى ابن جني من النَّحْوِيّين، ومن قبله الفارسي الذي كان يستحسنه، وجاء ابن فارس في معجمه "المقاييس"، فوضع المعجم على أساسه، فهذا النوعُ غير معوَّل عليه[عند الكثيرين] لعدمِ اطِّرَادِه(١).

وأدَّت الاخْتِلافاتُ في الاشتقاقِ إلى اختلافٍ في أصلِهِ، فذهب البصريُّون إلى أن الفعل مُشْتَقٌّ من المَصْدَرِ وفَرْعٌ عليه، مُسْتَنِدين إلى أدلةٍ كثيرةَ، وذهبَ الكوفيون إلى أن المصْدَرَ مُشْتَقٌّ من الفعل وفَرْعٌ عليه، واستدلّوا بأدلةٍ كثيرةٍ أيضًا لإثباتِ دعواهم.

ومن أدلةِ البصريين أن المصدرَ يَدُلُّ على زمانٍ مطلق، والفعل يدلُّ على زمانٍ معين، فكما أن المطلقَ أصلٌ للمقيدِ، فكذلك المصدرُ أصلٌ للفعلِ.

---

(١) أبو حيان-ارتشاف الضرب، ج ١، ص٩.

وعلل السيوطي سبب إهمال العرب لهذا النوع من الاشتقاق فقال:" إن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها، ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعا كثيرة؛ ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه حروف الإيلام والضرب، لمنافاتهما لهم لضاق الأمر جداً، ولاحتاجوا إلى ألوف حروفٍ لا يجدونها، بل فرّقوا بين معتِق ومعتَق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين.

وقيل: بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق، وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين: كل الكلم مشتق.

وقد حصر السيوطي التغيرات التي تطرأ على الأصل المشتق منه والتي تولد أبنية جديدة وتصوغها صياغة جديدة بـ خمسة عشراً تغيراً.

السيوطي _ المزهر، ج ١، ص ٣٤٧.

ومنهم من قال إنّ الفعل بصيغَتِهِ يدلُّ على ما يدلُّ عليه المصدر، والمصدرُ لا يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل،وإذا كان ذلك كذلك دلَّ على أنّ المصدرَ أصلٌ والفعلَ فرعٌ.

ومن أدلّةِ الكوفيين أنّ الفعل يعملُ في المصدر، فتقول: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، فوَجَبَ أنْ يكون فرعًا له؛ لأنّ رُتْبَةَ العاملِ قبل رُتْبَةَ المعمولِ، فوجب أن يكون المصدرُ فَرْعًا على الفعل.

ومنهم من قال إنّ الدليل على أنّ المَصْدر فرع على للفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرف به المصدر أصلا للمصدر، وغير ذلك من الأدلة [١].

وقد ذكر ابن جني أن العرب لم تَقْتَصِرَ على الاشتقاقِ من أسماءِ المعاني بل اشْتَقَّتْ أيضًا من الأسماءِ الأعجمية فقال:" قال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها، قال رؤبة:

هل ينجينّي حَلِف سختيت أو فضة أو ذهب كبريت

---

(١) انظر: الأنباري _ الإنصاف ج١، ص ٢٣٦_ ٢٤٥، م ٢٨.

وقد ناقش الأنباري أدلة كل فريق، ورجح رأي البصريين. كما عقد السهيلي في نتائج الفكر فصلا بعنوان: سر اشتقاق الفعل من المصدر، ص٦٧_ ص٦٩.

قال: فـــ " سختيت" من السخت، كـــ " زحليل" من الزحل.(١).

كما وذكر أنهم اشتقوا من أسماء الأصوات نحو: هاهيت، وعاعيت فقال:" وأغرب من ذلك قولك: بأبي أنت، فالباء في أول الاسم حرف جر بمنزلة اللام في قولك: لله أنت. فإذا اشتققت منه فعلا اشتقاقا صوتيا استحال ذلك التقدير فقلت: بأبأت به بئباء، وقد أكثرت من البأبأة"(٢).

كما وذكر أنهم اشتقوا من الحروف نحو اللولاة، والتسويف، قال ابن جنـــي: وذلـــك قولك موّيت إذا كتبت (ما)، ولوّيت إذا كتبت (لا)، وكوّفت كافا حسنة، ودوّلـــت دالا جيدة، وزوّيت زايا قوية"(٣).

ولم يكتفوا بذلك بل اشتقوا من أسماء العدد نحو: كانوا ثلاثة فربعتهم، أي: صرت رابعهم، ومن أسماء الزمان، نحو: أربع القوم أي دخلوا في الربيع، ومـــن أســـماء الأمكنة نحو: أعرق الرجل إذا صار إلى العراق، ومن أسماء الجسم نحو: يديته أي: ضربت يده، ومعين ومعيون: أي أصابته العين(٤).

---

(١) ابن جني _ الخصائص، ج١، ص٣٥٨.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص٢٧٥.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) انظر: عبد الكريم مجاهد _ الدلالة اللغوية عند العرب، ص٢٦٨-٢٦٩.

وذكر الأميرُ الشِّهابيّ أنّ العربَ اشتقت من أسماء الأَعْيانِ أَلوانًا مـن المُشْـتَقَّات، فمن (الفِلْسِ) مثلاً قالوا: "أَفْلَسَ الرَّجُل"، ومن(الذّهَبِ):" أَذْهَبَ الشـيءَ وَذَهَّبَـهُ، أي طَلاهُ بالذهب...إلخ.

واشْتَقُّوا كذلك من أسماءِ الأَعْيَانِ المُعْرَبَةِ، فقالوا: هَنْدَسَ، ودَرْهَمَ وأَلْجَمَ، وفَهْرَسَ، وغير ذلك"[١].

والأَوْلى أن يكون مبدأُ الاشتقاق هو المادة، أي: الحروفُ التي تتـألف منهـا المشتقات دون ملاحظة وضع الهيئة والدلالة على النسبة كمادة(ك.ت.ب) مثلا[٢].

فيمكن أن يشتق منها أبنية كثيرة نحو: كَتَب، كَاتِب، كِتَابَة، مَكْتُـوب، مَكْتَـب، كُتِبَ...إلخ.

---

(١) الفضلي- دراسات في الفعل، ص٣٣-٣٤، نقلا عن المصطلحات العلمية، ص١٢.

(٢) انظر: تمام حسان _ اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٦٦، عبد الهادي الفضلي _ دراسات فـي الفعـل، ص٦٩.

ب- أبنية الفعل

قَسّمَ الصّرفِيون الأفعالَ من حيث التّجَرُّد والزّيادة إلى قسمين: ثُلاثِيّة مُجَـرّدَة، ومزيدة، ورُباعِيّة مُجَرَّدَة، ومزيدة.

١. الأفعال الثلاثية المجردة

فَالأَفْعَالُ الثُّلاثِيَّةُ المُجَرَّدَة تأتي على ثلاثةِ أَبْنِيَةٍ هي: (فَعَل)، ومضارعها يَفْعَـلُ، ويَفْعُل، ويَفْعِلُ. و(فَعِل)، ومضارعها يَفْعَل، ويَفْعِلُ. و(فَعُل)، ومضارعها يَفْعُلُ.

وليس في الثلاثي المجرد"فَعْل" ساكن العين، وإنّما ذلك من أَبْنِيَةِ الأسماء، نحو: فَلْس، وكَعْب[١].وما جاءَ من الأفعالِ علـى"فَعْـل" هـو مـن قبيـل التخفيـف أو الضَّرُورَة[٢].

أما دَلالاتُ هذه الأفعال فذَكَرَها الصَّرْفِيُّون في مُصنَّفاتِهم،وهاك أهم هذه الدلالات:

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٤٢٥.

(٢) ومنه قول الشاعر:

فإن أهْجُهُ يَضْجَر كما ضَجَرَ بازل من الأُدْم دَبْرَت صفحتاه وغاربه

فإنه أراد"ضَجِرَ" بالكسر، و"دَبِرَت" وإنما أسكن تخفيفا، كما قالوا في عَلِمَ عِلْم وفي شَهِدَ شَهْد، وقالوا في الاسم كَتْف في كَتِف، وفَخْذ في فخِذ، فأما قول الآخر:

وما كان مبتاع لو سَلْفَ صَفْعَهُ يراجع ما قد فاته بردّاد

فأراد"سَلَفَ" بالفتح، وإنما أسكن ضرورة. شرح المفصل ج٤، ص ٤٢٥_ ٤٢٦.

فَعَل

يَقَعُ على معانٍ كثيرةٍ لا تكادُ تَنْحَصِر؛ ولِخِفَّتِهِ كَثُر استعمالُه، وهو يَقَعُ على ما كان **عملاً مَرئِياً**، نحو: ضَرَبَ، وقَتَل، **وغير مَرئِيّ**، نحو: شَكَر، ومدح.

وكذلك في **الأَصْوات** نحو: صَهَلَ، وخِلافُه، نحو: سَكَتَ، وفي **القَطْع** نحو: قَطَعَ الشَّجَرَة، وجَدَعَ أَنْفَهُ، **وفيما معناه النَّوْم**، نحو: هَجَعَ، **وفي الأَكْلِ**، نحو: رَعَى، ورَتَعَ، **وفي النِّكَاح**، نحو: نَكَحَ[1].وكذلك **باب المُغَالَبَةِ**، نحو: كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ[2].

ويبنى من "فَعَلَ" ثلاثُ مُضَارعاتٍ، هي: فَعَل يَفْعُل نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ. وفَعَلَ يَفْعَلُ، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ.

وقد رَصَدَ الصَّرْفِيّون المواضع التي تَنْقاسُ فيها هذه الأَبْنِيَة وتطَّرد، وعَدُّوا ما عَداها سَماعًا.

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٤٣٤.

(٢) الرضي- شرح الشافية، ج١، ص٧٠.

فَعِلَ

أما"فَعِلَ" فَيَجِيءُ لِمَعانٍ مُتّسعة هي:

الأَدْوَاء مثل: مَرِضَ. وما يَأْتِي مُشابِهاً لها، كعَطِشَ وفَزِعَ، **وفي الأَحْزَانِ وَأَدْوَاءِ القَلْبِ** كحَزِنَ، وغَضِبَ، **وما هو بِضِدِّهِ** كفَرِحَ، وأَشِرَ، **وفي الأَلْوانِ** كأَدِمَ الرجلُ، وشَهِبَ الرَّأْسُ، كما يجيء **في العُيوبِ والحُلِيِّ**، نحو:صَلِعَ، وعَوِرَ، وحَوِرَ، ويُبْنَى من "فَعِلَ" مضارعان اثنان، هما: فَعِلَ يَفْعَلُ، نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ، وعَلِمَ يَعْلَمُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ، نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ.

ويجيء منه فَعِلَ يَفْعُلُ "بَنَوْه على ذلك كما بَنَوْا فَعِلَ على يَفْعِلُ، لأنهم قد قالوا يفعِلُ في فَعِلَ كما قالوا في فَعَلَ، فأَدْخَلُوا الضَّمَّة كما تدخل في فَعَلَ، وذلك نحو: فَضِلَ يَفْضُلُ، ومِتَّ تَمُوتُ"(١). وجاء عن غير سيبويه: حَضِرَ يَحْضُرُ، وقالوا في المعتل: مِتَّ تموت، ودُمْتَ تدوم"(٢). ويرى ابن يعيش أن ذلك كله من لغات تداخلت(١).

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٤٠.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص٤٣٠.

(٣) المصدر السابق.

فَعُل

يُشارِك "فَعُل" مضموم العين "فَعِلَ" مكسور العين في: **الأَلْوانِ والعُيوبِ والحُلِيَ** بِشَرط ألا تكون لامُهُ ياءً، لأن فَعُل لا يجيء فيه ذلك إلا لُغَةً واحدةً عند "بَهُو الرجل وبَهَى، أي: صار بهيّا"[١]، نحو: أَدُم يأدُم ورَعُن يرعُن، وحَمُق يَحمُق.

وبناءُ "فَعُل" موضوعٌ **لِلغَرَائِزِ والخِصَال** التي يكون عليها الإنسان، وكذلك **أفعالُ الطِّبَاع**[٢]. وتجري مَجْرى الغَرائِزِ: كخَشُنَ، وكَبُرَ، وقد يَجْرِي غيرُ الغَرِيزَةِ مَجْراها إذا كان له ثَبْتٌ ومَكْث، نحو: حَلُمَ، رَفُقَ.

ويُبْنَى من "فَعُلَ" مضارع واحد هو"يَفْعُلُ"، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ.

٢. الأفعال الرباعية المجردة

أما الأفعالُ الرباعيةُ المجردةُ فتأتي على بناءٍ واحد هو: فَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجَ، وزَلْزَلَ، ويُصاغُ من: **أسماءِ المعاني** نحو: زَخْرَفَ. ومن **أسماءِ الذوات** للدَلالةِ على مُشَابهَةِ

---

(١) الرضي _ شرح الشافية، ج١، ص٧٣.

(٢) انظر: سيبويه _ الكتاب، ج٤، ص١٠٦، المبرد _ المقتضب، ج٢، ص٩٣، ١٠٩، ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٤٣٦، ٤٤٥، الرضي _ شرح الشافية، ج١، ص٧٤.

المفعولِ للذات التي اشْتُقَّ منها الفعل، نحو: عَقْرَبَتْ فاطمة صُدغها. أو **للدلالة على جَعْلِ الذَّاتِ في المفعول**، مثل: زَعْفَرَتِ الثوبَ ، أو **للدلالة على ظُهور ما أُخِذَ منه الفعل**، نحو: بَرْعَمَت الشجرةُ. وما يسمى **بالمَنْحُوت** نحو: بَسْمَلَ، أي قال: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، **وأسماءُ الأصواتِ المركبةِ** من حرفين مكررين حكايةً للصوتِ مثل: بَأْبَأَ الصَّبِيّ[١].

قال ابن مالك:" انْفَرَدَ الرُّبَاعيّ بـ (فَعْلَلَ) لازمًا ومتعديًا لِمَعَانٍ كثيرةٍ، وقد يُصاغُ من اسمٍ رباعي لِعَمَلٍ بِمُسَمَّاه، أو لِمُحاكاته، أو لِجَعْلِهِ في شيء، أو لإصابَتِهِ، أو لإصابةٍ به أو لإظهارِهِ. وقد يُصاغ من مُركَّبٍ لاخْتِصارِ حِكايَتِهِ"[٢].

وإنّما لم يجئْ على غير هذا الوزن، لأنّ الأول لا يكون ساكناً. وأوّل الماضي لا يكون مَضْموماً ولا مَكْسُوراً في البِنَاء للفاعلِ للثِّقَلِ، فصارَ مَفْتُوحًا، و يكون آخرهُ مفتوحاً لوضْعِهِ مبنيّاً عليه، و ما بينهما ليس متحرّكاً كله، لئلاّ يتوالى أربعُ حركات، ولا مُسَكّناً كله لئلا يلتقِي ساكنان، ولا الثالث لعُروضِ سُكونُ الرابعِ عند الإسناد

---

(١) محمد عبد الخالق عضيمة _ المغني، ص١٠٦، نقلا عن اللامية ص١٢.

(٢) ابن مالك- التسهيل ص١٩٨.

إلى الضمير، فتعيّن أن يسكّن الثاني[١].

ج- زيادات الأفعال ومعانيها

ودَرَسُوا صِيَغَ زياداتِ الأفعال فكان فيها المَزِيدُ بحرفٍ، والمَزِيدُ بحَرْفَيْن، والمَزِيدُ بثلاثةِ حروف[٢].فمزيد الثلاثي بحرف واحد، له ثلاثة أوزان هي:

أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ. أو مزيدٌ بحرفين، وله خمسةُ أوزانٍ وهي: **انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلَّ، وتَفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ.** أو المزيدُ بثلاثةِ حروفٍ، وله أربعةُ أوزانٍ هي: **اسْتَفْعَلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وافْعَالَّ.**

أما مزيدُ الرُّباعِيِّ فيكون : إما مزيدٌ بحرفٍ واحدٍ ولهُ وزنٌ واحدٌ هو **تَفَعْلَلَ.** أو مزيدٌ بحرفين وله وزنان هما: **افْعَنْلَلَ، وافْعَلَلَّ.**

---

(١) انظر: السيوطي- همع الهوامع ج٦، ص١٩.

(٢) ألفت كتب كثيرة في تصريف الأفعال وأبنيتها، من ذلك كتاب الأفعال لابن القوطية(ت٣٦٧هـ)، بالإضافة إلى بعض الرسائل التي تحمل عنوان" فعلت وأفعلت"، وممن صنّف فيها: الفراء(ت٢٠٧هـ)، والأصمعي(ت٢١٥هـ)، والزجاج(ت٣١١هـ)، وغيرهم.
انظر: عبد الحميد السيد _ الأفعال في القرآن الكريم، ج١، ص٤.

وقد عدَّدَ السُّيوطِيّ معانيَ الحَرْفِ الزَّائِد فبلَغَت عندهُ سبعةَ معـانٍ[١]، وكـان لهـذه الزِّياداتِ أثرٌ في تَغْيُرِ معنى الصِّيغَةِ الأَصلِيّ، فقد أضافت كلّ زيادةٍ علـى الفعـل معانيَ كثيرةً مختلفةً عن معنى الصِّيغةِ أو معانيها المحتملة، وأشهر هـذه المعـاني: **المُطَاوَعَة، والتَّعْدِيَة، والتَّعْرِيض، والصَّيْرورة، والتَّكْثِيـر، والاتِّخَـاذ، والتَّجَنُّـب، والسَّلْب، والتَّظَاهُر، والتَّكَلُّف، والتَّدَرُّج، والطَّلَب،والاسْتِحْقاق،والإصابة على صفة.**

وهذه المعاني قد تكون مُشْتَرَكةً بين زيادةٍ وأكثر، أو بينَ نوعين مـن الزيـادة، كزيادة الهمزةِ أو تضعيف العين، وما إلى ذلك. وهناك معانٍ تَنْحَصِرُ فـي زيـاداتٍ مُعينةٍ وتَخْتَصّ بصيغةٍ معينة مثل: الدَّلالة على التَّوجُّه، وتنحصرُ بصـيغةِ "فَعَّـل". وكذلك الدلالة على الدخولِ في الزمانِ، أو في المكانِ، أو في العددِ وتنحصـر فـي صيغة "أَفْعَلَ"، وغير ذلك.

ولا يعني ذلك أنّ الزيادات غيّرت معنى الفعل الأصلي وأَلْغَتْهُ ولكنها أضَـافَتْ إلى مَعْنَاهُ معانيَ جديدةً، فمن الأفعالِ ما بقيَ مُحتَفِظاً بمعنى الصيغةِ المجردةِ بوجودِ

---

(١) السيوطي- همع الهوامع، ج٦، ص٢٤٤_٢٤٥.

الزيادات، مثل: فَعَّل، فاعَل، افْتَعَل، تَفَعَّل، اسْتَفْعَل.

وهناك أفعالٌ أخرى أخذَتْ معنى صيغةٍ أخرى من الصيغِ التي لَحِقَتْها الزيادات نحو: اسْتَفْعَلَ بمعنى أَفْعَلَ، وافْتَعَلَ بمعنى تَفَعَّلَ، وغير ذلك.

وَسَأُوضِّحُ ذلك من خلال تعريفِ معاني الزيادات و التمثيل عليها كما يلي:

١- *المُطاوعة*: هي أن يدلَّ أحدُ الفِعْلَين المتلازِمَيْنِ في الاشتقاقِ على تأثيرٍ، ويدلُّ الآخرُ على قبولِ فاعلِهِ لذلك التأثير، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَر، وهَذَّبْتُهُ فَتَهَذَّب [١].

٢- *التَّعدية*: وهي أن يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجَعْل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، نحو: أَذْهَبْتُهُ، فمعنى: أذهبت زيداً، جعلت زيداً ذاهباً.

فإذا كان الفعلُ الثلاثيُّ غير متعدٍ صارَ بالهمزةِ متعدياً إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين ، نحو: أَحْفَرْتُ زَيداً النهرَ، أي: جَعَلْتُهُ حافراً له، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثةٍ، وهما فعلان فقط: أَعْلَم وأَرَى[٢].

---

(١) محمد عبد الخالق عضيمة _ المغني في تصريف الأفعال، ص١٣٧.

(٢) سيبويه _ الكتاب، ج٢، ص٢٣٣، الرضي _ شرح الشافية، ج١، ص٨٦.

٣- *التَّعْريض*: وهو تَعَرُّضُ المفعولِ لمعنى الفعل، فَتَجْعَلُ"ما كان مفعولاً معرّضاً لأنْ يقعَ عليه الحدثُ، سواءً صار مفعولاً له أم لا، نحو: أَقْتَلْتَه، أي: عرّضتهُ لأنْ يكون مقتولاً، قُتِلَ أو لا[١].

٤- *الصَّيْرورة*: الدّلالة على أنّ الفاعلَ صار صاحبَ شيءٍ وهو على ضربين، هما: إما أن يصيرَ صاحب ما اشْتُقَّ منه، نحو: أَطْفَلَتِ المَرْأَة، أي: صارت ذات طِفْل، وإما أنْ يصيرَ صاحب شيءٍ هو صاحبُ ما اشتق منه نحو: أَجْرَبَ الرجل، أي: صار ذا إبِلٍ ذاتِ جَرَبٍ[٢].

٥- *التَّكْثير*: نحو قوله تعالى: (أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم) [٣]، فالتّشْديدُ في الأفعالِ الثلاثةِ للتكثيرِ بالنسبةِ إلى الذين يُوقَعُ بهم الفعلَ.

وقد يكون التكثيرُ في الفاعلِ، نحو: مَوَّتَتِ الإبل، أي كَثُر فيها الموت.

٦- *المشاركة*: وهي الدلالةُ على أنَّ الفعلَ حادثٌ من الفاعلِ والمفعولِ معاً، أو من جماعةِ الفاعلين، قال سيبويه:" اعلَم أنَّك إذا قُلْتَ فاعَلْتُهُ فَقَد كان من غَيْرِكَ إليك

---

(١) سيبويه _ الكتاب، ج٢، ص٣٣٥، وانظر: الرضي _ شرح الشافية، ج١، ص٨٨.

(٢) سيبويه _ الكتاب، ج٢، ص٢٣٣، الرضي _ شرح الشافية، ج١، ص٨٦.

(٣) سورة المائدة، آية(٣٣).

مثلَ ما كان منكَ إليهِ حينَ قلتَ: فاعلْتُهُ ومثل ذلك: ضَارَبْتُهُ"[١].

٧- *الاتِّخاذ*: الدلالة على أنَّ الفعلَ قد اتخذَ المفعولَ فيما يَدُلُّ عليه الفعلُ، نحو: تَوَسَّدَ يَدَهُ؛ أي: اتَّخَذَها وِسادةً[٢].

٨- *التَّجَنُّب*: والمرادُ به أنْ يدلَّ على أنّ الفاعلَ قد تركَ أصلَ الفعلِ، نحو: قوله تعالى:(وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ[٣])[٤].

ومعنى تَهجّد: تجنّب الهُجُود، والهُجُودُ النّوم.

٩- *السَّلْب*: ويَعْنِي أنَّك تزيلُ عن المفعولِ معنى الفعل، نحو: أَشْكَيْتُ زيداً: أَزَلْتُ شَكْوَاه، وأَعْجَمْتُ الكِتَابَ: أَزَلْتُ عُجْمَتَه[٥].

١٠- التَّظاهر: وهو أن يُظْهِرَ الفاعلُ أنَّهُ مُتَّصِفٌ بصفةٍ ليست له على الحقيقة مثل: تَجَاهَلْتُهُ وتَغَافَلْتُ عنه[٦].

---

(١) سيبويه _ الكتاب، ج٢، ص٢٣٨، وانظر: ابن جني _ المنصف ج١، ص٩٢.

(٢) عبد الخالق عضيمة _ المغني في تصريف الأفعال، ص١٢٣.

(٣) سورة الإسراء، آية(٧٩).

(٤) عبد الخالق عضيمة _ المغني في تصريف الأفعال، ص١٢٣.

(٥) المصدر السابق ، ص١١٦.

(٦) المصدر السابق، ص١٢١.

١١- *التَّدرج*: أي حدوثُ الفعل شيئاً فشيئاً، مثل: تَزَايَدَ المَطَرُ، وتَوَارَدَتِ الأَخْبَارُ[١].

١٢- *الطلب*: السَّعْيُ لتحقيقِ أمرٍ ما، وهو نوعان[٢]، إما:صريح: مثل: اسْتَغْفَرَ، وإما في التقدير: مثل: اسْتَخْرَجْتُ الوَتَدَ، فليس هنا طلبٌ حقيقي، وإنّما هو طلبٌ مجازيّ.

١٣- *الاستحقاق*: يعني حانَ وقتٌ يَسْتَحِقُّ فيه فاعلُ أَفْعَلَ أنْ يُوقَعَ عليه أصلُ الفعلِ، قال سيبويه: "أَصْرَمَ النَّخْلُ وَأَوْضَعَ وَأَحْصَدَ الزَّرْعُ وَأَجَزَّ النَّخْلُ وَأَقْطَعَ، أي قد استحق أن تُفْعَلَ به هذه الأشياء"[٣].

١٤- *الإصابة على صفة*: أي لوجودك محمودَهُ على صفة وكونه فاعلاً لأصلِ الفعل[٤]، نحو قوله تعالى: "وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا"[٥]، أي: وجدَ قَلْبَهُ غافلا عن ذكرِ الله.

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٣) سيبويه _ الكتاب، ج٤، ص ٦٠.

(٤) عبد الخالق عضيمة- المغني في تصريف الأفعال، ص١١٢.

(٥) سورة الكهف، آية(٢٨).

١٥- *الدُّخول في الزمان*: أي دخولُ الفاعلِ في الوقتِ المُشتقِّ منه أَفْعَلَ نحو: أَصْبَحَ وأَمْسَى وأَفْجَرَ، أي دخلَ في الصباحِ والمساءِ والفجرِ(١).

١٦- الدخول في المكان: أي: الدخولُ في المكانِ الذي هو أَصْلُهُ، والوصولُ إليه، نحو: أَنْجَدَ: أي: وَصلَ إلى نجد، وأَجْبَلَ: وصلَ إلى الجبل.

١٧- بمعنى المجرَّد:

- مجيءُ أَفْعَلَ بمعنى فَعُلَ المجرَّد، وبمعنى فَعَلَ المجرَّد، مثل: أبطأ بَطُؤَ.
- مجيءُ فَعَّلَ بمعنى فَعَلَ المجرَّد، نحو: عَوَّضْتُه وعُضْتُهُ ، وبَشَّر وبَشَرَ.
- مجيءُ فَاعَلَ بمعنى فَعَلَ المجرَّد، نحو: سَافَرْتُ، دَاوَيْتُ المريضَ.
- مجيءُ افْتَعَلَ بمعنى فَعَلَ المجرَّد، نحو: اخْتَطَفَ وخَطَفَ، وافْتَقَرَ وفَقَرَ.
- مجيءُ تفاعل بمعنى فَعَلَ المجرَّد، نحو: تَجَاوَزَ الغايةَ، تَوانَى في الأمرِ.
- مجيءُ تفعّل بمعنى فَعَلَ المجرَّد، وفَعِلَ المجرَّد، نحو: تَعَجَّبَ وعَجِبَ.
- مجيءُ اسْتَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ المجرَّد، وبمعنى فَعِلَ المجرد، نحو: اسْتَقَرَّ وقَرَّ،

---

(١) سيبويه _ الكتاب، ج ٣، ص٢٣٦_٢٣٧، الرضي _ شرح الشافية، ج١، ص٩٠.

١٨- *التكلف*: للدلالةِ على الرغبةِ في حصولِ الفعلِ له، واجتهاده في سبيل ذلك،ولا يكون ذلك إلا في الصفاتِ الحميدةِ، نحو: تَشَجَّعَ، وتَصبَّرَ، وتَكَرَّمَ وتَجَلَّدَ[١].

١٩- *الدلالة على التوجه*، نحو: شَرَّقَ، وغَرَّب.

٢٠- *تقارضُ الصيغِ*: أي أن تَأْخُذَ الصيغةُ معنى صيغةٍ أخرى، ويُستَدَلُّ على ذلك من خلال تَسْيِيقِ الصِّيَغِ، حيث:

- يجيءُ أَفْعَلَ بمعنى فَعَّلَ، نحو: أَبْشَرْتُه وبَشَّرتُه.
- يجيءُ فَعَّلَ بمعنى تَفَعَّلَ، نحو: فَكَّرَ وتَفَكَّر.
- يجيءُ افْتَعَلَ بمعنى تَفَعَّلَ، نحو: ابْتَسَمَ وتَبَسَّم.
- يجيءُ افْتَعَلَ بمعنى اسْتَفْعَلَ، نحو: اعْتَصَمَ واسْتَعْصَمَ.
- يجيءُ تَفَعَّلَ بمعنى اسْتَفْعَلَ، نحو: تَعَظَّمَ واسْتَعْظَمَ.
- يجيءُ اسْتَفْعَلَ بمعنى أَفْعَلَ، نحو: اسْتَوْقَد وأَوْقَدَ .
- يجيءُ اسْتَفْعَلَ بمعنى افْتَعَلَ، نحو: اسْتَعْصَمَ واعْتَصَمَ.

و يمكنُ حصرُ الصيغِ التي تتناولُ هذه المعاني في الجدول التالي:

(١) عبد الحميد السيد _ المغني في علم الصرف، ص١٤٦.

الصيغة / المعنى	أفعل	فعّل	افتعل	انفعل	فاعل	تفاعل	استفعل	افعوعل	افعلّ	تفعّل	تفعلل	افعوّل
المطاوعة	X		X	X		X	X		X	X	X	
الصيرورة	X	X					X			X		
التعدية	X	X										
الاتخاذ			X				X			X		
المشاركة			X		X	X						
السلب	X	X										
التكثير		X			X			X				X
التكلف			X			X	X			X		
المبالغة		X			X			X	X			X
التدرج					X	X				X		
الطلب							X			X		
التجنب										X		
التعريض	X											
الاستحقاق	X											
الإصابة على صفة	X						X					
الدخول في الزمان	X											
الدخول في المكان	X											
الدلالة على التوجه		X										
التظاهر						X						
بمعنى المجرد	X	X	X		X	X	X			X	X	

ج- تصريف الفعل

ونَظَرُوا إلى الفعلِ من حيث تصرفُهُ وَجُمُودُهُ فَقَسَمُوهُ إلى قِسْمَين: جامد، ومتصرف.

فالفعلُ المُتَصرِّفُ ما اخْتَلَفَت أَبْنِيَتُهُ لاختلافِ زَمانِه[1]، والجامدُ بخلافِه.

فالمتصرفُ يدلُّ على الحدثِ بلفظِهِ، وعلى زمانٍ وقوعِهِ بصيغَتِهِ، ومنه ما هو متصرفٌ تامُّ التَّصرّفِ، ومنه ما هو ناقصُ التصرّف.

أما الفعلُ الجامدُ فهو ما تجرَّدَ عن الزمانِ فلزمَ صورةً واحدةً، إما أن تكون صورةُ الماضي، أو المضارع، أو الأمر.

والأفعالُ المُتَصَرِّفةُ هي الكثيرةُ الغالبةُ؛ لذلك تَخْتَصُّ هذه بخصائصَ معينة هي:

١. ***الدلالةُ على الزمان:***

وهو واضح من قول سيبويه:" وبُنِيَتْ لِما مَضَى، ولِما يَكونُ ولم يَقَع، ومَا هُو كائنٌ لم يَنْقَطِع"[2].

فَيَدُلُّ الفعلُ بِصيغَتِهِ على الزَّمَنِ الماضي أو على الحاضرِ أو على المستقبل.

---

(١) السيوطي _ همع الهوامع، ج٢، ص٨٣.

(٢) سيبويه _ الكتاب، ج ١، ص ١٢.

واتفقَ سائرِ النَّحْويين من بعدِهِ على أنّ الفعلَ ما دلّ على زمان. فالفعلُ الماضي ما دل على زمانٍ قبلَ زمانك"[١]، أي: قبلَ زمانِ تلفُظِكَ به، والفعلُ المضارعُ هو ما يتعقبُ في صدرِهِ الهمزة والنون والتاء والياء... وتسمَّى الزوائد الأربع، ويشتركُ فيه الحاضرُ والمستقبل[٢]، أما فعلُ الأمرِ: فَهوَ صيغةٌ يُطلبُ بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذفِ حرفِ المُضَارَعَةِ[٣].

وهذا التّقْسِيمُ للفعلِ يعطيهِ زمنًا صرفِيّاً، أما الزمن النَّحوي فيظهرُ من خلال السياقِ بوسائلَ لفظيةٍ أو معنويةٍ، فتُعطي زمنًا أكثرَ دقةً، وقد يُحَوّلُ دَلالةَ الفعلِ عما وُضِعَتْ له، وسنفصّل هذا تالياً.

٢. ***البناء للمجهول:***

والفعل المبني للمجهول هو ما استَغْنَى عن فاعِلِهِ، فأُقِيمَ المفعولُ مقامَهُ، وأُسْنِدَ إليه معدولاً عن صيغةِ فَعَلَ إلى فُعِل، وسُمِّي فِعْلُ مالم يسمّ فاعله[٤]. فلا بد فيه من

---

(١) الرضي _ شرح الشافية، ج٤، ص٧.

(٢) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٢١٠.

(٣) الرضي _ شرح الشافية، ج٤، ص١٢٨.

(٤) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٣٠٦.

عمل ثلاثة أشياء: فالصَّحِيحُ، ثلاثياً كان أو رباعياً إن كان الفعل ماضياً: ضُمّ أوله وكُسِر ما قبل آخره، نحو: ضُرِب زيدٌ، دُحْرِجَ الحجرُ.

وإن كان مضارعاً ضُمّ أوله وفتح ما قبل آخره، نحو قولك: يُضرَب زيدٌ ويُدَحْرَجُ الحجرُ.

٣. ***توكيده بالنون:***

إما بالنون الخفيفةِ الساكنةِ، أو الثقيلةِ المشدَّدَةِ المفتوحةِ، والخفيفةُ تقعُ في جميعِ مواضعِ الثقيلةِ، إلا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث، تقول: اضرِبَنَّ واضرِبُنَّ، واضرِبِنَّ، واضرِبَنَّ، واضرِبُنْ، واضرِبِنْ، وتقول اضربانِّ واضربنانِّ ولا تقول اضربانْ واضربنانْ، إلا عند يونس، قال سيبويه:"يونس وناس من النحويين يقولون اضربانْ واضربنانْ زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"(١).

والثقيلةُ تختصُّ بالفعلِ المستقبلِ، والاستفهامِ والتمنِّي والعَرْضِ والقسمِ وقَلّت في النفي، والمشدَّدَة أبلغُ في التأكيدِ من المخففة، أما الفعل الماضي فلا يؤكد بالنون.

(١) سيبويه_ الكتاب، ج٣، ص٥٢٧.

٤. سبقه بأدوات نفي أو نهي أو نصب أو شرط:

من ذلك دخولُ الأدواتِ الجازمةِ عليه وهي:" لَمْ، لمّا، لا الناهية، لام الأمـــر، وإنْ الشرطية، وما الشرطية. فتجزمـــه. نحـــو: "لـــمْ أخـــرجْ" و"لمّـــا يحضـــرْ"، ولِيَضْرِبْ،...إلخ.

كما تدخلُ عليه الحروفُ الناصبةُ وهي: أنْ ولنْ وكي وإذن، نحو: "أرجو أن يغفرَ اللهُ لي"، و"لنْ أبرحَ الأرضَ" ... إلخ.

٥. من الممكن أنْ يُشْتَقَّ منه صيغٌ أخرى بإضافاتٍ من أحرفِ الزيادةِ المجموعةِ في كلمةِ "سألتمونيها" نحو: فَعَلَ، يَفْعَلُ، أَفْعَلُ...إلخ.

٦. يمكنُ أنْ يُشْتَقَّ من الصيغِ الفعليةِ المتصرفةِ أو من مصدرها أسماءَ قياسية ذات صيغٍ تدلُّ على معانٍ صرفيةٍ نحو: فاعل، مفعول، مفعل... إلخ.

وهناك أفعالٌ ضعيفةُ التصرفِ لا تأتي منه الصيغُ الثلاثة ولا يُشتقُّ منه أو من مصدرِهِ بعض المشتقات، نحو: وَدَعَ، ووَذَرَ، ومنها: كاد، وأَوْشَكَ، ومازالَ، ومثلها مافَتِئَ.

أمّا الفعلُ الجامدُ فمِنهُ ما جَمُد على صورةِ **الفعلِ الماضي**، ومنها ما هو ناقصٌ، كلَيْسَ، وعَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ، وكَرَبَ، ومادامَ، ومنها ما هو ليس بفعل ناقص كأفعالِ المدحِ والذمّ: نِعْمَ وبِئْسَ وحَبَّذَا، وفِعْلَيْ التَّعَجُّب: ما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ، وأفعالُ

٥٨٢٥٣٣

الاستثناءِ: خلا، وعدا، وحاشا. ومنه كذلك: قلّما للنفي.ومنه الفعل (كَذَبَ) الذي يُستعملُ لإنشاءِ معنى الإغراء يقال: كَذَبَ عليكم الحجُّ، أي عَلَيكُمْ بِه. ومنه الفعلُ (هدّ) يقال: هدّكَ من رجل، أي: أنّه فاضلٌ يَثْقُلُ عليكَ وَصْفُ مَحَاسِنِهِ. والفعلُ (سُقِط)، يقال: سُقِط في يده إذا نَدِمَ وحارَ في أمرِهِ.والفعلُ (تَبَارَكَ) في مثل قولنا: تبارك اللهُ. قال ابن الصائغ في تذكرته: "الأفعالُ التي لا تَتَصَرَّفُ عشرة، وزادَ قَلَّما ويَذَرُ ويَدَعُ و تبارك اللهُ"(١). ومنه **ما جَمُدَ على صورة الأمر**: وهي: هاتِ وتعالَ وهبْ وتعلّمْ وهَلُمّ. ولم يجمد **على صيغة المضارع** إلا فعلان هما: يَهْبِط ويَسْوَى. فيَهْبِطُ يعني: يَضُجُّ ويُحْدِثُ جَلَبَةً، وكذلك له معنى آخر هو أن يسوقَ الراعي إبلَهُ بِشِدَّةٍ إلى الوِرْد، ويسوى بمعنى يساوي، ولم يأت منه ماض ولا أمر.

---

(١) السيوطي _ الأشباه والنظائر، ج٣، ص٢٠، نقلاً عن ابن الصائغ.

د- الصحة والاعتلال:

وقسّموا الفعلَ أيضًا إلى: صحيحٍ ومعتلٍ، فالمعتلُّ ما كان أحدُ أصولِهِ حرفُ علةٍ، والصحيحُ بخلافِهِ، وهو ما خَلَتْ حُرُوفُهُ الأصُول من أَحْرُفِ العِلَّةِ وهو ثلاثة أقسام: **السالم والمهموز والمضعف.**

ويسمى الفعلُ الصحيح سالماً إذا صَحَّتْ أَحْرُفُهُ وخَلَتْ مِنَ الهَمْزَةِ والتَّضْعِيف، نحو: كَتَبَ، ورَسَمَ، وَعَلِمَ. أما المَهْمُوز، فهو: ما كانت أحدُ حروفِه الأصول همزة، نحو: أَخَذَ،

وسَأَلَ، وقَرَأَ. ويأتي المهموزُ معتلاً كذلك نحو آلَ ووَأَلَ.

أما الفعلُ المضعفُ: فهو ما كان حرفان من حروفِهِ الأصول متماثِلَيْن، وقد يكون ثلاثياً نحو: مدَّ، أو رباعياً نحو: زَلْزَلَ، أما ما فاؤه ولامه متماثلان كقَلَقَ فلا يسمَّى مضاعفاً[1]. ويأتي المضاعفُ معتلاً كذلك نحو: ودّ، حيّ.

أما الأفعالُ المعتلةُ وهي الأفعالُ التي يكون أحد حروفِها الأصول حرف علة، فتنقسمُ

---

(١) الرضي _ شرح الشافية، ج١، ص٣٤.

إلى خمسةِ أقسامٍ:

١- المثال: وهو ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ، نحو: وَعَدَ، ويَئِسَ.

٢- الأجوف: وهو معتلُّ العين، نحو: قالَ، وباعَ.

٣- الناقص: وهو معتلُّ اللام، نحو: غَزَا، ورَمَى.

٤- اللفيف المفروق: وهو ما اعتلتْ فاؤه ولامه، نحو: وَقَى، ووَشَى.

٥- اللفيف المقرون: وهو ما اعتلت عَيْنُهُ ولامُهُ، نحو: شَوَى، وطَوَى.

ودرسوا هذه الأفعالَ وما يتصلُ بأحوالها مما لا حاجة إليه في موضوعِ بحثنا.

الفعل في المستوى النحوي

تَناوَلَ النُّحَاةُ دِرَاسةَ الفعلِ من خلالِ المُستوى النحويّ من حيث: تَقسيم الفعلِ زمنياً، ومن حيثُ التّمام والنقصان، والإعراب والبناء، والتعدّي واللزوم، وطرق تعديةِ الفعلِ اللازمِ. وقد استوفَى النحاة هذه الجوانب، ونعرضُ _ بإيجاز _ أهم ما تناولوه:

أ ـ زمن الفعل

قسمَ النُّحاةُ الفعلَ قِسمةً زمنيةً لكونِهِ دالاً على الزمانِ بصيغَتِهِ، فالفعلُ مشتملٌ على ثلاثةِ معانٍ؛ أحدها: الحدث الذي هو معنَى المصدر، وثانيها: الزمان، وثالثها: النسبة إلى فاعلٍ ما[١]. وقد اختلفتْ تسميةُ هذه الأقسام عند النحاة، فأقسامُ الفعلِ عندَ سيبويه كما نقلنا عنه: "أما الفِعلُ فأَمثلةٌ أُخِذَتْ منْ لفظِ أَحْداثِ الأسماءِ وبُنِيَتْ لما مضى، ولِمَا يكونُ ولم يَقَع، وما هو كائنٌ لمْ يَنْقَطِع"[٢].

ويَقصِدُ بِقَولِهِ: "بُنِيَتْ لما مَضَى": الفعل الماضي، بِدليلِ قولِهِ مُمَثِّلاً: "ذَهَبَ"

---

(١) الجامي _ الفوائد الضيائية، ج٢، ص٢٢٨.

(٢) سيبويه _ الكتاب، ج١، ص١٢.

و"سَمِعَ"...إلخ. وقوله: "لما يكونُ ولم يَقَع" الفعل المضارع وفعل الأمرِ، لقوله بعد ذلك: "أما بناءُ ما لم يَقَعْ فإنّه قولك آمراً: اذْهَبْ، واقْتُلْ، واضْرِبْ، ومُخْبِراً: يَقْتُلُ، ويَذْهَبُ"(١). وقوله: "مَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِع" الفعل المضارع الذي يكونُ لما يُسْتَقْبَلُ منَ الزمانِ، لقوله بعدَ ذلك: "وَهُوَ كَائِنٌ إِذَا أَخْبَرْتَ"(٢). فقد ميّزَ بين الفعل المضارع الذي يفيدُ الحال، والمضارع الذي يفيدُ المستقبل(٣)، فقال فيه: "وَإِذَا قال: سَيَذْهَبُ، فإنّهُ دليلٌ على أنّه يكونُ فيما يُستقبلُ منَ الزّمان"(٤).

ويُؤَكِّدُ هذا التقسيمَ ويُقَوِّيهِ قولُ المُبَرِّد(ت٢٨٥هـ): "فكلُّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إلى الزَّمَانِ، وذلكَ أَنَّكَ إذا قُلتَ: أَقُومُ وسَأَقُومُ دَلَلْتَ على أنّك ستَفْعَلُ فيما يُستَقْبَلُ منَ الدَّهرِ فالفعلُ إنّما هو مبنيّ للدّهرِ بِأَمْثِلَةٍ، فـ "فَعَلَ" لِما مَضَى منْهُ و"يَفْعَلُ" يَكونُ لِما أَنْتَ فيه، ولِمَا

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ناقش الزجاجي(ت٣٣٧هـ) هذه القضية فقال: "فإن قيل هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره، ليعرف بلفظه أنه للحال، كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض؟ فالجواب: قالوا: لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها، ولسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي، فأعرب، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على شبه الأسماء، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها، كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين، ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها، والماضي لم يضارع الأسماء فيكون له قوتها فبقي على حاله".

انظر: إيضاح علل النحو، ص٨٥.

(٤) سيبويه _ الكتاب، ج١، ص٣٥.

لَمْ يَقَعْ مِنَ الدَّهْرِ"[١]. وأَطْلَقَ المُبَرِّدُ على أقسامِ الفعلِ تسمياتٍ صريحةً مُفَصِّلاً بأنواعها حيث قال إنّ:" الأفعالَ ثلاثةُ أصنافٍ: منها هذا المضارعُ، ... و"فَعَلَ" وما كانِ في معناهُ لما مَضَى، وقولك "افْعَلْ" في الأمر"[٢]. وقالَ في المضارعِ إنه يصلحُ لزمنين، هما: الحالُ والاستقبال، مُمَثِّلاً على ذلك: "زيدٌ يأكلُ، فيَصلحُ أن يكون في حالِ أكلٍ، وأنْ يأكلَ فيما يستقبل"[٣].

وتَسميةُ أقسامِ الفعلِ بهذهِ الأسماءِ، هي من وضعِ البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الفعلَ قسمان هما: الماضي والمستقبل[٤]، والفعلُ المضارعُ عندهم هو الفعلُ الدائمُ، وجعلوا الأمرَ مُقْتَطَعاً من المضارع[٥].

وهذه القسمة الزمنية للفعل _ عندهم_ مردّها إلى أمورٍ **اعتقادية**، فالفعلُ يقعُ في زمانٍ، والأزمنةُ ثلاثةٌ لقوله تعالى:(لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا)[٦]،فدلَّ على زمانِ المستقبلِ،

---

(١) المبرد _ المقتضب، ج ٤، ص٣٣٥-٣٣٦.

(٢) المصدر السابق، ج٢، ص٢.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) البطليوسي _ إصلاح الخلل، ص١٨.

(٥) السيوطي _ همع الهوامع، ج١، ص١٥.

(٦) سورة مريم، آية (٦٤).

ثم قال:(وَمَا خَلْفَنَا)، فَدلّ على زمانِ الماضي، ثم قال: (وَمَا بَيْنَ ذَلِك) فدلَّ على زمانِ الحال"[١].

ومنهم من استمدَّها من الواقعِ الخارجيّ من خلال حركةِ الفلك "من قِبَلِ أنَّ الأزمنةَ حركاتُ الفلكِ، فمنها حركةٌ مَضَتْ، ومِنْها حَرَكَةٌ لم تأتِ بعد، ومنها حركةٌ تَفْصِلُ بين الماضيةِ والآتية، كانت الأفعالُ كذلك: ماضٍ ومستقبل وحاضر"[٢]. فكما أنّ الزمانَ الذي هو حركةُ الفلكِ، فكذلك الفعلُ الذي هو حركةُ الفاعلين، فالفعلُ ينقسمُ باعتبارِ أحوالِ الحدثِ من حيثُ الوجود والعدم وما هو متزامن في لحظةِ الكلامِ أو الحديثِ عن الفعل وهو الفعلُ الحاضر[٣].

فالفعلُ الماضي هو الفعلُ الدالُّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ قبلَ زمانِكَ"[٤]، والمرادُ

---

(١) الحيدرة اليمني _ كشف المشكل، ص ١٩٩- ٢٠٠.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٢٠٧.

(٣) وقد نقد ابن الطراوة الفارسي في قوله: "والفعل ينقسم بانقسام الزمان" فقال: "ولو قال: والفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيباً، قال سيبويه رحمة الله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" يعني: لما مضى من الحدث، وما ينتظر، وما هو كائن في حال الخبر. ولم يجر للزمان هنا ذكر، فقولك: قعد دليل على قعود انقضى بعد وجود، وسيقعد دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم، ويقعد دليل على قعود في حال حديثك، ولم يجر للزمان ذكر في شيء من هذا النص، فللحدث ثلاثة أحوال: عدمان ووجود، وأمس وغد ويوم منجزة مع هذه الأحوال الثلاثة"

انظر: حاشيه(٦) من نتائج الفكر للمحقق محمد البنا عن كتاب الإقصاح لابن الطراوة، ص٦٦-٦٧.

(٤) ابن يعيش- شرح المفصل ج٤، ص٢٠٧.

بالاقترانِ وقت وجودِ الحدثِ لا وقت الحديثِ عنهُ"[١].

ويُقرنُ به غالباً الماضي من الأزمنةِ نحو: قامَ أمسِ، وقَعَدَ أولَ مِنْ أمسِ[٢].

وقد مَيَّزَهُ النحويون بعلاماتٍ هي: ضميرُ الفاعلِ سواءً أكانت للمتكلمِ أم للمخاطَبِ، وتاءُ التأنيثِ الساكنة[٣]. واختصاصه بها لأنها ضمائرُ الفاعلين.

والتاءُ الساكنةُ تدلُّ على تأنيثِ الفاعلِ الذي هو من لوازمِ الفعل"[٤]، ولا يضرُّ تحركُها لعارضٍ كالتقاءِ الساكنين. وكذلك سَبْقهُ بـ"قد" و"لو"، و"ما" ... ونحو ذلك من الأدوات.

أمّا الفعلُ المضارعُ فهو ما أشبَهَ الاسمَ بأحدِ حروفِ "نأيت"[٥]، وتُسَمَّى الزوائدُ الأربعةُ، وتدخلُ في صدرِ الفعلِ نحو: "أَفْعَلُ" و"تَفْعَلُ" و"يَفْعَلُ" و"نَفْعَلُ"، وهي لازمةٌ له وإحدى علاماتِهِ، ومن علاماتِهِ الأخرى حرفا الاستقبال، وهما السين وسوف

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ابن جني- اللمع، ص٢٣.

(٣) السيوطي- همع الهوامع، ج١، ص١٥.

(٤) الموصلي- شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٢١٣.

(٥) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١١.

اللتان تُخَلِّصَانِ المضارعَ للاستقبالِ بعد صلاحيَّتِهِ له وللحال[١] وما اقترنَ بالحاضرِ من الأزمنةِ نحو: قولك: هو يَقْرَأُ الآن[٢]، إن اقترنَ بأحدِ الأزمنةِ الدالةِ على المستقبلِ نحو: سينطلقُ غداً. وكذلك يَتَّصِلُ بـ"أنْ" الخفيفةِ المصدرية، نحو: أريدُ أنْ تفعلَ، و"إنْ" الخفيفةِ الشرطيةِ، نحو: إنْ تفعلْ أفعلْ[٣]، واتصالُهُ بنونَيْ التوكيدِ الخفيفةِ والثقيلةِ[٤]. ويَشْتَرِكُ مع الماضي بدخولِ قد، ولو[٥]، لكنّ قد مع الفعل المضارع تفيدُ الشكّ والتقليل نحو: "قد ينجو المريض"، تفيد الشك، و"قد يجود البخيل"؛ للتقليل. وكذلك دخولُ النَّواصبِ نحو: "لن يقوم"[٦]. والنَّهي لأنّه طلبُ استمرارُ التَّرْك[٧].

أَمَّا فعلُ الأمرِ فهو صيغةٌ يُطلبُ بها الفعلُ منَ الفاعلِ المُخَاطَبِ، بِحذفِ حرفِ المضارعةِ[٨]. فاحتُرِزَ بالفاعلِ عن المفعولِ، وبالمخَاطَبِ عن الغَائِبِ والمُتَكَلِّمِ؛ لأنّه

---

(١) انظر: الموصلي- شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٢١٢.
(٢) ابن جني- اللمع، ص٢٣.
(٣) الأنباري- أسرار العربية، ص٤٠.
(٤) الحيدرة اليمني - كشف المشكل، ص١٩٦.
(٥) الموصلي- شرح ألفية ابن معط،ج٢، ص٢١٣.
(٦) ابن جني- اللمع، ص٢٣.
(٧) الموصلي- شرح ألفية ابن معط،ج٢، ص٢١٢.
(٨) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١٢٨.

يُطْلَبُ به الفعلُ عن المفعولِ لا عنِ الفاعلِ[١]. وخاصّيَّتُهُ أنْ يُفْهِمَ الطلبَ، ويقبلَ نونَ التوكيدِ. فإنْ أَفْهَمَتْهُ كلمةٌ ولم تَقْبَلِ التنوين فهي اسم فعلٍ نحو: صه، أو قَبِلَتْهـا ولـم تُفْهِمْهُ ففِعْلٌ مضارعٌ[٢]. ومن علاماتِهِ كذلك: قبولُ ياءِ المخاطبةِ: كـ "قـومي"[٣]. وجميعُ هذه الأقسام تقبلُ الإسنادَ، فهي تقعُ مسنداً أبداً[٤].

قال ابن القَوّاس في "شرح الدرة": كلُّ خاصّتَيْ نوعٍ إنْ اتَّفَقَتَـا لـم يَجْتَمِعَـا، كالألفِ واللامِ والإضافةِ، والسين وسوف، وإلا فـإن تَضَـادَّا، فكـذلك كـالتنوينِ والإضافةِ، والتاءِ والسينِ، فإن التاءَ للمُضِيّ، والسين للاستقبالِ، وإلا اجتمعـا كـأل والتّصْغِير، وقَدْ وتاء التّأْنيث"[٥].

واخْتلفوا في أصلِ الأفعالِ وأسبقِها، هل هو المستقبل، أم الماضي، أم الحال؟ فذهبَ الزجاجي(ت٣٣٧هـ) إلى أنّ المستقبلَ هو أَسْبَقُهَا "لأنّ الشّيءَ لمْ يَكُنْ ثُمَّ كان،

---

(١) الجامي- الفوائد الضيائية، ج٢، ص٢٢٦.

(٢) السيوطي- همع الهوامع، ج١، ص١٦.

(٣) ابن هشام- شرح شذور الذهب، ص٤٤.

(٤) الموصلي- شرح ألفية ابن معط، ج٢، ص٢١٣.

(٥) السيوطي- الأشباه والنظائر، ج٣، ص٢١.

والعدمُ سابقٌ ثم يصيرُ في الحالِ، ثمّ يصيرُ ماضياً، فَيُخْبَرُ عنه بالمُضِيِّ"[١]. فهو إخبارٌ عن المعدومِ الذي يَتَحَقَّقُ حدوثُهُ بعد ذلك فيصيرُ في زمنِ الحالِ، ومن ثم يمكنُ الإخبارُ عنه بعدَ حدوثِهِ وذلك هو الماضي.

ويرى العكبري(ت٦١٦هـ) أنّهُ فِعلُ الحال وذلك لأنّ "الأصلَ في الفعلِ أن يكونَ خبراً، والأصل في الخبرِ أن يكونَ صِدقاً، وفعلُ الحالِ ممكنُ الإشارةِ إليه فيتحقَّقُ وجودُهُ، فيَصْدُقُ الخبرُ به، ولأنّ فعل الحال مشار إليه، فله حظٌّ من الوجودِ، والماضي والمستقبل معدومان"[٢]. ويرى آخرون أنّه الفعلُ الماضي لأنّه "لا زيادةَ فيه، ولأنّه كَمُل وُجودُه فاستحقَّ أنْ يُسمّى أصلاً"[٣].

---

(١) الزجاجي- إيضاح علل النحو، ص٨٥.

(٢) العكبري- اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٥.

(٣) المصدر السابق.

١. إذا دخلتْ "قد" على الفعلِ الماضي، فهي تُفيدُ تَقريبَ الماضي منَ الحال[١]، فقامَ زيدٌ، يحتملُ الماضي القريبَ والماضي البعيدَ، فإن قلت: قَدْ قامَ، اخْتَصَّ بالقريبِ[٢]. ومنه قوله تعالى: (لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالوَعِيد)[٣].

٢. ويرى ابن عصفور أنّه إذا أُجِيبَ القسمُ بماضٍ مُتَصَرِّفٍ مُثْبَتٍ فإنْ كان قريباً جيءَ بـ"اللام" و"قد" جميعاً[٤]، نحو: (تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا)[٥].

ويرى ابن هشام في الآيةِ والبيتِ عكسَ ما قالَ ابن عصفور، إذْ المرادُ في الآيةِ: فَضَّلَكَ اللهُ علينا بالصبرِ وسيرةِ المحسنين، وذلك محكومٌ لهُ بهِ في الأزلِ، وهو متصفٌ فيهِ منذ عَقَلَ، والمرادُ في البيتِ أنّهم ناموا قبلَ مَجِيئِه[٦].

٣. إذا سَبَقَتْهُ ما النافية، قالَ ابن يعيش: "فإذا قيل: "هو يَفْعَلُ"، وتريدُ الحالَ فَجَوابُهُ ونفيُهُ: ما يفعلُ. وكذلك إذ أقرّ به وقال: "قد فَعَلَ"، فجوابُهُ ونفيُهُ؛ "ما فَعَلَ"، لأنّ

---

(١) المصدر السابق، ص٣٧١.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) سورة ق ، آية(٢٨).
(٤) ابن هشام- مغني اللبيب، ص٢٢٩.
(٥) سورة يوسف، آية(٩١).
(٦) ابن هشام- مغني اللبيب، ص٢٢٩.

قوله: "لقد فَعَلَ" جواب قسم، فإذا أبطلته وأقسمت قلت: "ما فعل" "[١]

٤. إذا كان فعلاً ماضياً من أفعالِ المقاربةِ، نحو: "كادَ"، لمقاربتِهِ على سبيلِ الوجودِ والحصولِ نحو: "كادَتِ الشمسُ تغربُ" تريدُ أنّ قُربها من الغروبِ قد حصل[٢].

ويتعين زمن *الفعل الماضي للاستقبال* في الحالات التالية:

١. إن كان فعلَ الشرطِ أو جوابه، لأنّ أدواتَ الشرطِ تجعلُ الزمنَ الماضي مستقبلاً خالصاً، كقوله تعال: (فإنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ اهْتَدوا)[٣].

٢. بعد لو الشرطية غير الامتناعية، تصرفُ الماضي إلى الاستقبال[٤]، نحو قوله تعالى: (واللهُ متمُّ نورِهِ ولو كَرِهَ الكافرون)[٥].

٣. بعد إذا الظرفيّة المجردة من معنى الشرط، الماضي بعدها في معنى المستقبل كما كانَ بعد المُتَضَمّنَةِ معنى الشرط[٦].كقوله تعالى:(انْظُرُوا إِلى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ)[٧].

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ص٣١.
(٢) المصدر السابق،ج٤، ص٣٨٣.
(٣) سورة آل عمران، آية (٢٠).
(٤) المرادي- الجني الداني، ص ٢٨٣-٢٨٤.
(٥) -سورة الصف، آية(٨).
(٦) المرادي- الجني الداني، ص ٣٧٠.
(٧) سورة الأنعام، آية (٩٩).

٤. الاقتران بمُستقبلٍ نحو: أزورُكَ إذا تَزُرْنِي.

٥. الاقترنَ بلامِ القسمِ، يقولُ الزجَّاجيّ: "اعلمْ أنّ الفعلَ المستقبلَ إذا وقعَ في القسمِ موجباً لزِمَتْهُ اللام في أوّلِهِ والنون في آخرِهِ ثقيلةً أو خفيفةً ولمْ يكنْ بدٌّ منهما جميعاً[١] نحو قوله تعالى: (وَتَاللهِ لأكِيدَنَّ أَصنَامَكُم)[٢].

٦. تضمّنه رجاءً نحو "عسى وأخواتها" من أفعالِ الرّجاءِ والمقاربة، لأنّها تفيدُ مقاربةَ الفعلِ الكائنِ في أخبارها[٣]، و"عَسَى" خالفَتْ غيرَها من الأفعالِ، إذ كان لفظها الماضي ومعناها المستقبل لأنّ الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي[٤]. نحو: قوله تعالى: (فَعَسَى اللهُ أنْ يَأْتِيَ بِالفَتْحِ)[٥].

٧. دخول كلّما وحيثُ، قال الرضيّ: "جازَ وقوعُ الماضي بعد كلما بمعنى المستقبلِ، لكنه ليس ذلك بِحَتْمٍ في كل ماضٍ، كما كان في كلماتِ الشرطِ المُتَضَمِّنَةِ لمعنى (إنْ) وكذلك كلُّ ماضٍ وقعَ بعدَ؛ حيثُ احتملَ الماضي

---

(١) الفضلي- دراسات في الفعل، ص ١٣، نقلاً عن اللامات.

(٢) سورة الأنبياء، آية (٥٧).

(٣) ابن يعيش – شرح المفصل، ج٤، ص٣٧٢.

(٤) المصدر السابق، ج٤، ص٣٧٢-٣٧٣.

(٥) سورة المائدة، آية (٥٢).

والاستقبال، للعمومِ الذي فيه، ككلماتِ الشرط، ففيه وفي "كلما" رائحةُ الشرط"[١]. نحو: (كُلَّما نَضَجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُم جُلُوداً غَيْرَها)[٢]. وقوله تعالى: (وَلا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حيثُ أَتَى)[٣].

٨.بعدَ أداةِ تحضيضٍ، نحو قولك: "هلا ساعدْتَ المُحتاجَ"، وإنْ أردتَ الحَثَّ كانَ للمستقبل[٤]، نحو قوله تعالى: (لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِين)[٥] فقوله: "أخرتني" ماضٍ في معنى المستقبل، إذْ لا معنى للتأخيرِ في الزمنِ الماضي، والماضي هنا في تأويلِ المستقبلِ كما يكونُ بعدَ حرفِ الشرطِ كذلكَ لأنّه في معناه، والتقديرُ: إنْ أخرتَني أصَّدَّق"[٦].

أما الفعل المضارع فيدل على الماضي:

١_ إذا سبقَتْهُ "لم" و"لما" الجازمتان وذلك أنّ "لم" نقلته إلى الماضي والنفي، ولما

---

(١) الرضي- شرح الكافية، ج ٢، ص١١٤.

(٢) سورة النساء، آية (٥٦).

(٣) سورة طه، آية (٦٩).

(٤) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٥، ٩٠، وانظر: ابن هشام- مغني اللبيب ٣٦١.

(٥) سورة المنافقون، آية (١٠).

(٦) ابن يعيش- شرح المفصل، ج ٤، ص١٤٤.

كذلك، إلى أن "لما" لنفيِ فعلٍ معه "قد"، و"لم" لنفي فعل ليس معه "قد"[١]. نحو قولـــه تعالى: (ولَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً)[٢]، (ولَمّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُم)[٣].

٢_ إذا سبقَهُ "إذ"، لأنّه ظرفٌ لما مَضَى من الزمانِ نحو: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ القَوَاعِدَ مِنَ البَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)[٤].

٣_ دخولُ "إذن" و"لن" عليه، لنَقْلِهِ الفعلَ إلى الاستقبال[٥]. نحو قول القائـــل: "أنـــا أزورُك"، فتقول: "إذن أكرمَك". و "زيداً لن أضربَ".

٤_ إذا سبقته "لو" الشرطية الامتناعية، "وهي حرفٌ كان سيقعُ لوقـــوعِ غيـــره"[٦]. نحو:(لَوْ نَعْلَمُ قِتَالا لاتَّبَعْنَاكُم)[٧].

٥_ إذا وقعَ الفعلُ بعدَ "ربما"، نحو: (رُبَما يَوَدّ الذين كَفَرُوا لَوْ كانُوا مسلمين)[٨]،

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص٢٦٣.
(٢) سورة مريم، آية (٤).
(٣) سورة الحجرات، آية (١٤).
(٤) سورة البقرة، آية (١٢٧).
(٥) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٢٢٦.
(٦) سيبويه- الكتاب، ج٢، ص٣٠٧.
(٧) سورة آل عمران، آية (١٦٧).
(٨) سورة الحجر، آية (٢).

فظاهرُ "يودُّ" الاستقبالَ، وتأوّلوه على تقدير: "ربما ودَّ"، جعلَ فيه كمستقبلٍ بمعنى الماضي لصدقِ الموعودِ به ولقصدِ التقريبِ لوقوعِهِ، فجُعِلَ وإن كان غير واقعٍ كأنّهُ واقعٌ مجازاً"(١).

دخولُ "قد"، وتفيدُ التقليلَ مع المضارع، وتصرفُ المضارعَ إلى الماضي وأما التي للتحقيقِ فإنّها قد تَصْرِفُهُ إلى المُضِيّ ولا يلزم فيها ذلك(٢). نحو قوله تعالى: (قَدْ نَعْلَمُ أَنّهُ لَيحزنكَ الذينَ يقولون)(٣).

كما **يفيدُ المضارعُ الدلالةَ على الحالِ** إذا اقترنَ بما يدل على ذلك من الظروفِ نحو: "الآن"، "حالاً"...إلخ، نحو: (فَمَن يَستَمِعِ الآنَ يجدْ له شِهاباً رَصَدًا)(٤). وكذلكَ إذا دخلتْ عليه لامُ الابتداء(٥)، نحو:(وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُم لَيَكْتُمُونَ الحَقَّ وهُم يَعْلَمُون)(٦).

---

(١) المرادي- الجنى الداني، ص ٤٥٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٠، ابن مالك- التسهيل ص٥.

(٣) سورة الأنعام، آية (٣٣).

(٤) سورة الجن، آية(٩).

(٥) الرضي- شرح الكافية، ج ٢، ص٢٣١، ابن مالك- التسهيل، ص٥.

(٦) سورة البقرة، آية (١٤٦).

كما يتعين الفعل المضارع للاستقبال:

١. إذا اقترنَ الفعلُ بـ(لو) المصدريّة، نحو: (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُم وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيد)[١]. وعن دخولِ (أنْ)، يقولُ المُبَرِّد: "وهي تقعُ على الأفعالِ المضارعةِ فتنصِبُها وهي صلاتُها ولا تَقَعُ مع الفعلِ حالاً لأنّها لما لا يقعُ في الحال ولكن لما يستقبل"[٢].

٢. نونُ التوكيدِ تُخلِّصُ المضارعَ للاستقبال[٣]، كقوله تعالى: (لَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيءٍ مِنَ الخَوْفِ والجُوعِ ونَقْصٍ مِنَ الأَمْوالِ والأَنْفُسِ والثَّمَرَاتِ وبَشِّرِ الصَّابِرِين)[٤].

٣. إذا سبقَ الفعل حرفَا التنفيس "السين"، و"سوف"، أما سوف فقد ذهبَ البصريون إلى أنّ مدةَ الاستقبالِ معها أَوْسَعُ من السين[٥]. وقال ابن إياز في "شرحِ المفصل": "الفرقُ بين السينِ وسوفَ من وجهين:

الأول: التراخي في سوفَ أشدُّ منه في السين بدليلِ استقرارِ كلامهم، قال تعالى:

---

(١) سورة إبراهيم، آية (١٩).

(٢) المبرد- المقتضب، ج ٢، ص٣٠.

(٣) ابن هشام- مغني اللبيب، ص٤٤٤.

(٤) سورة البقرة، آية (١٥٥).

(٥) السيوطي- الأشباه والنظائر،ج ٤، ص١٠٦.

(وَسَوْفَ تُسْأَلون)[١]، وطالَ الأمدُ والزمان. وقال تعالى: (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ما وَلاهُم)[٢] فتعَجَّلَ القول.

والثاني: أنّه يجوزُ دخولُ اللامِ على سوف ولا تكادُ تدخل على السين"[٣].

٣. إذا سبقَته "هل"، لتخصيصِ المضارعِ بالاستقبالِ، نحو: هل تسافر؟ بخلاف الهمزة، نحو: أظنه قائماً"[٤] وكقوله تعالى: (هَلْ يُجْزَوْنَ إِلا مَا كَانُوا يَعْمَلُون)[٥].

٤. إذا وقعَ الفعلُ بعدَ أداةِ التَّرجي، كقوله تعالى: (لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلى النَّاسِ لَعَلَّهُم يَعْلَمُون"[٦].

٥. إذا دخلتْ على الفعلِ إحدى أدواتِ الشرطِ، كقوله تعالى: (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُم وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيد)[٧].

---

(١) سورة الزخرف، آية (٤٤).
(٢) سورة البقرة، آية (١٤٢).
(٣) السيوطي- الأشباه والنظائر،ج ٤، ص١٠٦-١٠٧.
(٤) ابن هشام- مغني اللبيب ٤٥٧.
(٥) سورة الأعراف، آية (١٤٧).
(٦) سورة يوسف، آية (٤٦).
(٧) سورة إبراهيم، آية (١٩).

إذا دخلت لام القسمِ ونونَيّ التوكيدِ الخفيفةِ والثقيلةِ، قال الزجّاجي: "إنّما جَمَعَ بين اللامِ والنونِ ههنا لأنّ اللامَ تدخلُ لتحقيقِ المحلوفِ عليه، كما دخلت "لا" في النفي في قولك: "والله لا يقوم زيد"، ولزمت النونُ في آخر الفعل ليُفصلَ بها بين فعل الحال والاستقبال، فهي دليلُ الاستقبال، فإذا قلت: "والله ليخرجن زيد" دلّتِ اللامُ على الإيجابِ والنونُ على الاستقبالِ وتخليصُ الفعلِ من الحال"(٣).

وهذا يعني أنّ الدلالةَ النحويةَ السياقيةَ تطغى أحياناً على الدلالةِ الصرفيةِ.

---

(١) الفضلي- دراسات في الفعل، ص ١١٤، نقلاً عن اللامات.

ب- تمام الفعل ونقصانه

وقَسّمُوا الفعلَ من حيثُ تمامهِ ونقصانهِ إلى: تامٍّ، وناقص.

فالأفعال التامة: هي التي تدلُّ على اقترانِ حدثٍ بزمان، وتكتفي بمرفوعها، وقد تتعدى إلى مفعولٍ به واحد، أو اثنين، أو ثلاثة، ويعود ذلك إلى دلالةِ الفعل وحاجته كما سنبيّنه تاليا.

أما **الأفعال الناقصة**، فهي مشبَّهةٌ بالفعلِ من جهةِ اللفظ[١]، ولا تُتِمُّ بالمرفوعِ كلاماً، بل بالمرفوعِ مع المنصوب[٢]. وقال آخرون: لأنَّها تَدُلُّ على الزمانِ دون المصدر. وردّ الرضيّ عليهم بأن قالَ إنّه " ليس بشيء لأنّ "كان" في نحو: "كان زيدٌ قائمًا" يدلُّ على الكَوْنِ الذي هو الحصولُ مطلقًا، وخبرُهُ يدلُّ على الكونِ المخصوصِ، وهو كونُ القيام؛ أي: حصوله، فجِيءَ بلفظٍ دالٍ على حصولِ ما، ثم عُيِّنَ بالخبرِ ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصولُ شيءٍ ثم قلت: حصلَ القيام"[٣].

---

(١) ابن يعيش _شرح المفصل، ج٤، ص٣٣٦.

ومعنى ذلك أنه: " لتصرفها بالماضي والمضارع والأمر والنهي والفاعل، نحو قولك: كان، يكون، كن، لا تكن، هو كائن " أشبهت الفعل لفظا.

(٢) الرضي_ شرح الكافية، ج٤، ص١٧٨.

(٣) المصدر السابق.

وسُمِّيتْ ناقصةً "لأنّ الفعلَ الحقيقيَّ يدلُّ على معنىً وزمانٍ نحو قولك: "ضَرَبَ"، فإنّه يدلُّ على ما مضى من الزمانِ، وعلى معنى الضَّرْبِ، و"كان" إنّما تدلُّ على ما مضى من الزمانِ فقط، و"يكون" تدلّ على ما أنتَ فيه أو على ما يأتي من الزمـانِ، فهي تدلّ على زمانٍ فقط، فلما نقصَتْ دلالتُها كانت ناقصة"(١).

ولم يذكرْ سيبويه منها سوى "كان، وصار، ومادام، وليس"، ثم قال: "وما كان نحوهُن من الفعلِ مِمَّا لا يَستَغْنِي عن الخبر"(٢). وقال الرضيّ: "والظاهرُ أنّها غيرُ محصورة"(٣)، وهي: "كانَ، وصَارَ، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وأَمْسَى، وظَلَّ، وبَاتَ، ومـا زَالَ، ومَا بَرِحَ، وَمَاانْفَكّ، وما فتىء، ومَادَامَ، ولَيْسَ "ومِمّا يجوزُ أن يُلْحَقَ بها: آضَ، وعادَ، وغَدَا، وراحَ، وقد جاءت "جاءَ" بمعنى صار في قول العـرب "مـا جـاءَتْ حاجَتُكَ "ونظيرُهُ "قَعَدَ" في قولِ الأعرابيّ: "أَرْهَـقَ شَـفْرَتَهُ حتـى قَعَـدَت كأنّهـا حِرْبَة"(٤).وزادَ الرضيّ على هذه الأفعال: آلَ، ورَجَعَ، وحالَ، وارتَدَّ"(٥).

---

(١) ابن يعيش _شرح المفصل، ج٤، ص٣٣٥_٣٣٦.

(٢) سيبويه_الكتاب، ج١، ص٤٥.

(٣) الرضي _ شرح الكافية، ج٤، ص١٧٩.

(٤) ابن يعيش _شرح المفصل، ج٤، ص٣٦٦.

(٥) الرضي_شرح الكافية، ج٤، ص١٧٩.

وقد فَرّقَ ابن الدهان(ت٥٦٩هـ) بين الأفعال الناقصة وسائر الأفعال التامة فقال: "من الفرق بين هذه الأفعال والأفعال الحقيقية: أنّ الفاعلَ في تلك غيرُ المفعولِ نحو:ضربَ زيدٌ عمرًا.وهذه مرفوعها هو منصوبها[١].

وزاد ابن أبي الربيع(ت٦٨٨هـ) فروقا أخرى فقال:

"كان وأخواتها مخالفةٌ لأصولِ الأفعالِ في أربعة أشياء:

أحدها: أنّ هذه الأفعالَ إذا سقطتْ لم يبقَ كلاما.

الثاني: أنّ هذه الأفعالَ لا تؤكدُ بالمصدرِ لأنّها لم تدلّ عليه. وغيرها من الأفعال يؤكدُ بالمصادرِ لأنها تدلّ عليها نحو: "قامَ قيامًا" و "زالَ زوالا".

الثالث: أنّ الأفعالَ التي ترفعُ وتنصبُ تُبنى للمفعولِ. وهذه لا تبنى له، لا تقول: "كِين قائمٌ"، لأن قائمًا خبرٌ عن المبتدأ، فإذا زالَ المبتدأُ زالَ الخبر، وإذا وُجدَ المبتدأُ وُجدَ الخبر.

الرابع: أنّ الأفعالَ كلها تستقلُّ بالمرفوعِ دونَ المنصوبِ، ولا تستقلُّ هذه بالمرفوع

---

(٦) المصدر السابق، نقلا عن الغره لابن الدهان.

دون المنصوب لأنها خبر المبتدأ[١].

ويقال لها أيضا أفعالُ عبارة: أي هي أفعالٌ لفظيةٌ لا حقيقية، لأن الفعلَ في الحقيقةِ ما دلَّ على حدثٍ. والحدثُ الفعلُ الحقيقيّ، فكأنه سُميَ باسم مدلولِهِ، فلما كانت هذه الأشياءُ لا تدلُّ على حدثٍ لم تكن أفعالا من جهةِ اللفظِ و التصرّفِ... إلا أنّها لما دخلت على المبتدأ والخبر أفادتْ الزمانَ في الخبرِ وصار الخبرُ كالعوضِ من الحدثِ، فلذلكَ لا تتمُّ الفائدةُ بمرفوعها حتى يأتِيَ منصوبها[٢].

و"كان" مُقَدّمةٌ لأنّها أمُّ الأفعالِ؛ لكثرةِ دَورِها وتَشَعّبِ موَاضِعِها[٣]، لكن دَلالةَ كان على الحدثِ المطلقِ، أي:الكون: وضعيةٌ، ودلالةَ الخبرِ على الزمانِ المطلقِ: عقليةٌ[٤].

وأصبحَ وأخواتها(أضْحى وأَمْسَى وظَلّ) تدلّ على الانْتِقال، ولِكُلّ منها معنى خاص، فـ "أَصْبَحَ" تدلّ على الكونِ صباحا، و"أَمْسَى" تدلّ على مساء، و"ظل" و"أضحى"

---

(١) الأشباه و النظائر، ج٤، ص٣١_٣٢، نقلا عن شرح الإيضاح لابن أبي الربيع.

(٢) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٣٣٦.

(٣) المصدر السابق، ج٤، ص٣٣٧.

(٤) الرضي _ شرح الكافية، ج٤، ص١٧٩.

يدلان عليه في صدرِ النهار[١].

و"مادام" تدلّ على معنى الكون الدائم، وكذلك "مازال" تدلّ على الاستمرار، ومثله "ما فتئ"، و"ما انفك"، و"ما برح"، وكلهم لهم دلالةُ الانعقادِ في أوله. و"ليس" منفردةٌ، تدلّ على الانتقاءِ وهي وحدها من بين سائرِ أخواتِها لا تتصرفُ فدلالتها على حدثٍ معينٍ لا يدلُّ عليها الخبرُ في غاية الظهور. ويمكنُ أن تجري "آضَ، وعادَ، وغدا، وراحَ" مجراها في ذلك. و"باتَ" و"صارَ" أُختان؛ لاشتراكِهما في الاعتلال[٢].

وتأتِي هذه الأفعالُ تامةٌ كذلك، وذلك بشروط:

فتأتي "كانَ" تامةً عندما تدلّ على الحدوثِ؛ بمعنى: "حَدَثَ، ووقَــعَ، ووَجَــدَ"، نحــو قولك: كانَ الأمرُ بمعنى: حدثَ ووقعَ، قال سيبويه: "تقول: قد كانَ عبدُ اللهِ، أي: قــد خُلِقَ عبدُ اللهِ. وقد كانَ الأمرُ، أي: وَقَعَ الأمرُ"[٣].

والفرقُ بين كان التامة وكان الناقصة: أن التامةَ بمعنى "حَدَثَ"، و"وَجَدَ الشيءَ"

---

(١) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٣٣٧، الرضي _ شرح الكافية، ج٤، ص١٧٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سيبويه_ الكتاب، ج١، ص٤٦.

والناقصة بمعنى "وَجَدَ موصوفيةَ الشيءِ بالشيءِ في الزمن الماضي"(١).

والتامةُ يُخبرُ بها عن ذاتٍ إما منقضٍ حدوثُها أو متوقع، والناقصةُ يُخبرُ بها عن انقضاءِ الصفةِ الحادثةِ من الذاتِ أو عن توقُّعِها، والذاتُ موجودةٌ، قبلَ حدوثِ الصفةِ وبعدِها.

والتامةُ تكتفي بالمرفوعِ وتُؤَكَّدُ بالمصدرِ، وتعملُ في الظرفِ والحالِ والمفعولِ به ويعلّقُ بها الجارّ، والناقصةُ بخلاف ذلك(٢).*

وتجيءُ "صار" تامةً إذا كانت بمعنى "جاءَ" "وتتعدى بحرفِ الجرِّ، وتفيدُ معنى الانتقالِ أيضًا كقولِكَ "صارَ زيدٌ إلى عمرٍو" فهذه ليست داخلةً على جملة"(٣). ومعنى يصيرُ: يكونُ بعدَ أنْ لمْ يكن(٤). ولابد أن يليها لفظةُ "على" أو "إلى" ظاهرينِ أو

---

(١) السيوطي _ الأشباه والنظائر، ج٤، ص٣٣، نقلا عن الإمام فخر الدين.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص٣٤، نقلا عن ابن القواس في شرح ألفية ابن معط.

* تأتي كان على أوجه: ناقصة وتامة، وتأتي زائدة إن من أفضلهم كان زيدا، إذا دلت على الزمن الماضي ولم تعمل عند سيبويه، ج٢، ص١٥٣، وذهب أبن السراج في أصوله: "وحق الزائد أن لا يكون عاملا ولا معمولا، ولا يحدث معنى سوى التأكيد". الأصول، ج١، ص٩٢.

وتكون بمعنى الشأن والحديث نحو: "كان زيد قائم " ترفع الاسمين معا.

ووجهت الآية " لمن كان له قلب " الأوجه الأربعة، انظر شرح المفصل لابن يعيش، ج٤، ص٣٤٨، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص١٨٨.

(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٣٥٣.

(٤) الرضي-شرح الكافية، ٤ج، ص١٨٠.

مقَدَّرين[١].

وتأتي "أصبح" و"أمسى" و"أضحى"" تامةً، إذا كانت تفيدُ معنى الدخولِ في هـذه الأوقات[٢]، أي: الدخولُ في الصباحِ، والمساءِ، والضحى، كـ"أظهرَ" و"أعتمَ" فنقول: "أصبحنا"، و"أمسينا"، و"أضحينا"، أي: دخلْنا في هذهِ الأوقات، فهذه تجتزئُ بمرفوعِها ولا تحتاجُ إلى منصوب.

أما "ظل" و"بات" فتستعملان تامتَيْن وناقصتَيْن، فتجيءُ "ظل" تامة بمعنى:" طالَ" أو "دامَ"، وتجيء "بات" تامة بمعنى "أقامَ ليلا، ونزلَ" سواءٌ نامَ أو لمْ ينمْ[٣].

ويكونان ناقِصتَيْن عندما يدخلان على المبتدأ والخبر، لإفادةِ الوقت الخاص في الخبر[٤].

وأصل مازال، ومابرح، ومافتئ، ومافتأ، وما أفتأ، ومانفك أن تكون تامة بمعنى: ما انفصل، فتتعدى بـ"من" إلى ما هو الآن مصدر خبرها، لكنها جعلت بمعنى: كان

---

(١) المصدر السابق نفسه، ج٤، ص١٨١.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ٤ج، ص٣٥٣.

(٣) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١٩٢.

(٤) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٣٥٧.

دائما، فنصبت الخبر نصب كان وإنما جعلت بمعناه[١].

وأفادَ النفيُ دوامَ الثبوتِ لأنّه نفيُ النفيِ، أما "مادام" فهي توقيتٌ للفعلِ وليست ما في أولها حرفَ نفي، إنما هي "ما" المصدرية، وهي لازمةٌ لـ"دام"وأصلُها أن تكون تامة، فدام بمعنى: "زال عن مكانه". و"جعل" بمعنى كان دائمًا[٢]. وتتعدى بنفسِها وبحرفِ الجرّ"من"[٣].

أما "غدا" و"راح" فإن كان معنى "غدا": مشى في الغداة، كقوله تعالى:(أَنِ اغْدُوا علَى حَرْثِكُم)[٤]، "وراحَ" بمعنى: رجعَ في الرواح، وهو ما بعدَ الزوالِ إلى الليل نحو: "راح إلى بيته"، فلا ريبَ في تمامهما[٥]. وإن كانا بمعنى يدخلُ في الرواحِ والغداةِ، فهما أيضا تامتان والمنصوبُ بعدهما حال، وإن كانا بمعنى يكونُ في الغداةِ والرواحِ فهما ناقصتان[٦].

أما "ليس" فهو فعلٌ يدخلُ على جملةٍ ابتدائيةٍ فيَنْفِيهَا في الحال،...و"ليس" غير

(١) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١٨١.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) سورة القلم، آية (٢٢).
(٥) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١٨٣.
(٦) المصدر السابق، ج٤، ص١٨٤.

متصرفة...فقد أدت "ليس" المعنى الذي يكونُ في المضارعِ بلفظِ الماضي واستغنى عن زيادةِ حرفِ المضارعةِ فيها[١].

وتعد كان وأخواتها من الأفعال الناسخة، ومثلها أفعال القلوب (ظن وأخواتها)، وأفعال التحويل، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع.

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٣٦٦.

أفعال القلوب

وهي: "ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وأجازَ بعضُ النحاةِ إلحاقُ "عَرَفَ" و"أَبْصَرَ" بـــ "عَلِمَ"[١] وأضافَ الرّضيّ أفعالا أخرى من هـــذا الباب هي:(حَجَا يَحْجُو)، و(خَالَ يَخَالُ)، و(هَبَّ) غير المتصرف[٢]، ومنهـــا "عَـــدَّ" و"جَعَلَ" لاعتقادِ كونِ الشيءِ على صفةٍ اعتقادًا غير مطابقٍ نحو: "كنتُ أَعُدُّهُ فقيرًا فَبَانَ غَنِيًّا"[٣] ومنها: "أَلْفَى".

وقد يُجرونَ القولَ مجرى الظنّ، لأنّ القولَ يدخلُ على جملةٍ مفيدةٍ فَيَتَصَـــوّرُها القلبُ ويترجحُ عنده[٤]، فمنهم من يُعمله دون اشتراطٍ، ومنهم من يشترطُ شروطا[٥]، وهي أفعالٌ تقعُ في النفسِ، إما علمٌ، وإما ظنٌّ، أو شكٌّ، إذا كُنَّ بمعنى معرفةُ الشيءِ على صفةٍ، كقولك: "علمتُ أخاك كريمًا" و"وجدتُ زيدًا ذا الحفاظِ"، وتدخلُ على

---

(٦) انظر الرضي _ شرح الكافية، ج٤، ص ١٥٠.

(٧) المصدر السابق، ج٤، ص١٤٩.

(٨) المصدر السابق، ج٤، ص١٥١.

(٩) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٣٢١.

(٥) وهي أن يكون معه استفهام لأن بابه أن يقع محكيا ولا يدخل في باب الظن إلا مع الاستفهام، و يكون القول فعلا للمخاطب لأن الإنسان لا يسأل عن ظن غيره، وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظـــرف فلا يجوز: أأنت تقول زيدا قائما؟ لأنك فصلت بينهما بالاسم المبتدأ، فخرجت تقول عن الاســـتفهام وعـــادت إلى حكمها من الحكاية.

الجملةِ الاسميةِ غيرِ المصدرةِ بـــ(أنْ)، فإذا قُصِدَ إمضاؤها على الشـــكِّ واليقـــينِ، تنصبُ الجزأين على المفعولية[١]، فأعرابُ الجزأينِ إعرابُ الاسمِ الواحـــدِ لتعلـــقِ معناهُ بمضمونهما[٢] أمَّا تعلقها بالخبرِ فلأنه موضعُ الفائـــدةِ، وبالمبتـــدأ فللإيـــذان بصاحبِ القصةِ المشكوكِ فيها أو المُتَيَقَّنة[٣]، فهو مُعتمدُ البيانِ كما يقول ابن يعيش.

فإذا قلت: "رأيتُ زيدًا منطلقًا" فالمخاطِبُ والمخاطَبُ في المفعولِ الأولِ سواء وهـــو العلم بانطلاقِهِ، إنما الفائدةُ في المفعولِ الثاني.

وقد تلحقُ "رأى" الحلمية بـــ "رأى" العلمية في نصبِ المفعولين نحو قولـــه تعـــالى: (رَأَيْتُهُم لِي ساجِدِين)[٤].

ولها معانٍ أُخَرْ لا تتجاوزُ عليها مفعولا واحدًا[٥]ويكون ذلك:

إذا كانت "حَجَا" بِمعنى "غَلَبَ" أو "قَصَدَ" أو غير ذلك، و"خَالَ" بمعنى "اخْتَالَ"، و"هبّ" أمرًا من الهِبَةِ، و "ظَنَّ" بمعنى "اتَّهَمَ"، أو بمعنى "عَلِمَ" إن خرجتْ إلى اليقينِ.

---

(٩) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٣١٨.

(١٠) الرضي _ شرح الكافية، ج٤، ص١٤٨.

(١١) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص١٤٩.

(١٢) سورة يوسف، آية (٤).

(١٣) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٣٢٢.

وإذا كانت "رَأَى" بمعنى "الانتهاء" نحو قوله تعالى:(أَلَمْ تَرَ إِلى الذِينَ خَرَجُوا)[١].

أي: أَلَم يَنْتَهِ عِلْمُكَ إِلَى حَالِهِم.[٢]

وإذا كانت "وَجَدْتُ" بمعنى "أَصَبْتُ"، و"عَلِمْتُ" بمعنى "عَرَفْتُ"، و"رَأَيْتُ" بمعنى "أَبْصَرْتُ"، و"حَسِبْتُ" بمعنى "صِرْتُ أَحْسَبَ، وهو الذي في شعرهِ شُقْرَة" ، و"خِلْتُ" بمعنى "صِرْتُ ذا خَال، أي خُيَلاء"، و"زَعَمْتُ به"، أي "كَفلتُ".[٣]

" وهو لا ينصبُ جزأَيْ الجملةِ الاسميةِ،... لا لفرقٍ معنويّ، بل هو موكولٌ إلى اختيارِ العرب، فإنهم قد يخصُّون أحد المتساويَيْن في المعنى بحكمٍ لفظي دون آخر"[٤].

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٤٣).

(٢) الرضي _ شرح الكافية، ج٤، ص١٥١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق نفسه.

أفعال التحويل

وهي أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصبهما، محولة المبتدأ إلى مفعول به أول، والخبر إلى مفعول به ثان، ولا تدخل على مصدر مؤول من "أنّ" مع معموليها، أو من "أن" والفعل مع مرفوعه، ولا يستغني الفعل عن أحد مفعوليه.

وتفيد تحويل الشيء من حال إلى آخر، وهي: "جعل"، و" اتخذ"، و"صيّر"، و "حوّل"، و" ترك"، و"ردّ"، و"وَهَبَ".

وذلك نحو قوله تعالى:(وهو الذي جعلَ الليلَ والنهارَ خِلْفَةً لمن أرادَ أن يذّكرَ أو أرادَ شكورا)[١]. وقوله تعالى:(واتّخذَ اللهُ إبراهيمَ خليلا)[٢].

أما "صير" فأصلها "صار" من أخوات "كان" وبعد تعديتها بالتضعيف انتقلت إلى نصب مفعولين، نحو: صير النجار الخشب بابا.

أما "وهب" فيستعمل في معنى التحويل بصيغة الماضي، نحو: وهبني الله فداء الحق، بمعنى: صيّرني.

---

(١)سورة الفرقان، آية(٦٢).

(٢)سورة النساء، آية(١٢٥).

أفعال المقاربة

وتَعني مقاربةُ وقوعِ الفعلِ الكائنِ في أخبارِها، وتدخلُ على الجملةِ الاسميةِ لإفادةِ القربِ في الخبرِ، وهي:" كاد، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ".

- وكادَ لمقاربةِ الأمرِ على سبيلِ الوجودِ والحصولِ[١]، نحو: " يكادُ زيتُها يضيءُ"[٢]، فكاد بمعنى "قَرُبَ في الأصل" وتكون ناقصةً، " ولا يستعملُ على أصلِ الوضع"[٣].

- وكَرَبَ فعلٌ جامدٌ، ويجوزُ أن يكون خبره فعلا مضارعا مسبوقا بـــ "أنْ" ويجوزُ العكس، نحو: كَرَبَ الماءُ يجمدُ، أو أن يجمد.

_ أَوْشَكَ في الأصلِ بمعنى "أَسْرَعَ" وإذا كانت بهذا المعنى تُستعملُ تامةً ويكون خبرها فعلا مضارعا مسبوقا بـــ "أنْ" نحو: أَوْشَكَ المطرُ أن ينزل.

---

(١) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٣٨٣.

(٢) سورة النور، آية(٣٥).

(٣) الرضي_ شرح الكافية، ج٤، ص ٢٢٠.

أفعال الرجاء

وهي أفعالٌ ماضيةٌ في لفظها، جامدةٌ في صيغتها، وتفيدُ رجاءَ المتكلمِ تحقيقَ الخبرِ.

وهي:" عسى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ"، وتُستعمل استعمالَ " كاد وأخواتها"؛ وخبرها فعل مضارع مسبوق بـ "أنْ".

و"عسى" لمقاربة الأمرِ على سبيل الرجاء والطمع(١)، ولها مذهبان:

١. أن تكون بمنزلة "كان" الناقصة ويكون معناها "قارب" فيكون لها مرفوع ومنصوب، ويشترط في منصوبها أن يكون(أن) مع الفعل مؤولا بالمصدر نحو: "عسى زيد أن يخرج" بمعنى: قارب زيد الخروج.

٢. أن يكون بمنزلة "كان" التامة وتكون بمعنى "قرب" فلا يكون لها إلا مرفوع يشترط فيه كذلك أن يكون أن مع الفعل مؤولا بالمصدر نحو: "عسى أن يخرج" بمعنى: قرب خروجه. ويجوز أن يتجرد خبرها من "أن" نحو: عسى فرج يأتي به الله.

---

(١) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٣٨٣.

ويستعملُ "حَرَى" و"اخْلَوْلَقَ" استعمالَ "عسى" بلفظ الماضي فقط[١].

وترد اخْلَوْلَقَ تامةً وناقصةً، ويشترطُ في فاعلها إذا كانت تامةً أن يكون مصدرًا مؤولا من "أنْ" والمضارع، نحو: "اخْلَوْلَقَ الجَوّ أنْ يعتدل".

أفعال الشروع

وهي أفعالٌ ماضيةٌ جامدةُ الصيغةِ إلا (طَفِقَ، وجَعَلَ)، وتفيدُ شروعَ الاسمِ في القيام بالخبر، وهي: "أخذ، وجعل، وطفق، وشرع، وأضاف الرضي: أقبل، وأنشأ، وقرّب، وهبَّ، وعلِق، وهلهل".

وخبرها فعلٌ مضارعٌ يمتنعُ اقترانه بـ "أنْ"، نحو: أخذَ الطفلُ يبكي، وشرعَ الماءُ يغلي، وأنشأ الجوُّ يعتدلُ.

والأفعال"أخذ، وجعل، وطفق" بمعنى قارب تكون ناقصة وتستعمل استعمال كاد.

وتجيء أفعال الشروع تامة إذا استعمل الفعل على أصل وضعه المعجمي.

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص٢١٩.

جـ ـبناء الفعل وإعرابه

الأصلُ في الأفعالِ البناء، وكان حقُّ كل مبنيٍّ أن يسكّنَ آخـــره[١]، لأنّ العلـــةَ التي أوجبت إعرابَ الأسماءِ وهي الفصل بين الفاعل والمفعول غيرُ موجـــودةٍ فـــي الأفعالِ؛ إلا أنها انقسمت ثلاثة أقسام:

قسمٌ ضارعَ الأسماءَ مضارعةً تامةً وهو الفعلُ المضارعُ، وقسمٌ ضارعَ الأسماءَ كما ضارعَ الفعلَ المضارعَ مضارعةً ناقصةً، وهو الفعلُ الماضي، وقسمٌ بقيَ على حالهِ وهو فعلُ الأمرِ. لذلك ترتبت الأفعال ثلاث مراتب:

أولها: الفعلُ المضارعُ، وحقُّه أن يكون معربًا، **وآخرها:** فعلُ الأمرِ الذي ليس فـــي أوله حرف المضارعة، الذي لم يضارع الأسماءَ ألبتة، فبقي على أصله، ومقتضـــى القياس فيه السكون، وتوسطَ حالُ الماضي، فنقصَ عن درجةِ الفعلِ المضارع وزادَ على فعل الأمر، لأن فيه بعض ما في المضارع [٢].

---

(١) المبرد _ المقتضب، ج٢، ص٢.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٢٠٨

وقد أجمعَ النحاةُ الكوفيون والبصريون على أن **الأفعالَ المضارعةَ** معربةٌ، لكنهم اختلفوا في علةِ إعرابها، فذهب الكوفيون إلى أنها أُعربت لأنّه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة[١]، وذهب البصريون إلى أنها أُعربت لأنها أشبهت الأسماءَ، وتقعُ مواقعها وتؤدي معانيها[٢]. وذلك بدخولِ زائدة من الزوائدِ الأربع وهي: الهمزة والياء والنون والتاء.

وشابهت الأسماء في أنها:[٣]

– تقع موقعَ الأسماء ويؤدي معانيها حين يقعُ خبرًا، كقولنا: "هذا رجلٌ يضربُ"، فيوافق: "ضارب".

– تجري على اسم الفاعلِ في حركاته وسَكَنَاتِه، فقولك: " يَضْرِب" على وزن "ضَارِب" في حركته وسكونه، فقد " ضَارَعَت أسماءَ الفاعِلِين أنك تقول: إنّ عبدَ اللهِ ليفعلُ، فيوافقُ قولك لفاعلٌ، حتى كأنّك قلت: إنّ زيدًا لفاعلٌ فيما تُريد من المعنَى"[٤]

---

(١) الأنباري–الإنصاف، ج٢، ص٥٤٩، مسألة ٧٣.

(٢) المبرد– المقتضب، ج٤، ص٨٠.

(٣) سيبويه–الكتاب، ١ج، ص١٤، المبرد– المقتضب، ج٢، ص١–٢، ج٤، ص٨٠–٨٣، ابن يعيش_ شرح المفصل، ج٤، ص٢١٠–٢١١، الأنصاف مسألة: ٧٣، ج٢، ص ٢٤٩– ٢٥٠.

(٢) سيبويه–الكتاب، ج١، ص١٤.

- تدخلَ عليه لامُ التأكيدِ التي هي الأصلُ للأسماء، فتقول: "إن زيدًا ليقومُ"، كما تقول: "إن زيدًا لقائمٌ"، "ولا يجوزُ دخولها على الماضي لبعدِ ما بينه وبين الاسم"(١).

- هذه الأفعالُ المعربةُ تقعُ لا يُعرَفُ وقتها، وتكون شائعةً فتتخصصُ بدخولِ "السين" و"سوف" لِما يُستقبلُ من الزمان، كما أنّ الأسماءَ تكون نكرةً، وبدخولِ الألفِ واللامِ تُعرّفُ بعد الإبهام، فتقول: " زيدٌ يقومُ" فيصلحُ لزمانَيْ الحال والاستقبال، وتدخلُ عليه "السين" و"سوف" فتصبحُ: "زيدٌ سيقومُ"، و"سوفَ يقومُ"، فتصيرُ مستقبلا لا غير، كما تقولُ: "رأيتُ رجلا"، فهو لواحدٍ من هذا الجنسِ مبهم، فإذا أدخلتَ الألفَ واللامَ فقلت: "رأيتُ الرجلَ" قَصَرَاه على واحدٍ بعينه.

وهذه الأفعالُ ترتفعُ بوقوعها مواقعَ الأسماءِ، مرفوعةً كانت الأسماءُ أم منصوبةً أم مخفوضةً، فوقوعُها مواقعَ الأسماءِ هو الذي يرفعها، ولا تَنْتَصِبُ إذا كانت الأسماءُ في موضعِ نصبٍ، ولا تنخفضُ على كل حال.

وإن كانت الأسماءُ في موضعِ خفضٍ فلها الرفعُ؛ لأنّ ما يعملُ في الاسمِ لا يعملُ في

---

(١) ابن يعيش - شرح المفصل، ج٤ ، ص ٢١٠-٢١١.

الفعلِ، فهي مرفوعةٌ أبدًا حتى يدخلَ عليها ما ينصبُها أو يجزمُها وتلك عوامل لها خاصة، ولا تدخلُ على الأسماءِ، كما لا تدخلُ عواملُ الأسماءِ عليها(١).

وهو ينتصبُ بأنّ وأخواتِها وهي: "لن، وكي، وإذن، وحتى"، ويجزم بـــ " لم، ولا الناهية، ولام الأمر، وإن الشرطية".

ويرى الرضي رأيًا آخر في الجزم، فيقول:" ولولا كراهةُ الخروجِ على إجماعِ النحاةِ لحَسُنَ ادّعاءُ كون المضارع المسمّى مجزومًا مبنيًا على السكون، لأن عملَ ما سُميَ جزمًا لم يظهر فيه لا لفظًا ولا تقديرًا، وذلك لأن أصلَ كل كلمةٍ اسما كانت أو فعلا أو حرفا أن تكونَ ساكنةَ الآخر، ومن ثم لا تُطلبُ العلةُ للبناءِ على السكون"(٢).

وأظنّ أن ذلك يبطلُ بوجودِ الزوائدِ الأربعِ، فإن لم يتصلْ الفعلُ بها لما سُمّيَ مضارعا، إذ أن الفعلَ المجردَ منها هو الفعلُ الماضي وفعلُ الأمر، ولأنّ الفعلَ الماضي شابه الاسمَ والفعلَ المضارعَ مشابهةً ناقصةً؛ بُني على الفتح بينما بقيَ فعلُ الأمرِ مبنيا على السكونِ لعدمِ المشابهة، لذلك فإن الفعلَ المضارعَ باتصاله بأحد

---

(١) المبرد- المقتضب، ج٢، ص ٤.

(٢) الرضي – شرح الكافية، ج ٤، ص ٤.

الزوائدِ الأربعة، وتغيّر بنائه وحركاته وسكناته، فإن أدوات الجزم عملت فيه فصار مجزوما بالسكونِ أو بحذفِ حرفِ العلةِ، أو بحذف النون.

ويعودُ الفعلُ المضارعُ إلى أصلِهِ في البناء في حالتين هما:

- إذا اتصلت به نونُ جماعةِ المؤنثِ، يُبنى على السكون، نحو قولك: "لم يضربْنَ"، و"لن يضربْنَ"، وذلك حملا له على الفعل الماضي(١).

- يُبنى على الفتح إذا اتصلت به نونا التوكيدِ الخفيفةِ والثقيلةِ، نحو:" والله ليقومنّ"، و"ليقومنْ"، لأنها " أكدت معنى الفعلية، فغلب عليها جانبُ الفعل، وبَعُد من الاسم، فعاد إلى أصله"(٢).

أما **الفعلُ الماضي** فقد توسطَ بين الفعل المضارع وفعل الأمر، وذلك لأنه شابه الأسماء مشابهةً ناقصةً، فارتفعَ عن فعل الأمر، وتدنى عن الفعل المضارع فلم يُعامل معاملته" وبُني على حركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن"(٣). وجُعلت له

---

(١) سيبويه-الكتاب ج١، ص ٢٠.

(٢) ابن يعيش - شرح المفصل، ج٤، ص٢١٥.

(٣) السيرافي _ شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ٧٣.

مزيّة على ما لم يقع هذا الموقع[١]، وهو فعلُ الأمرِ، فهو يقع موقعَ الأسماءِ فيكون خبرًا نحو قولك: "زيد قام"، فيقع موقع "قائم"، ويكون صفةً نحو قولك: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ"، فيقعُ موقعَ: "مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ"، كما يقعُ موقعَ المضارعِ في الجزاءِ نحو قولك: "إن قُمْتَ قُمْتُ"، والمراد: "إنْ تَقُمْ أَقُمْ".

فإن قيل: لم بُني على الفتحة إذا أُريد جعلها له مزية على فعل الأمر، ويتحققُ ذلك بالبناءِ على الكسرِ أو الضم؟

فالجواب على ذلك " أن الكسرَ لما منع من الفعل وهو كسر عارض؛ فالكسر اللازم أولى أن يمنع، ولم يجز أن يُبنى على الضم؛ لأن بعض العرب يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في "قاموا" (قامُ) كما قال:

فلو أَنّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وكَانَ معَ الأَطِبَّاءُ الأُسَاةُ[٢]

فلو بُني على الضم لالتبسَ بالجمعِ في بعضِ اللغات[٣].

---

(١) المبرد- المقتضب، ج٤، ص ٨٢.

(٢) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر، ج٧، ص١٩، وخزانة الأدب،ج٥، ص٢٢٩، والمقاصد النحوية، ج٤، ص٥٥١، وهمع الهوامع، ج١، ص٥٨.

والشاهد: قوله "كانُ"، حيث حذف الشاعر واو الجماعة، واكتفى بالضمة دلالة عليها.

(٣) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج ٤، ص ٢٠٨- ٢٠٩.

ولم يبقَ إلا الفتحُ فبُنِيَ عليه؛ لأنها أخفُّ الحركات[١]. ولِثِقَلِ الفعلِ لفظًا، إذ لا تجدُ فعلا ثلاثيا ساكنَ الوسطِ بالأصالة، ومعنىً: بدلالتهِ على المصدرِ والزمانِ، ويطلبُ المرفوعَ دائما والمنصوبَ كثيرا[٢].

ويُبنى الفعلُ الماضي على السكون، وذلك:

-عند الإعلال، نحو:غَزَا، ورَمَى، ونحوهما مما اعتلت لامه من الأفعال الماضية[٣].

-عند لحوقِ بعض الضمائر، نحو: ضَرَبْتُ وضَرَبْنا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتُما، وضَرَبْتُم وضَرَبْنَ، فإن لامَ الفعلِ تسكن عند اتصالِهِ به، وذلك لئلا يتوالى في الكلمةِ الواحدةِ أربعُ حركاتٍ لوازم، نحو قولك: ضَرَبَتُ، وليست كضمير المفعول نحو: ضَرَبَهُ، لأنه كالمنفصل من الفعل[٤].

ويُبنى على الضمِّ عند اتصالِهِ بالواو التي هي ضميرُ جماعةِ الفاعلين المذكّرين نحو: ضَرَبُوا، وكَتَبُوا، لأن الواو هنا حرف مد، لا يكون ما قبلها إلا مضموما[٥].

---

(١) انظر:السيرافي _ شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص١٤٥-١٤٦.

(٢) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص٩.

(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٢٠٩.

(٤) المصدر السابق نفسه، والرضي- شرح الكافية، ج٤، ص٩.

(٥) المصدر السابق نفسه.

أما فعلُ الأمرِ: ويأتي بصيغةِ الفعل المضارع بحذفِ حروفِ الزيادةِ الأربع نحو: "يَتَدَحْرَجُ، دَحْرِجْ"، وإن كان ساكنَ الأول تأتي بهمزةِ الوصلِ منعا لالتقاءِ الساكنين، وتكونُ هذه الهمزة مكسورةً إلا إذا كان الثالثُ في الكلمةِ مضموما فتصيرُ مضمومةً إتباعا لضمتِه، وكراهيةَ الخروجِ من كسرٍ إلى ضم[١].

وقد حُذِفَ حرفُ المضارعةِ تخفيفا لكثرةِ استعمالهم له، ولأنه ربما التبسَ الأمرُ بالخبرِ لو تُركَ حرفُ الخطابِ على حاله[٢].

وأُخذَ من الفعلِ المضارعِ دون غيره لأنه اللفظُ الذي يدلُّ عليه، لأن المضارعَ يدلُّ على الحالِ والاستقبال، وفعلُ الأمرِ لما يستقبلُ من الزمان، فأُخِذَ من لفظِ المضارع[٣].

وقد اختلف الكوفيون والبصريون في فعل الأمر: مبني أم معرب؟ [٤]

والخلافُ في هذه المسألةِ مبنيٌّ على الخلافِ في ثلاث مسائل:[٥].

---

(١) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٢٨٩، وانظر: الإنصاف: بحث مسألة الهمزة، ج٢، ص٧٣٧.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص٢٩٠.

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) الأنباري – الأنصاف، ج٢، ص٩٤.

(٥) السيوطي _ الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ٣٢٥، نقلا عن أبي حيان.

الأولى: هل الإعرابُ أصلٌ في الفعل كما هو أصلٌ في الاسم أم لا؟

فمذهب البصريين: لا، وأن الأصل في الأفعالِ البناءُ. والمضارع إنما أُعرب لشبهِهِ بالاسم. وفعلُ الأمرِ لم يشبه الاسمَ فلا يعرب. ومذهبُ الكوفيين: نعم، فهو معربٌ على الأصل في الأفعال.

الثانية: هل يجوزُ إضمارُ لام الجزمِ وإبقاء عمله؟

فمذهب البصريين: لا، وأنه لا يجوزُ حذفُ شيء من الجوازم أصلا، وإبقاءُ عمله، ومذهبُ الكوفيين: نعم.

الثالثة: هل للأمر صيغةٌ مستقلةٌ بنفسها مرتجلةٌ ليس أصلها المضارع، أو هي صيغةٌ متغيرةٌ وأصلها المضارع ؟

فمن قال أصلها المضارع، اختلفوا أهي معربة أم مبنية ؟ ومن قال إنها صيغةٌ مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنيةٌ على الوقفِ ليس إلا.

وذهب الكوفيون إلى أنه معربٌ مجزوم بـ " لام" محذوفة هي لام الأمر، ففي قولك: "اذْهَبْ"، أصله: "لِتَذْهَبْ"، وحُذفت اللام تخفيفا، وأما البصريون فيذهبون

إلى أنه مبنيٌّ على السكون.

وإنما يُستفادُ من المضارعِ المجزوم الذي دخلت عليه "لا" للطلب، وكان كـــذلك لأن النهيَ يَتنزّلُ من الأمرِ منزلةَ النفيِ من الإيجاب، فكما احتِيجَ في النفي إلى أداةٍ، احتِيجَ في النهي إلى ذلك، ولذلك كان بـــ "لا" التي هي مشاركةٌ في اللفـــظ لـــــ "لا" التي للنفي[١].

ويبنى فعل الأمر على السكون إذا كان صحيح الآخر نحو قوله تعالى:(قالوا يا أبانـــا استغفر لنا ذنوبنا)[٢].

وعند اتصاله بنون النسوة نحو قوله تعالى:(وقرن في بيوتكن ولا تبـــرجن تبـــرج الجاهلية الأولى)[٣].

ويبنى على حذف حرف النون في الحالات التالية:

_ عند اتصاله بألف الاثنين نحو قوله تعالى:(اذهبا إلى فرعون إنه طغى)[٤].

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص ١٧٣.

(٢) سورة يوسف، آية (٧٩).

(٣) سورة الأحزاب، آية (٣٣).

(٤) سورة طه، آية (٤٣).

_ عند اتصاله بواو الجماعة نحو قوله تعالى:(واتقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلمـــوا منكم خاصة)[١].

_ عند اتصاله بياء المخاطبة نحو قوله تعالى:(واستغفري لذنبك إنك كنـــت مـــن الخاطئين)[٢].

كما يبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتلا ناقصا نحو قوله تعالى:(فأوف لنـــا الكيل وتصدق علينا)[٣].

ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد نحو قوله تعالى:(وأقمن الصلاة آتـــين الزكاة وأطعن الله ورسوله)[٤].

---

(١) سورة الأنفال، آية(٢٥).

(٢) سورة يوسف، آية(٧٩).

(٣) سورة يوسف، آية(٨٨).

(٤) سورة الأحزاب، آية (٣٣).

د ـ اللزوم و التعدي

قسّمَ النحاة الأفعالَ إلى قسمين: متعدٍّ، وغير متعدٍّ.

فالمتعدي ما يفتقرُ وجودُهُ إلى محل غير الفاعل[١]، و يتوقف فهمه على متعلق كـ "ضَرَبَ"، وغير المتعدي بخلافه كـ "قَعَدَ"[٢]. والتعدّي: التجاوز، أي أن الفعلَ تجاوزَ الفاعلَ إلى محل غيره، وذلك المحلُّ هو المفعولُ به، فكل ما أنبأ لفظُهُ عن حلولِهِ في حيزِ غير الفاعل فهو متعدٍّ، نحو: "ضَرَبَ" و"قَتَلَ"، ومالم ينبئ لفظُه عن ذلك فهو لازم غير متعد، نحو: "قامَ"، و"ذَهَبَ"[٣].

ولا يبعدُ أن يُرسمَ المتعدي بأنّه الذي يصحُّ أن يشتقَّ منه اسم مفعول غير مقيدٍ ويرسمَ الفعلُ اللازمُ بأنه الذي لا يصحُّ أن يشتقَّ منه ذلك[٤].

وقد عدّدَ ابن هشام الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا فحصرها في عشرين حالة[٥]:

---

(١)ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٢٩٥.

(٢)الرضي -شرح الكافية، ج٤، ص١٣٨.

(٣)ابن يعيش -شرح المفصل، ج٤، ص٢٩٥.

(٤)الرضي -شرح الكافية، ج٤، ص١٣٨.

(٥) ابن هشام – مغني اللبيب، ص٦٧٤-٦٧٧.

أحدها: كونُه على "فَعُلَ"بالضمّ، كـــ(شَرُفَ)، لأنه وقفٌ على أفعالِ السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه.

الثاني والثالث: كونه على"فَعَلَ" بالفتح أو "فَعِلَ" بالكسر، ووصفهما على "فَعِيل" نحو: "ذَلَّ" و"قَوِيَ".

الرابع: كونه على "أَفْعَلَ"، بمعنى: "صار ذا كذا" ونحو: "أَغَدَّ البعير".

الخامس: كونه على "افْعَلَلَّ" كـــ" اقْشَعَرَّ"و" اشْمَأَزَّ".

السادس: كونه على "افْوَعَلَّ" كـــ "اكْوَهَدَّ الفرخ" إذا ارتعد.

السابع: كونه على "افْعَنْلَلَ" بزيادة أحد اللامين كـــ"اقْعَنْسَسَ الجمل" إذا أبى أن ينقاد.

الثامن: كونه على "افْعَنْلَلَ"بأصالة اللامين كـــ"احْرَنْجَمَ" بمعنى اجتمع.

التاسع: كونه على"افْعَنْلَى" كـــ "احْرَنْبَى الديك" إذا انتفش[1].

العاشر: كونه على "استَفْعَل" وهو دال على التحول كـــ "استَحْجَرْ الطين".

---

(١)وشذ قول الراجز:

قد جعل النعاس يغرنديني أطرده عني ويسرنديني

ولا ثالث لهما، ويغرنديني، بالعين المعجمة، يعلوني ويغلبني، وبمعناه، يسرنديني. مغني اللبيب، ص٦٧٥.

الحادي عشر: كونه على وزن " انْفَعَلَ" نحو: "انْطَلَقَ" و"انْكَسَرَ".

الثاني عشر: كونه مطاوعا لمتعد واحد نحو:"كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ"، و"أَزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ".

الثالث عشر: أن يكون رباعيا مزيدا فيه، نحو: "تَدَحْرَجَ"، و"احْرَنْجَمَ".

الرابع عشر: أن يُضمّن معنى فعل قاصر، نحو قوله تعالى:(ولا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم)[١] ،وقوله:(فَلْيَحْذَرِ الذين يُخَالِفُون عَنْ أَمْرِهِ)[٢]، فأنها تضمنت معنى "لا تَنْبُ" و "يَخْرُجُون".

والستة الباقية: أن يدل على سَجِيّة كـ (لَؤُمَ، وجَبُنَ، وشَجُعَ).

أو على عَرَض، كـ (فَرِحَ، وأَشِرَ، وحَزِنَ، وكَسِلَ).

أو على نَظَافَة كـ (طَهُرَ، ووَضُؤَ).

أو دَنَس كـ (نَجِسَ، ورَجِسَ).

أو على لَوْن كـ (حَمِرَ، وخَضِرَ، وأَدِمَ، واحْمارّ، واسْوادّ).

أو حِلْيَة كـ (دَعِجَ، وكَحِلَ، وشَنِبَ، وسَمِنَ، وهَزِلَ).

---

(١) سورة الكهف، آية (٢٨).

(٢) سورة النور، آية (٦٣).

والمتعدي على ثلاثة أضرب:

١- *متعد إلى مفعول واحد:*

أ- <u>يكون علاجا وغير علاج:</u>

فالعلاجُ: ما يفتقرُ في إيجاده إلى استعمالِ جارحةٍ نحوها، نحو: "ضَرَبْتُ زيدًا".

وغيرُ العلاجِ: ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكون مما يتعلقُ بالقلبِ، نحو: "ذَكَرْتُ زيدًا" و"فَهِمْتُ الحديثَ"، وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل(١).

ب- <u>أفعال الحواس:</u>

كلها يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ نحو: "أَبْصَرْتُهُ" و"شَمَمْتُهُ"، و"ذُقْتُهُ"، و"لَمَسْتُهُ"، و"سَمِعْتُهُ" وكل واحدٍ من أفعالِ الحواس يقتضي مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة، فالبصرُ يقتضي مُبْصَرًا، والشَّمّ يقتضي مشموما، والسمعَ يقتضي مسموعًا(٢).

٢- *ما يتعدى إلى مفعولين:*

وهو على ضربَيْن: إما أنْ يكون مفعولاهُ أصلهما مبتدأ وخبر، كـ "عَلِمْتُ زيدًا قائمًا"، وإما أن لا يكون أصلهما مبتدأ وخبرا كـ "أَعْطَيْتُ زيدًا درهمًا" أما:

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل، ج٤، ص٢٩٥.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص٢٩٦.

أ- **ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر:**

هذا الصنفُ من الأفعالِ لا يكون من الأفعالِ التي تنفذُ منك إلى غيرك، ولا يكون من الأفعالِ المؤثّرةِ، إنما هي أفعالٌ تدخلُ على المبتدأ والخبر، وهي أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

أما أفعال القلوب فتجعلُ الخبرَ يقينا أو شكًّا[١]، وهي سبعة أفعال: "حَسِبْتُ" و"ظَنَنْتُ" و"خِلْتُ" و"عَلِمْتُ" و"رَأَيْتُ" و"وَجَدْتُ" و"زَعَمْتُ". نحو: "حَسِبْتُ زيدًا أَخَاكَ"، فزيدٌ هو الأخُ في المعنى.

وفي هذا النوع لا يمكنُ أن نكتفي بأحدِ المفعولين دون الآخر لكونها تدخلُ على جملةٍ اسميةٍ مكونةٍ من المبتدأ والخبر، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا بُدَّ لكلٍّ واحدٍ منهما من صاحبه لأنّه "بمجموعهما تتمُّ الفائدةُ للمخاطَب، فالمفعولُ الثاني معتمدُ الفائدةِ، والمفعول الأول معتمدُ البيانِ"[٢].

وأما أفعال التحويل فهي: جعل، واتخذ، وترك، وحوّل، وردّ، وصيّر، ووهب.

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص٢٩٨.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص٣٢٦.

وهذه الأفعال لا تكتفي بأحد المفعولين، إذ تدخل على الجملة الاسمية جاعلة المبتدأ هو المفعول الأول، والخبر هو المفعول الثاني.

ب- **ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلها مبتدأ وخبرا:**

وهي أفعالٌ مؤثرةٌ، تَنْفذُ من الفاعلِ إلى المفعولِ، وتؤثّرُ فيه، نحو: أعطى وأخواتها، وهي: "منح، ووهب، وكسا، وألبس، وسأل، وعلّم" نحو قولك: "أعطى زيدٌ عبدَ اللهِ درهمًا"، فهذه الأفعالُ قد أثّرَتْ إعطاءَ الدرهمِ في عبدِ الله.

ولا بد أن يكون المفعولُ الأولُ فاعلا بالثاني، ألا ترى أنّك إذا قلت: "أعطيتُ زيدًا درهمًا"، فزيدٌ فاعلٌ في المعنى لأنّه آخذٌ الدرهمَ[١]. وليس بزيدٍ الدرهمُ، فالثاني ليس الأول. لذلك، جاز في هذه المسألة ثلاثة أوجه:[٢]

١- الاكتفاءُ بالفاعلِ مع الفعل، فتقول: "أعطيتُ" و"كسوتُ"، لأنّ الفعلَ والفاعلَ جملةٌ يَحْسُنُ السكوتُ عليها، ويَحْصُلُ بها فائدةٌ للمخاطبِ.

٢- ذكر المفعولين: وذكرُ المفعولِ فائدةٌ أخرى، فإنْ ذكرتَ المفعولين كان تناهيًا في

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص٢٩٧.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص٣٢٥-٣٢٦، والرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١٥٤-١٥٥.

البيانِ، والفائدةِ؛ بذكرِ المُعْطِي وهو الفاعل، ومن أُعْطِيَ وهو المفعولُ الأولُ، وما أُعْطِيَ وهو المفعولُ الثاني.

٣- ذكرُ أحدِ المفعولين: ويكون توسطا في البيانِ والفائدةِ، فتقول: "أَعْطَيْتُ درهمًا" فأفدتَ المخاطَب جِنْسَ ما أعطيتَ من غيرِ تعيينِ ما أعطيت.

٣- *ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل:*(١)

فهي أفعالٌ منقولةٌ مما كان يتعدى إلى مفعولين نحو: "أَعْلَمْتُ"، و"أَرَيْتُ"، و"أخبر"، و"خبر"، و"نبّأ"، و"نبَأ"، و"حدث"، فـ "أَعْلَمَ" منقولٌ عن "عَلِمَ"، وقد كان يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وصار بعد نقلِهِ بالهمزة يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وليس هناك تعدية تزيد على ذلك وقال سيبويه: "واعْلَمْ أنّ هذه الأفعال إذا انتهتْ إلى ما ذكرتُ لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدًّى، تعدتْ إلى جميعِ ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدى الفاعلَ وذلك قولُك أعطى عبدُ اللهِ زيدًا المالَ إعطاءً جميلا... لأنها لما انتهت صارت بمنزلةِ ما لا يتعدّى"(٢).

---

(١) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١٤٣-١٤٤.

(٢) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٤١.

ولا يجوزُ أن تقتصرَ على مفعولٍ منهم واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل في المعنى[١].

طرق تعدية الفعل اللازم

أشهرُ زيادةٍ: **الهمزة، والتضعيف، وحروف الجر.**

أما **زيادة الهمزة** فنحو قولنا من "ذهب": "أذهب"، ومنه قوله تعالى:(أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُم)[٢]، وقوله:(وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا)[٣]، وكما يصيرُ اللازمُ متعديًا إلى مفعولٍ واحدٍ، يصيرُ المتعدي إلى واحد متعديا إلى اثنين كقولنا: "أَلْبَسْتُ زيدًا ثَوْبًا". ولم يُنْقَلْ متعدٍ إلى اثنين بالهمزةِ إلى التعدي إلى ثلاثةٍ إلا في "رَأَى" و"عَلِمَ"، وقاسَهُ الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو: "ظنّ"، و"حَسِبَ"، و"زَعَمَ"[٤].

أما **التضعيفُ** وذلك بتضعيفِ العين نقول: "فَرِحَ، وفَرَّحْتُه"، وتضعيفُ العينِ يُعدّي إلى واحد، كـ"فَرَّحْتُه"، وإلى اثنين، كـ"عَلَّمْتُه"، ولا يُعدّي إلى ثلاثةٍ كالهمزة،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) سورة الأحقاف، آية (٢٠).

(٣) سورة نوح، آية (١٧).

(٣) ابن هشام – مغني اللبيب، ص٦٧٨.

وقلَّ تَعدِيَتُهُ للحلقيّ العين إلا في الهمزة نحو"نَأَيْتُهُ"(١).

وقال ابن هشام: "زعمَ الحريري أنّه يجوزُ في "علِمَ" المتعدية لاثنين أن ينقلَ بالتضعيفِ إلى ثلاثة، ولا يشهدُ له سماعٌ ولا قياس، وظاهرُ قول سيبويه أنه سماعيّ مطلقا، وقيل: قياسي في القاصرِ والمتعدي إلى واحد"(٢).

أما التعديةُ **بواسطةِ حرفِ الجر**، مثل:"مررتُ بزيدٍ"، و"نزلتُ على عمرٍو"، فهذه الحروفُ إنّما دخلت الاسمَ للتعديةِ، وإيصالِ معنى الفعلِ إلى الاسم، لأنّ الفعلَ قبلها لا يصلُ إلى الاسمِ بنفسه لأنّها أفعالُ ضَعُفَت عرفًا واستعمالا فوجبَ تقويتها بالحروفِ الجارة، فيكون لفظُهُ مجرورًا، وموضعُه النصب بأنه مفعول(٣).

ولا يجوز الجمعُ بينهم جميعا أو بين اثنين منهما، لأن الغرضَ تعديةُ الفعلِ، فأي شيءٍ حصلَ أغنى عن الآخر ولا حاجه للجمع بينهم"(٤).

---

(١) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١٤٣.

(٢) ابن هشام – مغني اللبيب، ص ٦٨٠.

(٣) ابن يعيش –شرح المفصل، ج٤، ص٣٠٠.

(٤) المصدر السابق.

وأورد ابن هشام طرقا أخرى غيرها هي:

١- زيادة ألفُ المفاعلة: تقول في "جلسَ زيدٌ"، و"مَشَى" و"سارَ"، "جالسْتُ زيدًا"، و"ماشَيْتُه" و"سايَرتُه".

٢- صوغُه على "فَعَلْتُ" بالفتح، "أَفْعُلُ" بالضم لإفادة الغَلَبَة، تقول: "كَرَمْتُ زيدًا" بالفتح أي: غَلَبْتُهُ في الكرَمِ.

٣- صوغُه على "استَفْعَلَ" لِلطلب أو النسبة إلى الشيء، كـ "استَخْرَجْتُ المالَ" و "استَحْسَنْتُ زيدًا"، وقد يُنقلُ ذو المفعول الواحد إلى اثنين نحو:"استَكْتَبْتُهُ الكتابَ" و "استَغْفَرْتُ اللهَ الذنبَ" وإنما جاز " استَغْفَرْتُ اللهَ الذنبَ" لتَضَمُّنِهِ معنى "اسْتَتَبْتُ" ولو استعملَ على أصلِهِ لم يجزْ.

٤- التضمين: ويختصُّ التضمينُ عن غيره من المعدَّيات بأنّه قد ينقلُ الفعلَ إلى أكثر من درجته، ولذلك عُديَ "أَلَوْتُ" بِقَصْرِ الهمزةِ بمعنى "قَصَرْتُ"إلى مفعولين بعدما كان قاصرًا، وذلك في قولهم: "لا آلوك نُصحًا" لما ضُمِّن معنى: "لا أمنعك".

٥- إسقاط الجارّ توسعا: نحو:(وَلَكِنْ لا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا)[١] أي: "على سرّ" أي: "نِكاح"، وقوله تعالى:(أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُم)[٢] أي: "عن أَمْرِه".

ولا يُحذَفُ الجارُّ قياسا إلا مع "أنّ" و"أنْ"، قال تعالى:(وبَشِّرِ الذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ أنّ لهم جنات)[٣]، أي بأن.

وأهملَ النحويون ذكر "كي" مع تجويزِهم في نحو:" جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي" أن تكون "كي" مصدرية، و"اللام" مقدرة والمعنى "لكي تُكْرِمَنِي". وأجازوا أيضا كونها تعليليّة و"أنْ" مضمرة بعدها.

٦- تحويلُ حركةِ العين عند الكوفيين، يقال: "كَسِيَ زيدٌ"، بوزن: "فَرِحَ" فيكون قاصرًا، فإن فَتَحْتَ "السين" صار بمعنى "سَتَرَ"و "غَطَّى"، وتُعدى إلى واحد، كقوله:

وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهُها سَعَفٌ مُنْتَشِر

أو بمعنى "أعطى كسوة" وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين، نحو: "كَسَوْتُ زيدًا جُبَّةً".

وكذلك" شَتِرَت عينه " بكسر التاء، قاصرٌ بمعنى: "انْقَلَبَ جِفْنُها"، و "شَتَرَ اللهُ عَيْنَهُ "

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٣٥).

(٢) سورة الأعراف، آية (١٥٠).

(٣) سورة البقرة، آية (٢٥).

بفتحها متعد بمعنى:قلبها، وهذا من باب المطاوعة. [١]

٧- وأضافَ السيوطي طريقةً أخرى و هي: تَصحيفُ اللام، نحو:"صـــعّر خـــدّه"، و"صَعْرَرْتُه"، قال ابن عصفور:"فَعْلَلَ لا يكونُ إلا متعديا، نحو: جلبب...إلا أن يكون رباعيا فإنه يكون متعديا وغير متعد، فالمتعدي نحو: "دَحْرَجْتُهُ" و"صَعْرَرْتُهُ" "[٢].

(١) ابن هشام – مغني اللبيب، ص٦٨٣.

(٢) ابن عصفور _ الممتع في التصريف، ص ١٢٤.

هـ- إسناده إلى الضمائر

وتناولوا إسناد الفعلِ إلى الضمائرِ في أقسامِهِ المختلفة وبيَّنُوا ما يطرأُ على الفعلِ من تَغَيُّرَاتٍ عندَ الإسنادِ من ذلك مثلا:

أ. *إسناد السالم إلى الضمائر:*

لا يحذفُ من السالمِ شيءٌ عند إسنادِهِ إلى الضمائر، إلا في الحالات التالية:

_ إذا أسند الماضي إلى الضمائر المتحركة، وهي:(تاء الفاعل للمتكلم، أو للمخاطب، أو للمخاطبة)، يُبْنَى على السكون نحو:عَلِمْتُ وعَلِمْتَ، وعَلِمْتِ، ومثل ذلك إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِ المثنى المخاطب، وجمع المتكلمين، وجمع المخاطبين، وجمع المخاطبات، ونون النسوة، نحو:عَلِمْتما، وعَلِمْنا، وعَلِمْتُم، وعَلِمْتُنّ، وعلمْن...إلخ.

ويُبْنَى على الضمِّ إذا اتصلَ بواوِ الجماعةِ نحو: عَلِمُوا.

_ ويَبْنَى المضارعُ على السكون عند اتصالِهِ بنونِ النّسوة، نحو: تَعَلَّمْنَ.

وعلى الفتحِ عند اتصالِهِ بألفِ الاثنين نحو: تَعَلَّمَان، ويَعَلَّمَان.

وكذلك عند اتصاله بنون التوكيد، نحو: أعلمَنّ، ونعلمَــنّ، ويعلمَــنّ، ويعلمــانّ، ويعلمَنّ، وتعلمَنّ، وتعلمانّ، وتعلمَنّ.

_ ويبنى فعل الأمر على الفتح عند اتصاله بنون التوكيد، نحو: اعلمَنّ.

ب. *إسناد المهموز إلى الضمائر:*

كلُّ ما يجري على السالمِ يجري على المهموز، ولا يختلفُ عنهُ إلا في حالةِ إسنادِ الأمرِ إلى الضمائرِ وذلك عند:

أ- *أَخَذَ وأَكَلَ*: فحُذِفَت الهمزةُ الساكنةُ وهي فاءُ الفعلِ تخفيفًا، ثم حُذِفَت هَمْزَةُ الوصلِ التي جِيءَ بها للتخلصِ من الابتداءِ بالساكنِ فصار الفعلان: خُذْ وكُلْ. نحــو قولــه تعالى:(يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا واشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا)[1].

ب- *أَمَرَ وسَأَلَ*: تُحْذَفُ الهَمْزَة في هذين الفِعْلَيْن إذا وقعا ابتداءً ولم يَسْبِقْهُما حــرفُ عطفٍ أو حرفُ استثناءٍ أو حرفٌ رابطٌ، فيقال: مُرْ أخاك بالعمــلِ و(سَــلْ بَنِــي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِنْ آيةٍ بَيِّنَةٍ)[2]، وإنْ لَمْ يَقَعَا ابتداءً فلا تُحذَفُ الهمزةُ نحو قوله

---

(١) سورة الأعراف، آية (٣١).

(٢) سورة البقرة، آية (٢١٢).

تعالى: (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ)[١].

ج- رأى(المجرد):

تُحْذَفُ همزتُهُ في المضارعِ والأمرِ وتَبْقَى في الماضي، فَيُسْنَدُ المضارعُ إلى الضمائر كما يلي: يَرَى، يَرَيَان، يَرَوْنَ، تَرَى، تَرَيَان، تَرَيْنَ، تَرَيْنَ.

ويُسْنَدُ الماضي إلى الضمائر كما يلي: رَأَى، رَأَيَا، رَأَوا، رَأَت، رَأَتَا، رَأَيْنَ.

ويُسْنَدُ الأمرُ إلى الضمائر كما يلي:رَ الكتابَ، رَيَا الكتابَ، روُا الكتابَ، رَيِ الكتابَ رَيْنَ الكتابَ.

د_ (أرى المزيد بالهمزة)

تُحذفُ الهمزةُ التي هي عينُهُ في جميعِ تصاريفِهِ؛ فَعِندَ إسنادِ مضارعه يكون: أُرِي، تُرِي، تُرِيَان،ترون، ترين، تريان،ترين، وعِندَ إسنادِ ماضيه يكون: أَرَيْتُ، أَرَيْنَا، أَرَيْتَ أَرَيْتُمَا، أريتم، أريتِ، أريتما، أريتن.

أمّا الأمرُ فيكون: أَرِ، أَرِيَا، أَروا، أرِ، أريا، أرين.

---

(١) سورة طه، آية (١٣٢).

هـ- إسناد المضعف إلى الضمائر:

المضعفُ على قسمين: إما ثلاثيّ نحو: رَدّ، ومَدّ، أو رباعي نحو: زَلْزَلَ، وهَدْهَدَ، وإسنادُ الرباعي إلى الضمائر لا يُغيِّرُ شيئًا من بنائِهِ نحو: رَقْرَقَتْ، رَقْرَقَا، رَقْرَقْنَا، رَقْرَقُوا... إلخ. أَمّا الثلاثي فهو إمّا صحيحٌ كمَدّ أو معتلٌّ كوَدَّ أو مهموزٌ كأَزّ[1]، وإذا أُسنِدَ الماضي إلى ضميرِ رفعٍ متحركٍ وجبَ فكُّ المِثلَيْنِ عند إسنادِهِ، نحو: حَجَجْتُ، وحَجَجْنَا، وحَجَجْنَ؛ فيُسكّنُ له آخرُ الفعلِ، لذلك وجبَ فكُّ المِثلَيْنِ حتى لا يَلْتَقِي ساكِنان. وفِي غيرِ ذلك يجبُ الإدغام نحو: حجوا، وحجا، وحجت، وحجا.

وإذا أُسْنِدَ المضارعُ إلى ضميرِ رفعٍ متحركٍ يجبُ فكُّ المِثلَيْنِ سواءٌ كانَ مرفوعًا أم منصوبًا أم مجزومًا لأنّهُ يُتَعَذَّرُ النُّطْقُ بالفعلِ لالتقاءِ الساكنين نحو: يَحْجُجْنَ، ولِمْ يَحْجُجْنَ، ولَنْ يَحْجُجْنَ. ويَجِبُ الإدغامُ إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِ رفعٍ ساكنٍ نحو: يَحُجَّان، ويَحُجُّون، وتَحُجِّين، وكذلك إنْ أُسْنِدَ إلى اسمٍ ظاهرٍ أو ضميرٍ مستترٍ ولمْ يكنِ الفعلُ مجزومًا نحو: يَحُجُّ زيدٌ، ولنْ يَحُجَّ زيدٌ، وهو يحج، وهي تحج.

---

(١) أنظر: الرضي _ شرح الشافية، ج١، ص٣٣.

(٢) المصدر السابق نفسه.

أما إن كان مجزومًا فيجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ نحو: لمْ يَحُجَّ ولمْ يَحْجُجْ.

وإذا أُسْنِدَ فعلُ الأمرِ إلى نونِ النّسوةِ يجبُ فكُّ الإدغامِ نحو:احْجُجْنَ، وإنْ أُسْنِدَ إلى ضميرِ الواحدِ جازَ فيه الفكُّ والإدغامُ، ويمكنُ أنْ يتحركَ بالفتحِ نحو:حُجَّ، أو بالكسرِ نحو:حُجِّ.

و-إسناد المثال إلى الضمائر:

الفعلُ الماضي المثال يُعاملُ معاملةَ الصحيح السالم عند إسنادِهِ إلى الضمائر، سواءً كان واويًا أم يائيًا، نحو: وَصَفْتُ، وَصَفْنَا، ويَئِسْتُ، يَئِسْنَا.

أمّا مضارعُ الواويّ فَتُحْذَفُ فاءُ المثالِ منه إذا وقعَ بينَ ياءٍ مفتوحةٍ وكسرة نحو: يعِدُ فنقول: أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ...إلخ.

ويَبْقَى مُضارعُ اليائيّ، نحو: ييأس، ييأسا، ييأسوا، تيأس، تيأسا، تيأسن.

وكذلك فعلُ أمرِ الواويّ دون حذفٍ، نحو: وَجِّه، ووَجِّها، ووَجِّهُوا، وَجِّهي، ووَجِّها، ووَجِّهن.

ز-إسناد الأجوف إلى الضمائر:

إذا أسند الأجوف الواوي الذي تحركت عينه إلى الضمائر؛ سلِمَ من الحذف، نحو: حاورتُ، حاورنا، حاورا، حاوروا، حاورتْ، حاورتا، حاورن، يحاوران، يحاورون، تحاوران، تحاورن، حاورا، حاوروا، حاوري، حاورا، حاورن.

ومثله اليائي نحو: بايعتُ، بايعنا، بايعا، بايعوا، بايعتْ، بايعتا، بايعن، يبايع، يبايعان، يبايعون، تبايعان، تبايعن، بايِعي، بايِعوا، بايِعا، بايِعن.

إذا كان ساكن العين تذهبُ عينُهُ عندَ إسنادِهِ إلى الضمائرِ عند سكون لامه، أما لإسناده إلى ضمير رفع متحرك نحو: جئتُ، أو لجزم الفعل في حال المضارعة نحو: لم يحن وقت الرحيل، أو بناء في حالة الأمر نحو: جئ مسرعا.

ح. إسناد الناقص إلى الضمائر:

إذا اتصلت به علامةُ تأنيثٍ يبقى على ما كان عليه إن كانت لامُهُ في اللّفظِ ياءً أو واوًا، نحو: سَرُوَت المرأةُ، ورَضِيَت، وغُزِيَت. وإن كانت لامُهُ ألفًا حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين نحو: رَمَتْ هند، وإن تحركت التاءُ لالتقاءِ الساكنين لم ترجعِ الألفُ

نحو: رَمَتِ المرأةُ والهندان رَمَتَا.

وإن أسندت إلى ضميرِ الغائبَيْن رُدَّتِ الألفُ إلى أصلها نحو:غَزَوَا ورَمَيَا ولم تحذفْ لالتقاءِ الساكنين، لئلا يلتبس فعلُ الاثنينِ بفعلِ الواحدِ.

وإذا أُسندَ إلى ضميرِ غائبِين حُذفتْ لالتقاءِ الساكنين نحو: غَزَوْا، ورَمَوْا،

وإن أُسندَ إلى ضميرِ غائباتٍ رُدتِ الألفُ إلى أَصلها ولم تعتل لأنّ ما قبلَ نــون الجماعةِ ساكنٌ، نحو:غَزَوْنَ، ورَمَيْنَ.

وإن أُسندَ إلى ضميرِ متكلمٍ أو مخاطبٍ رُدتِ الألفُ إلى أصلها نحو: رُمْيْتُ وَغَزَوْتُ ورَمَيْتُمَا وَغَزَوْتُما، وَرَمَيْتُم، وَغَزَوْتُم، وَرَمَيْــتُنّ، وَغَــزَوْتُنّ، وَرَمَيْنَــا وَغَزَوْنَا، لأنّ ما قبلَ ضميرِ المتكلمِ ساكن.

أمّا ما في آخرهِ ياء أو واو إذا أُسندَ إلى ضميرِ الغائبِ أو المخاطبِ أو المتكلمِ يبقى على حالِهِ ولا يَتَغَيَّر، نحو: رَضِيَ، وسَرُوَ، ورَضِيَا، وَسَــرُوَا، وَرَضِــينَ وَسَرَوْنَ، وَرَضِيتُ، وَسَرَوْتُ، وَرَضِــيتُما، وَسَــرَوْتُما، وَرَضِــيتُم، وَسَــرَوْتُم، وَرَضِيتُنّ، وَسَرَوْتُنّ، وَرَضِينَا، وَسَرَوْنَا.

الفصل الثاني

الفعل ودوره في بناء الجملة

مبدأ العمل في نظرية النحو العربي

قامت نظريةُ النّحوِ العَربِيّ على ضوابطَ وأصولٍ، واعتمدت منهجًا لتقييمَ عليه بناءَ الدّرسِ النّحوي، فأقامَتْهُ على السّماعِ والقِياسِ والتّعليلِ، واعتدّتْ بنظريّةِ العاملِ التي قامَتْ عليها بُنْيَةُ النّحوِ العربيّ، فقد درسوا من خلالِها ثُنَائِيّةَ العاملِ والمعمولِ، وقسّموا العواملَ تقسيماتٍ عدة، إما: باعتبارِ اللّفظِ والمعنى، أو باعتبارِ الأصالةِ والفرعِ، أو باعتبارِ القُوةِ والضّعفِ وغير ذلك[١].

فالعواملُ اللّفظيّةُ هي القرائنُ اللفظيةُ من اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ، التي تُؤثّرُ في التراكيبِ شكليًا، ويظهرُ ذلك من خلالِ الإعرابِ.

أما العواملُ المعنويّة فهي قرائن معنوية، كالابتداءِ والخلافِ.

أما القولُ بالأَصالةِ والفرعيّةِ في عملِ العناصرِ اللّغويّةِ فمُنْبَثِقٌ من معانيها، مُعْتَمِدٌ على حاجاتِها الدّلاليّةِ التي تكتملُ بالارتباطِ بمعمولاتِها على وجهٍ مخصوصٍ يُستَدَلُّ عليهِ بعلاقَةٍ مَخْصُوصَةٍ[٢].

---

(١) محمد خير الحلواني _ أصول النحو العربي، ص ١٣١-١٧٩.

(٢) لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، ١٩٠.

ولاحَظُوا أنّ الأفعالَ عاملةٌ بالأصالةِ، وأنّ الأسماءَ لا تعملُ في الأصلِ لأنّها تَعْتَوِرُها المعاني، إلا إذا تَحقَّقَت فيها شُرُوطٌ خاصّة بأنْ تكونَ قريبةَ المعنى من الفعلِ، كأنْ تكون اسمَ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، أو الصفة المشبهة، أو المصدر... الخ.

والحروفُ تعملُ إذا اختصّت، وعلى ذلك فالعملُ في الأصلِ للأفعالِ، والأسماء والحروف فروعٌ في العملِ، يعملُ منها ما كان شبيها للفعلِ أو قريبًا منه في دلالتِهِ.

وأما القولُ بالقوةِ والضعفِ، فالعواملُ المعنويةُ ضعيفةٌ، أما العواملُ اللفظيةُ فقويةٌ[١]، وهي بدورها تتفاوتُ في القوةِ، فالفعلُ أقوى العوامل مطلقا، وقد تحدّثَ سيبويه عن قوةِ العواملِ وضعفِها ولأهميةِ ذلك ننقلُ النصَّ بطولِهِ وامتدادِهِ، فقال:" بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدَّهُ فعلُه إلى مفعول، والمفعولُ الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل، ولا يتعدّى فعلُهُ إلى مفعولٍ آخر، وما يعملُ من أسماءِ الفاعلين والمفعولين عملَ الفعلِ الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعملُ من المصادرِ ذلك العمل، وما يجري من الصفاتِ التي لم تبلغْ أن تكونَ في القوةِ كأسماءِ الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل

---

(١) الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٤٧.

المتعدي إلى مفعولٍ مجراها، وما جرى مجرى الفعلِ وليس بفعلٍ ولم يقوَ قوتَهُ، وما أُجْرِيَ من الأسماءِ التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا الصفاتِ التي هي من لفظِ أحداثٍ تريدُ بها الأسماءَ... وهي التي لم تبلغْ أنْ تكونَ في القوةِ كأسماءِ الفاعلين والمفعولين التي تريدُ بها ما تريدُ بالفعلِ المتعدّي إلى مفعولٍ مجراها، وليست لها قوةُ أسماءِ الفاعلين التي ذكرتُ لك، ولا هذه الصفات، كما أنّه لا يقوى قوةَ الفعلِ ما جرى مجراهُ وليس بفعل"(١).

وهذه القوةُ تعني قدرةَ العاملِ على التأثيرِ في المعمولِ، فالفعلُ عاملٌ دلاليٌّ يُحدّدُ المعمولاتِ التي تتعلقُ به. وهو أقوى العوامل لأنّه يتعدّى إلى عددٍ كبيرٍ من المعمولات، إذ يتعدّى إلى الفاعلِ حتمًا، فالفعلُ قد يستغني عن المفعولِ لكنّه لا يستغني عن الفاعلِ، وفي حالةِ بناءِ الفعلِ للمَجهولِ وحَذفِ الفاعلِ "تكون أقمت المفعولَ مقامَه ليصحّ الفعلُ بما قامَ مقامَ فاعلِهِ"(٢).

فلكلِّ وظيفةٍ نحويّةٍ ملحظٌ دلاليّ مخصوصٌ، من خلالِهِ تتمايزُ الوظائفُ النحويّةُ

---

(١) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٣٣.

(٢) المبرد- المقتضب، ج٤، ص٥٠.

في أبعادِها الدلاليّةِ، فهناك شروطٌ صرفيةٌ محددةٌ تَشترِطُ في البنيةِ الصرفيَّةِ، تُمثّلُ أبعاداً دلاليةً عامةً، وفي المعجمِ كذلك شروطٌ مُعجميّةٌ مخصوصةٌ في المفردةِ المعبِّرةِ عن الوظائف النحويّة. فيتّخذُ من دَلالةِ اللفظِ مُنْطَلَقاً لتحديدِ العناصرِ التي يَجبُ أن تَرتبِطَ به بعلاقَةٍ نحويةٍ مُعيّنةٍ، فلفظُ الفعلِ يدلُّ على حَدَثِهِ وزمانِهِ، لكنّنا نَنْظُرُ بعد ذلك لنجدَ الفاعلَ، إذْ لابُدّ لكلِّ فعلٍ من فاعل، فَنَبْحَثُ حِينَئِذٍ إلى أنْ نَعْلَمَ الفاعلَ سواءٍ كان اسماً ظاهراً أو ضميراً، وهو بذلك يكون من موضعٍ آخرَ لا من مسموعِ الفعلِ، فالفعل "ضَرَبَ" مثلاً يَصِحُّ أنْ يكونَ فاعِلُهُ كلّ مذكّرٍ يَصِحُّ أنْ يكونَ من الفعلِ، فنقول: "ضَرَبَ زيدٌ"، و"ضَرَبَ عمرٌو"، و"ضَرَبَ عبدُ اللهِ"، ونحو ذلك، فلا يَخْتَصُّ الضَّرْبُ بأحدِ هؤلاءِ الفاعلين ولا غيرهم خصوصَ من ليس له بِصاحِبِهِ، "ولو كُنْتَ إنّما تَستَفِيدُ الفاعل من لفظِ "ضَرَبَ" لا من معناه لَلَزِمَكَ إذا قلت: "قامَ" أنْ تختلفَ دَلالتُهما على الفاعلِ لاختلافِ لَفْظَيْهِمَا، كما اختلَفَتْ دَلالَتُهُمَا على الحدثِ لاختلافِ لَفْظَيْهِمَا"[1]، والأمرُ ليس كذلك، بل دَلالةُ كلِّ فعلٍ على الفاعلِ هي ذاتها

---

(١) ابن جني- الخصائص، ج٣، ص٩٩.

دَلالةُ فعلٍ آخر عليه، فدَلالةُ "قامَ" و"قَعَدَ" و"ضَـرَبَ" و"أَكَـلَ" كدَلالـةِ "اسْـتَخْرَجَ" و"انْطَلَقَ"، "فدَلالةُ المثالِ على الفاعلِ من جِهَةِ معناه لا من جِهَةِ لَفْظِه"(١). فحاجةُ كلّ فعلٍ إلى فاعلٍ حاجةٌ واحدةٌ يَسْتَقِلُّ به، ويُسْنَدُ إليه، ويكونُ بمنزلةِ الحادثِ عنه.

"ولم يعملِ الفعلُ إلا فيما دلَّ عليه لفظُهُ، لأنّك إذا قلت: "ضَرَبَ" اقْتَضَى هذا اللّفظُ "ضَرْبًا"، و"ضَارِبًا"، و"مَضْرُوبًا" "(٢).

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) السهيلي- نتائج الفكر، ص٣٨٧.

مبدأ الاقتضاء

الاقْتِضَاءُ بُعْدٌ دَلالِيٌّ يَدُلُّ على حاجةِ العامِلِ للمعمولِ ليُتِمَّ به جُزْءًا من مَعْنَاهُ عن طريقِ الارتباطِ به بعلاقةٍ نحويّةٍ مَخْصُوصَةٍ تُعَبِّرُ في النّهايةِ عن الدَّلالَةِ العامّةِ للتّركيبِ"(١). فالفعلُ أَخَذَ مَعْمُولَهُ وهو الفاعل، ومُعْتَمَدَهُ عليه، وقد صِيغَ من أجلِهِ، "وأما المفعولُ فلم يبالوا به إذْ ليس اعتمادُ الفعلِ عليه كاعتمادِه على الفاعل"(٢).

فدَلالَةُ الفعلِ على الفاعلِ أقوى من دَلالَتِهِ على المفعولِ لأنّهُ يدلُّ على الفاعلِ بعُمُومِهِ وخُصُوصِهِ، نحو: "فَعَلَ زيدٌ"، و"عَمِلَ زيدٌ"، وأما الخُصُوصُ فنحو: "ضَرَبَ زيدٌ عمراً"، ولا تقول: "فَعَلَ زيدٌ عمراً"، إلا أنْ يكون الفاعلُ هو الباري سبحانَه.

والوجه الآخر: أنّ الفعلَ هو حركةُ الفاعلِ، والحركةُ لا تقومُ بِنَفْسِها، وإنّما هي مُتَّصِلَةٌ بمحلِّها، فوجبَ أنْ يكونَ الفعلُ مُتّصِلاً بفاعلِهِ لا بمفعولِهِ"(٣).

فالفعلُ لا يدلُّ على الفاعلِ مُعَيّناً ولا على المفعولِ مُعيناً، لكنّهُ يَدلُّ عليهما مُطلقاً

---

(١) لطيفة النجار- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، ١٩٤.

(٢) السهيلي- نتائج الفكر، ص٧١.

(٣) المصدر السابق، ص٣٨٧.

فَدَلالةُ "ضَرَبَ" على "ضَارِبٍ"، وعلى "مَضْروبٍ"، "لكنْ لا فائدةَ عند المخاطَبِ في الضَّارِبِ المُطْلَقِ ولا في المَفْعُولِ المُطْلَقِ، لأنّ لفظَ الفعلِ قد تضمّنَهُما، فَوَضَعَ الاسمَ المُعَيّنَ مكانَ الاسمِ المطلقِ تِبْيِينًا له، فعملَ فيه الفعلُ لأنّه هو في المعنى وليس غيره"(١).

وهو يتعدّى إلى المفعولِ، وقد يَقْتَضِي مفعولَيْنِ أو ثلاثةَ مفاعيلَ في بعضِ الأحيان، بالإضافةِ إلى أنّه يتعدّى إلى المَصْدرِ، والمفعولِ فيه، والمفعولِ لأجلِهِ،والمفعولِ معه، والحالِ، لأنّ فيه ما يدلُّ عليها، إمّا دَلالةً لفظيةً أو دَلالةَ تضمينٍ، أو دَلالةَ التزامٍ(٢).

فقوتُهُ مرتبطةٌ باقتضائِهِ ما يرتبطُ به من معمولات. ومثالُ ذلك الفعلَ "رَأَى" و"وَجَدَ"، " فإن قلت:" رَأَيْتُ"، فأردْتَ رؤيةَ العينِ، أو "وَجَدْتُ" فأردْتَ وجدانَ الضَّالّةِ، فهو بمنزلةِ "ضَرَبْتُ"، ولكنّك إنّما تُريدُ بـ "وَجَدْتُ" "عَلِمْتُ" وبـ "رَأَيْتُ" ذلك أيضاً، ألا ترى أنّه يجوزُ للأعمى أنْ يقول: رأيتُ زيدًا الصالحَ "(٣).

فالفعلُ "رَأَيْتُ" إذا كان بمعنى "أَبْصَرْتُ" يقتضِي "مُبْصَراً"، ويتعدّى إلى مفعولٍ

---

(١) المصدر السابق، ص٣٨٨.

(٢) لطيفة النجار- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، ص١٩٨.

(٣) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٤٠.

واحدٍ كـ "ضَرَبَ"، فكما يقتضي "ضَرَبَ" "ضاربًا" و "مَضْرُوبًا " فكذلك يقتضي "رَأَى" البصرية "مُبْصِرًا " و " مُبْصَرًا ".

أما إذا كان بمعنى "عَلِمْتُ"، فإنّه يتعدّى إلى مفعولين، وذلك بحسب ماتقضيه دلالَتُهُ، ففي قولنا:"عَلِمْتُ زيدًا قائمًا" "مطلوبُها ثلاثَةُ معانٍ: جوهرٌ وهو المحلّ، وصفةٌ وهي القيام، وإضافةُ الصفةِ للمحلّ، فهي ثلاثُ معلوماتٍ متلازمةٍ في العقلِ: الجوهرُ منها معروفٌ، وماهيّةُ الصّفةِ معروفةٌ على حِدَتِها، والحدثُ الذي هو مركبٌ من الجوهرِ والصفةِ معلومٌ مُتَضَمّنٌ ثلاثَ معلوماتٍ"(١).

ومن الأمثلةِ الدّالةِ على دورِ المعنى المعجميّ للفظِ وتأثيرِهِ في تحديدِ وظيفتِهِ النحويّةِ ما نجدُهُ في حديثهم عن الألفاظِ التي تتعدّى إلى مفعولين وقسمتِها إلى قسمين مُتغايِرَيْن اعتمادًا على طبيعةِ العلائقِ الدّلاليّةِ بين الفعلِ ومفعولَيْهِ، فمنها الأفعالُ التي تتعدّى إلى مفعولين الثاني منهما هو الأوّل في المعنى كقولِك: "ظَنَنْتُ زيدًا مُنْطَلِقًا، ومنها الأفعالُ التي تتعدّى إلى مفعولين الثاني منهما غير الأوّلِ في المعنى، كقولك:

---

(١) السهيلي- نتائج الفكر، ص ٣٣٨.

"أعْطَى عبدُ اللهِ زيدًا درهمًا". وترتّبَ على هذا الاختلافِ في العلاقةِ الرابطةِ بين المفعولين اختلافٌ في درجةِ ارتباطِ الفعلِ بمفعولَيْه، فالمجموعةُ الأولى لا يجوزُ الاقتصارُ فيها على أحدِ المفعولين دون الآخر، ويمنعُ من ذلك "أنّك إذا أردتَ أنْ تُبيِّنَ ما استقرَّ عندك من حالِ المفعولِ الأوّلِ يقيناً كان أو شكاً، وذكرتَ الأوّلَ لتُعلِمَ الذي تُضيفُ إليه ما استقرَّ له عندك من هو فإنّما ذكرتَ "ظننتُ" ونحوه لتجعلَ خَبَرَ المفعولِ الأوّلِ يقيناً أو شكاً،ولم تُرِد أن تجعلَ الأوّلَ فيه الشّكَّ أو تقيمَ عليه اليقين، ومثل ذلك: علمت زيدا الظريف، وزعم عبد الله زيدا أخاك"(١). فالشّكُّ والعلمَ وقَعَا في الثاني، ولا بُدَّ من ذكرِ الأوّلِ لِيُعلمَ من الذي عُلِم هذا منه أو شُكَّ من أمرِه.

أما المجموعةُ الثانيةُ فيجوزُ ذلك، والاقتصارُ على أحدِ المفعولين لتغايرِهما ولعدمِ طلبِ الفعلِ لهما، ومنها أيضاً "أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافةِ فتقول: "اخْتَرْتُ فلانًا من الرجالِ" و"سَمّيْتُه بفلان"، فلما حذفوا حرفَ الجَرّ عملَ الفعلُ(٢). فعلى الرغم

---

(١) سيبويه _ الكتاب، ج١، ص٤٠، وقال المبرد: "فإذا قلت: ظننت زيداً فأنت لم تشك في ذاته، فإذا قلت: منطلقاً، ففيه وقع الشك، فذكرت زيداً لتُعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاقة غيره، فإذا قلت: ظننت أن زيداً منطلق، لم تحتج إلى مفعول ثانٍ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة، لأن المعنى: ظننت انطلاقاً من زيد، فلذلك استغنيت". المقتضب، ج٢، ص٣٣٩.

(٢) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٣٨.

من التّطابُقِ الجملِيّ بين القسمين إلا أنّ بينهما فروقاً معنويةً ناتجةً عن الاختلاف في دَلالةِ الفعلِ في كلّ جُملةٍ. فالفعلُ محورُ الجُملةِ ومركزُ التركيبِ فيها، والمُتحكّمُ في عَناصِرِها الأساسيّةِ، به يبدأُ التحليلُ، وإليه يرجعُ تحديدُ العناصِرِ التي تَرِدُ مع الفعلِ في الجُملةِ عددًا ونوعًا[١].

والعناصرُ التي تَتَعلّقُ بالفعلِ في تركيبِ الجملةِ تنقسمُ إلى قسمين:

أ ــ عناصر أساسية.

ب ــ عناصر ثانوية.

(١) محمود نحلة _ مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٦٤.

أولا: العناصر الأساسية

وهي عناصر يَتَطلّبُها الفعلُ وتَتَعلّقُ به مُباشرةً، وقدْ عبّرَ النّحاةُ عن هذا الأمرِ بمُصطلحِ "الاقتضاءِ"، أو "الاحتِيَاجِ"، أو التّعلُّقِ"، أو "التَّشَبُّثِ".فدَلالةُ العُنصرِ العاملِ لا تَكْتَملُ إلا بارتباطِهِ بمعمولِهِ في عَلاقةٍ تركيبيّةٍ معيّنةٍ، أو تعلُّقِهِ أو تَشَبُّثِهِ بِهِ.

ونجدُ أنّ كثيرًا من الدّراساتِ تلح على مصطلح "الاقتضاء" ونحوه في عَملِ الفعــلِ، إذ يقولُ ابن جنّي(ت٣٩٢هــ): " وجِماعُ هذا أنّ كلّ كلامٍ مُستقلٍ زِدْتَ عليه شــيئًا غيرَ معقودٍ بغيرِه ولا مُقْتَضٍ لسواه، فالكلامُ باقٍ على تمامِهِ قبلَ المَزِيدِ عليه، فــإنْ زِدْتَ عليه شيئًا مُقْتَضيًا لغيرِه مَعْقُودًا به، عادَ الكلامُ ناقصًا، لحالِهِ الأولى، بل لِمــا دخلَ عليه مَعْقودًا بغيرِه"[١].

وقال السُّهيلي(ت٥٨١هــ):"لم يعملِ الفعلُ إلا فيما دلَّ عليه لفظُهُ، لأنّك إذا قلت: "ضَرَبَ" اقْتَضَى هذا اللّفظُ "ضَرْبًا" و"ضَارِبًا"، و"مَضْرُوبًا"[٢].

فرَبَطَ بين العملِ، وجانبٍ من دَلالةِ العُنْصرِ العاملِ الذي لا يَكْتَمِلُ إلا بارتِبَاطِهِ

---

(١) ابن جني _ الخصائص، ج ٢، ص ٢٧٢.

(٢) السهيلي _ نتائج الفكر، ص ٣٨٧.

بِمَعْمُولِهِ في عَلاقَةٍ تَرْكِيبِيّةٍ مَخْصُوصَةٍ يُستَدَلّ عليها بِعلاقَةٍ إعرابِيّةٍ مَخْصُوصَةٍ[١].

وقال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ): "كلُّ ما أَنْبَأَ لفظُهُ في حيِّزِ الفاعلِ فهو مُتَعَدٍ، نحو: "ضَرَبَ" و "قَتَلَ"، ألا ترى أنّ "الضَّرْبَ" و "القَتْلَ" يَقْتَضِيَانِ "مَضْرُوبًا" و"مَقْتُولا"، وما لمْ تُنْبئ لفظُه عن ذلك فهو لازمٌ غيرَ مُتَعَدٍ، نحو: "قَامَ" و "ذَهَبَ" "[٢].

وقال في موضعٍ آخر: " والمتعدّي على ثَلاثةِ أَضْرُبَ: مُتعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ يكونُ عِلاجًا وغيرَ علاجٍ، فالعلاجُ ما يَفْتَقِرُ إلى استعمالِ جارحةٍ أو نحوها، نحو: " ضَرَبْتُ زيدًا" و"قَتَلْتُ بَكْرًا"، وغيرُ العلاجِ ما لم يفتقر إلى ذلك، بل يكونُ مِمّا يَتَعَلّقُ بالقلبِ، نحو:" أَكْرَمْتُ زيدًا" و" شَرِبْتُ الماءَ"، و" أَرْوَى أَخاكَ الماءُ"[٣].

وقال الرضي(ت٦٨٦هـ):" وكذا الحُكْمُ إن كانَ الفعلُ المطلوبُ العلمُ به مُتَعَدِّيًا بالوضعِ، تُعْطِيهِ من المفاعيل ما اقتَضاهُ وَضْعُه، ثم تَجِيءُ بالجُملةِ المُعلَّقِ عنها في وضعِ المفعولِ الزّائدِ له بِسَبَبِ تَضْمِينِهِ معنى التَّعَرُّفِ، نحو:" امْتَحَنْتُ زيدًا هلْ هو

---

(١) لطيفة النجار _ منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، ص ١٩١.

(٢) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج ٤، ص ٢٩٥.

(٣) المصدر السابق.

كَرِيمٌ أي: تَعَرّفْتُ كَرَمَهُ بامْتِحَانِه"(١).

وقال ابن النحاس(ت ٦٩٨هـ) في التعليقة:"الأفعالُ أصلٌ في العملِ من حيث كانَ كلُّ فعلٍ يقتَضِي العملَ، أَقَلُّهُ في الفاعلِ"(٢).

٥٨٢٥٣٣

وبالاقتضاءِ يَتَحَدَّدُ عددُ المعمولاتِ التي تَرْتَبِطُ بالفعلِ، قال ابن يعيش:" ومن المتعدِّي إلى مَفْعولٍ واحدٍ "أفعالَ الحواسّ"، كلُّها يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: "أَبْصَرْتُهُ"، و"شَمَمْتُهُ"، و"ذُقْتُهُ"، و"لَمَسْتُهُ"، و"سَمِعْتُهُ"، وكُلُّ واحدٍ من أفعالِ الحواسّ يَقْتَضِي مفعولا ممّا تَقْتَضِيهِ تلك الحاسة، فالبصرُ يقتضي مُبْصَرًا، والشمُّ يَقْتَضِي مَشْمُومًا، والسّمْعُ يَقْتَضِي مَسْمُوعًا، فكلُّ واحدٍ من أفعالِ هذه الحواسّ يتعدّى إلى مفعولٍ ممّا تَقْتَضِيهِ تلك الحاسة، تقول: "أَبْصَرْتُ زيدًا"، لأنّه ممّا يُبْصَرُ، ولو قلت:" أَبْصَرْتُ الحديثَ أو القيامَ" لم يَجُزْ؛ لأنّ ذلك ممّا ليس يُدْرَكُ بِحاسّةٍ، وكذلك سائرها"(٣).

وممّا وَرَدَ فيه مصطلحُ "الاحْتِياجِ" قول ابن جني:" ومِنَ الزّائِدِ العائِدُ بالتّمَامِ إلى النُّقْصانِ قولك: "يَقومُ زيدُ، فإذا زِدْتَ اللامَ والنون فقلت: "لَيَقُومَنّ زيدٌ"، فهو مُحتاجٌ

---

(١) الرضي _ شرح الكافية، ج ٤، ص ١٦٦.

(٢) السيوطي _ الأشباه والنظائر، ج٢، ص٤٦٧.

(٣) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج ٤، ص٢٩٥.

إلى غيرِهِ، وإن لم يَظهرْ هنا في اللّفظِ، ألا ترى أنّ تقديرَهُ عند الخليل أنّه جَوابُ قَسَمٍ، أي: "أُقْسِمُ لَيَقُومَنّ" أو نحو ذلك"[١].

وقالَ في موضعٍ آخر:" فقد عَلِمْتَ أنّ دَلالَةَ المِثالِ على الفاعِلِ من جِهَةِ معناهُ لا من جهةِ لفظِهِ، ألا ترى أنّ كلّ واحدٍ من هذه الأفعالِ وغيرِها يَحتاجُ إلى الفاعلِ حاجةً واحدةً، وهو استقلالُه به، وانتسابُه إليه، وحدوثُه عنه،أو كونُه بمنزلةِ الحادثِ عنه[٢].

وقال ابن يعيش عن "ظَنَنْتُ":" وهي تُستَعْمَلُ على ثلاثةِ أضرب: ضَرْبٌ على ما بها، وهو بإزاءِ تَرَجُّحِ أحدِ الدّليلَيْن على الآخر، وذلك هو الظنّ، وهي إذا كانت كذلك تدخلُ على المبتدأ والخبر، ومعناها مُتَعَلِّقٌ بالجُملةِ، وقد يقوى الراجِحُ في نظرِ المُتَكَلِّمِ، فيذهبُ بها مذهبَ اليقينِ؛ فتجري مجرى "عَلِمْتُ" فَتَقْتَضِي مفعولَيْن أيضًا، من ذلك قوله تعالى:(وَرَءَا المُجْرِمُونَ النّارَ فَظَنُّوا أَنّهُم مُواقعُوهَا)[٣]، فالظنُّ ههنا يقينٌ؛ لأنّ ذلك الحين ليسَ حين شكّ"[٤].

---

(١) ابن جني _ الخصائص، ج ٢، ص ٢٧٢.

(٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ٩٩.

(٣) سورة الكهف، آية (٥٣).

(٤) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج ٤، ص ٣٢٣.

وقال السهيلي:" وأمّا نَصْبُ "عَلِمْتُ"و"ظَنَنْتُ" لِمَفْعُولَيْن، فليسَ هنا مفعولان في الحقيقةِ، إنّما هو المبتدأ والخبر. وهو حديثٌ إمّا مَعْلُومٌ أو مَظْنُون. فكان حقُّ الاسمِ الأوّلِ أنْ يرتَفِعَ بالابتداءِ، والثاني بالخبرِ، ويُلْغَى الفعلُ لأنّهُ لا تَأْثِيرَ له في الاسمِ، وإنّما التأثيرُ لـ"عَرَفْتُ" المتعلقةِ بالاسمِ المفردِ تَعْيِينًا وتَمْيِيزًا، ولكنّهم أَرَادُوا تَشَبُّثَ "عَلِمْتُ" بالجُملةِ التي هي الحديثُ كَيْلا يُتَوَهّمَ الانقطاعُ بين المبتدأ وبين ما قبله، لأنّ الابتداءَ عاملٌ في الاسمِ وقاطعٌ له عما قبله، وهم إنّما يريدون إعلامَ المخاطَبِ بأنّ هذا الحديثَ معلومٌ، فكان إعمالُ "عَلِمْتُ" فيه ونصبه له لِتَشَبُّثِها، ولم يكن عَمَلُها في أحدِ الاسمين أولى من الآخر، فَعَمِلَت فيهما معًا"[1].

وقال الرضي:" الذي يَطْلُبُه الفعلُ من الاسميّةِ المدخولِ عليها، إما فاعلٌ أو مفعولٌ، فإن اقتضى فاعلا، وذلك في باب "كان" رفعنا المبتدأ تَشْبِيها له بالفاعلِ، ونصبنا الخبرَ تشبيها له بالمفعولِ، ولمْ يَجُزْ رفعُهُما لأنّ الفعلَ لا يرفعُ فاعلين...وإنِ اقتضى مفعولا نصبنا جُزْأَي الجُمْلَةِ لأنّ ثانيهما مُتَضَمِّنٌ المفعولَ الحقيقيّ،وأولهما ما يضافُ

---

(١) السهيلي _ نتائج الفكر، ص ٣٤٠.

إليه المفعول الحقيقيّ؛ إذ معنى "علِمْتُ زيدًا قائمًا": علِمْتُ قِيَامَ زيدٍ، فإعرابُ الجزأينِ إعرابُ الاسمِ الواحدِ، أي: ذلك تقديرُ جزءٍ واحدٍ، ولم يَدخل على الجزأيْن اللذين بعد "كان" وأخواتِها وإنْ كانا أيضًا بتقديرِ المُفْرَدِ كهذين الجزأيْن المنصوبين، ثم هذا المُقْتَضَى للمفعول، إما أفعالُ القلوبِ أو غيرها"(١).

وفي الأفعالِ النّاسخةِ "كان وأخواتها" قال السهيلي: "فلما خَلَعُوا منها معنى الحدثِ ولم يَبْقَ منها إلا معنى الزمانِ، ثمّ أَرَادُوا أن يَخْبِرُوا بها عن الحديثِ الذي هو "زيدٌ قائِمٌ" أي: إنّ زمانَ هذا الحديثِ ماضٍ أو مستقبل أعملوها في الجملةِ لِيُظْهِرَ تَشَبُّثُها، ولا يُتَوَهّمُ انقطاعًا عنها لأنّ الجُملةَ قائمةٌ بنفسها، و"كان" كلمةٌ قد يُوقفُ عليها أو تكون خبرًا عما قبلها، فكان عملها في الجُملَةِ دليلا على تَشَبُّثِها بها وأنّها خبرٌ عن هذا الحديث"(٢).

وقال ابن يعيش:" قد تقدمَ أنّ هذه الأشياءَ لما كانت داخلةً على المبتدأ والخبرِ، وكانت مُقتضيةً لهما جميعا، وَجَبَ من حيثُ كانت الأفعالُ بالدلائلِ المذكورةِ أنْ

---

(١) السهيلي _ نتائج الفكر، ص ٣٤١.

(٢) الرضي _ شرح الكافية، ج ٤، ص ١٤٨-١٤٩.

يكونَ حُكمُ ما بعدها كَحُكْمِ الأفعالِ الحقيقيّةِ، وكانت الأفعالُ الحقيقيّةُ ترفعُ فاعلا، وتَنْصِبُ مفعولا، فَرَفَعَتْ هذه الاسمَ، ونصبتِ الخَبرَ، ليصيرَ المرفوعُ كالفاعلِ، والمنصوبُ كالمفعول من نحو:"كان زيدٌ قائمًا" "[١].

صفوة القول

وصفوةُ القولِ فيما عرضنا من نصوصٍ تدلُّ على أنّ عملَ الفعلِ مرتبطٌ بالاقْتِضَاءِ والاحْتِيَاجِ والتَّشَبُّثِ، وهي مصطلحاتٌ تُعبّرُ عن الحاجةِ الدَّلاليّةِ، وطلبِ استكمالِ المعنى في العاملِ (العنصر المُقتضي)، ويتحقَّقُ ذلك بارتباطِهِ بمعمولِهِ بواسِطَةِ علاقاتٍ نحويّةٍ مخصوصَةٍ تَتَمَثَّلُ في وظيفةٍ نحويّةٍ مَحْدُودَةٍ"[٢].

---

(١) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص ٣٦٧.

(٢) لطيفة النجار _ منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، ص ١٩٤.

ثانيا: عناصر ثانوية

وهي عناصرُ تَشْتَرِكُ في الحديثِ ولا تتعلقُ بالفعلِ، ولكنّها تُبَيّنُ أحوالَ الحدثِ مكانًا وزمانًا وجِهَةً، وهي غيرُ محدودَةٍ. فالفعلُ يَقْتَضِي فاعِلا كما قَدْ يَقْتَضِي مَفْعُولا، وقَدْ يَتَجَاوَزُ ذلك إلى أكثر من مفعولٍ، كما أنّه قد يتعدّى إلى اسمِ الحدثان الذي أُخِذَ منه "لأنّه إنّما يُذْكَرُ لِيَدُلّ على الحَدَثِ"(١)، كقولنا: "ذَهَبَ عبدُ اللهِ الذِّهابَ الشّدِيدَ"، و"قَعَدَ قِعْدَةَ السَّوْءِ"، ولِمَا يكونُ ضَرْبًا منه نحو: "قَعَدَ القُرْفُصَاءَ"، و"رَجَعَ القَهْقَرَى".

كما يتعدّى إلى الزّمانِ "لأنّه بُنِيَ لِمَا مَضَى منه وما لم يَمْضِ"(٢)، تقول: "قَعَدَ شَهْرَيْنِ"، و"سَيَقْعُدُ شهرَيْنِ".

و يتعدّى إلى ما اشْتُقّ من لفظِهِ اسما للمكانِ وإلى المكانِ، "لأنّه إذا قال: "ذَهَبَ" أو "قَعَدَ" فقد عُلِمَ أنّ للحدَثِ مكانا، وإن لم يذكره، كما عُلِمَ أنّه قد كان ذِهابٌ، وذلك قولك: "ذَهَبَ المَذْهَبَ البَعِيدَ" "(٣).

---

(١) سيبويه- الكتاب، ج١، ص ٣٤-٣٥.

(٢) المصدر السابق، ج١، ص ٣٥.

(٣) المصدر السابق نفسه.

ويتعدّى إلى ما كان وقتًا في الأَمْكِنَةِ[١]، لأنّه وقتٌ يقعُ في المكانِ ولا يَخْتَصُّ به مكانُ واحد، نحو:"ذَهَبْتُ الشامُ"، و"ذَهَبْتُ فَرْسَخَيْن" "[٢].

فهو حدثٌ، ومن البديهِيّ أنْ تَرْتَبِطَ به مجموعةٌ من المُتَعَلِّقاتِ كالمُحْدِثِ، والمُحْدَثِ، والغايَةِ، والهَيْئَةِ، والزّمانِ، والمكانِ، إنّهُ كالمحورِ وحَوْلَهُ تَلْتَفُّ هذه المجموعة من المُتَعَلِّقاتِ، وإنّها لَتَرْجِعُ في معانيها إليه"[٣].

وقد بيّنَ الرضيّ كيف ترتبطُ معمولاتُ الفعلِ به اعتمادًا على ما يَتَطَلَّبُهُ من معانٍ فيقول:"وقُدِّمَ المفعولُ فيه على المفعولِ له، والمفعولِ معه لأنّ احتياجَ الفعلِ إلى الزّمانِ والمكانِ ضَرُورِيٌّ بخلافِ العِلّةِ والمُصاحِبِ، وقُدّمَ المفعولُ له على المفعولِ معه، إذ الفعلُ الذي لا علةَ له ولا غرض قليلٌ، بخلافِ الفعلِ بلا مصاحِبٍ، فإنّه أكثرُ منه مع المصاحِب، وأيضًا يصلُ الفعلُ إليه بواسطةِ الواو بخلافِ سائرِ

---

(١) يقول السيرافي:" أي أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدرا مسافته من الأمكنة، نحو: الفرسخ والميل، وذلك أن الفرسخ والميل وما أشبهه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المقدرة، وسماه وقتا لأن العرب قد تستعمل التوقيت في معنى التقدير، وإن لم يكن زمنا".

انظر: الكتاب، ج١، ص ٣٦، هامش رقم (٢).

(٢) سيبويه- الكتاب، ج١، ص ٣٤، ٣٥، ٣٦.

(٣) محمد خير الحلواني _ أصول النحو، ص ١٥٠.

المفاعيلِ، ولولا مراعاةُ التّسميةِ كما قلنا، لكانَ تقديمُ الحالِ على المفعولِ له والمفعولِ معه أولى، إذ الفِعلُ لا يخلو من حالٍ من حيث المعنى"(١).

ويقول ابن يعيش:"وإنّما اشتركا في التّعدّي إلى هذه الأربعة(٢)، لأنّ المتعدّي إذا انتهى في التعدّي، واستوفي ما يقتضيه من المفاعيلِ صار بمنزلةِ ما لا يتعدّى، وكل مالا يتعدّى يعملُ في هذه الأشياء لدلالته عليها واقتضائه إياها"(٣).

وهذه الأمورُ من **مُقَيّداتِ الفعلِ** التي تَتَضَمّنُ الحدثَ الفِعليّ، فتحتاجُ ما يحتاجُ إليه الفعلُ وتعملُ على تخصيصِ جهاتِ الفعلِ المختلفةِ. فالمفعولُ فيه تَقييدٌ لِجِهَةِ وقوعِ الفعلِ، والمفعولُ له تَقييدٌ لبيانِ علّةِ حدوثِ الفعلِ، والمفعولُ معه تقييدٌ لبيانِ المُصاحِبِ لحدوثِهِ، والمفعولُ المطلق تَقييدٌ لبيانِ عددِ مرّاتِ حدوثِهِ، أو لبيانِ نوعِهِ، "وتسميةُ كلٍّ منها مفعولا إنّما باعتبارِ إلصاقِ الفعلِ به أو وقوعِهِ لأجلِهِ، أو فيه أو معه، فلذلك احتاجَتْ في حملِ المفعولِ عليها إلى التّقييدِ بحرفِ الجرّ بِخِلافِهِ"(٤).

---

(١) الرضي _ شرح الكافية، ج ١، ص ١١٣، ابن يعيش _ شرح المفصل، ج ٧، ص ٦٨-٦٩.

(٢) يقصد بها: المصدر، والظرف من الزمان، والظرف من المكان، والحال.

(٣) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج ٤، ص٣٠٤.

(٤) الأشموني- شرح الأشموني على الألفية، ج٢، ص ١١٠، وانظر: الرضي- شرح الكافية، ج ١، ص ١٣.

وهناكَ عناصرُ أخرى غيرُ المفاعيلِ مُقَيّداتٍ للفعلِ "فيقالُ للحالِ مفعولٌ مع قيدِ مَضْمُونِهِ، إذْ المَجِيءُ في:"جاءَني زيدٌ راكبًا" فِعلٌ مع قيدِ الرُّكوبِ الذي هو مَضمونُ راكبًا. ويقالُ للمستثنى: هو المفعولُ بشرطِ إخراجِه"(١).

وتمييزُ النسبةِ كذلك من مُقيّداتِ الفعلِ، لأنّ ذكر التّمييزِ يرفعُ الإبهامَ الذي كانت تَحتَمِلُهُ نِسبةُ الفعلِ إلى الفاعلِ، وتَتَحَدَّدُ جِهَةُ النّسبَةِ بينهما.

ومن أصنافِ تَقْيِيدِ الفعلِ: الجارّ والمَجرور" لأنّها تُضيفُ الفعلَ إلى الاسمِ، أي تَربِطُ بينهما"(٢). وهو من أكثرِ الوظائفِ النّحويّةِ ارتباطًا بالفعلِ وتَعَلُّقًا به. فتتعدّى الأفعالُ بحرفِ الجرّ، لأنّنا إنْ قُلنا:" أَنبَأْتُ زيدًا خالدًا مُقِيمًا"، فالتقديرُ: "عن خالدٍ"، لأنّ "أَنْبَأْتُ" بِمَعنى "أَخْبَرْتُ" والخَبَرُ يَقْتَضِي "عن" في المعنى، فهو بِمَنْزِلَةِ "أَمَرْتُكَ الخَيْرَ". والمرادُ: بالخبرِ، لأنّ الفعلَ في كلِّ واحدٍ منها لا يتعدّى إلا بحرفِ جرٍّ، فإذا ظَهرَ حرفُ الجرِّ كان الأصلُ، وإذا لم يُذكر كان على تقديرِ وجودِهِ واللفظِ به، لأنّ المعنى عليهِ واللفظُ مُحْوِجٌ إليه.(٣).

---

(١) الرضي – شرح الكافية، ج ١، ص ١١٢.

(٢) الأزهري – شرح التصريح، ج ٢، ص ٢.

(٣) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج ٤، ص٣٠٢.

الأفعال العلاجية وغير العلاجية

أولا: الأفعال العلاجية

وردَ مُصطلحُ "الأفعالُ العلاجيّة" كثيرًا عندَ النحاةُ، ويقصدون به: "ما يُفتقرُ في إيجادِهِ إلى استِعمالِ جارِحةٍ أو نحوها، نحو: ضَرَبْتُ زيدًا"(١). وهذه الأفعال تَتَفَاوَتُ في علاجِها، فهناك من الأفعالِ ما يَحتاجُ إلى فاعلٍ فقط، وهي:

_ أفعالُ النّفْسِ(٢)، نحو: "قامَ"، و"ذَهَبَ"، فالقيامُ، كما يرى، لا يَتَجاوَزُ الفاعِلَ، وكذلك الذّهابُ، فلا يُقال: هذا الذهابُ بمن وقَعَ، ومِثْلُه القيام. وجميعُ هذه الأفعال لا تتعدّى إلى الجواهِرِ والأجسامِ إلا أن يُخْبَرَ بها عن خالِقِ الجواهِرِ والأجسامِ وفاعِلِها في الحقيقة"(٣).أما ما يحتاجُ من الأفعالِ إلى مفعولٍ واحدٍ حتى يوقعَ عليه الفِعلُ، ويُوقِعهُ فاعِلُهُ بشخصٍ أو شيءٍ ما، فيكون جوابَ من سَأَلَ: بمن وَقَعَ ؟ وذلك نحو: "ضَرَبَ" و"قَتَلَ"، فالضَّرْبُ والقَتْلُ "يَقْتَضِيانِ مَضْرُوبًا ومَقْتُولا"(٤)، وهذا المَضْرُوبُ

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٢٩٥.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص٣٣٣.

(٣) السهيلي- نتائج الفكر، ص ٣٦٢.

(٤) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٢٩٥.

والمَفْعُولُ يكونُ جوابًا عمّن وقَعَ عليه الفِعلُ. فهذا يَتَعدّى إلى الجوهرِ، لذلك نقول في: "ضَرَبْتُ زيداً": زيدٌ مَضْرُوبٌ على الإطلاقِ "وإنْ اشْتَقَقْتَ له من لفظِ "فَعَلْتُ" لقلت: مفعولٌ به، أي: فُعلَ به ضَرْبٌ ولم يُفعل هو"(١).

_ ومن ذلك أيضاً أفعالُ الحواسّ وهي: البصرُ، والشّمُّ، والذّوقُ، والسّمعُ، واللّمسُ، "وكلّ واحدٍ من أفعالِ الحواسّ يَقتضِي مفعولاً مما تَقْتَضِيه تلك الحاسّة"(٢)، فالبَصرُ يَقْتَضِي مُبْصَرًا، والشّمُّ يَقْتَضِي مَشْمُومًا،...وهكذا. فكلٌّ منها يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ مما تَقْتَضِيه تلكَ الحاسّة، ولا يُمكِنُ أنْ تأخذَ إحداهُما مفعولاً يَقْتَضِيه فعلٌ آخر، لأنّها مُستَمَدّةٌ من دَلالَةِ الفِعلِ وحاجَتِهِ لتلك الحاسّةِ، فلا نقول: "أَبْصَرْتُ الحديثَ" لأنّهُ ممّا لا يُبصرُ، فكلّ منها مختصٌّ بما يَقْتَضِيهِ من الأصنافِ التي تُعبِّرُ عنه، فالإبصارُ يَتَطَلّبُ كلّ ما يُمكنُ أنْ يُبصرَ ويُرَى رُؤْيَةَ العَيْنِ فقط، والسَّمْعُ يَقْتَضِي كلّ ما يُسمعُ وكذلكَ سائرُها.

ومن هذه الأفعالِ ما يتعدّى إلى مفعولَيْنِ اثنين تَقْتَضِيهُما دَلالَةُ الفعلِ، وهي:

---

(١) السهيلي- نتائج الفكر، ص٣٦٢، وللتوسع انظر نتائج الفكر، ص٣٦٣-٣٩٢.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٢٩٦.

_ أفعالُ المنحِ والإعطاءِ التي "تَنفذُ من الفاعلِ إلى المفعولِ وتُؤثّرُ فيه"[١] نحو: "أَعْطَى زيدٌ عبدَ اللهِ درهماً"، فـ "أعطى" أثَّرَ إعطاءَ الدرهمِ في عبدِ اللهِ، والمفعولُ الأولُ في هذا الصّنفِ يُؤَثِّرُ في الثاني ويكونُ فاعلاً به، فـ "زيدٌ" فاعلٌ في المعنى لأنّه آخذُ الدّرهمِ.

_ ومنها كذلك الأفعالُ التي تتعدّى بحرفِ الجرِ، نحو: "مَرَرْتُ بِزَيدٍ"، و"نَزَلْتُ على عمرٍو"، والغرضُ من حروفِ الجرِّ هنا هو إيصالُ معنى الفعلِ إلى الاسم "وذلك من قِبَلِ أنّ الحرفَ يَتَنَزّلُ منزلَةَ الجُزْءِ من الفعلِ من جِهَةِ أنّهُ به وَصَلَ إلى الاسمِ"[٢].

_ ومن الأفعالِ العلاجيّةِ ما يتجاوزُ فاعِلَهُ، وذلك **بِنَقْلِهِ من صِيغَتِهِ**، ولكنّ ذلك مَشْرُوطٍ فلا يَصِحُّ نَقْلُ جميعُ الأفعالِ، ولا يُمكِنُ مُعاملتُها كلّها معاملةً واحدةً، فينبغي أن "تَنْظُرَ إلى كلِّ فعلٍ حصلَ منه في الفاعلِ صِفةٌ ما، فهو الذي يجوزُ فيه النّقلُ"[٣] وهذا إن كان لازماً. فقولنا: "أَفْعَلْتُهُ" إنّما يعني أنّنا جَعَلْناهُ على هذه الصفة نحو: "قَعَدَ، وأَقْعَدْتُهُ".

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص٢٩٧.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) السهيلي- نتائج الفكر، ص٣٢٧.

أما المتعدّي فيجوزُ نَقْلُ " ما يَحْصُلُ للفاعلِ منه صفةٌ في نفسِهِ، ولا يكونُ اعتمادُهُ في الثاني على المفعول"[١]، وأكثرَها على "فَعِل"، نحو: "طَعِمَ زيدٌ الخُبْزَ وأَطْعَمْتُه"، ومثلها: "جَرِعَ" و"فَزِعَ" و"حَزِنَ"، وكذلك: "بَلَعَ" و"شَمَّ" و"سَمِعَ" لأنّه يَحصُلُ للفاعلِ منها صفةٌ في نفسِهِ لا تخرجُ عنه، فحاصِلُ معنى الفعلِ في نفسِ الفاعلِ، فقولنا: "لَبِسَ زيدٌ الثوبَ وأَلْبَسْتُهُ إيّاه"، كأنّه لم يَفعلْ بالثوبِ شيئًا وإنّما فَعَلَ بنفسِه. أمّا "أَكَلَ" و"شَرِبَ" و"أَخَذَ"، ونحوها لا تُنْقَلُ "لأنّ الفعلَ واقعٌ بالمفعولِ، ظاهرٌ أثرُهُ فيه، غيرُ حاصلٍ في الفاعلِ منه صفة"[٢]، فلا يقال: "آكَلْتُ زيدًا الخبزَ"، ولا "أَشْرَبْتُ زيدًا الماءَ"، لأنّه لم يوجدْ على صفةٍ في نفسه حتى وإنْ جاء على "فَعِلَ"، إلا أن يُرادَ بها معنىً آخر، فربّما تَضَمّنَ "آكَلْتُ" معنى "أَطْعَمْتُ" فَيَصِحُّ تَعَدّيه، أما "أَشْرَبَ" فَيَتَضَمّنُ معنى "أَسْقَى" فيجوزُ تَعَدّيه، ومنه في التّنْزِيل قوله تعالى:(وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ العِجْلَ بِكُفْرِهِم)[٣] فالمرادُ من "شَرِبَ" "أنّ الماءَ خالطَ أجزاءَ الشاربِ له، وحَصلَتْ منَ الشُّرْبِ صفةٌ في الشارِبِ"[٤] فذلكَ يجوزُ فيه النّقلُ.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص٣٢٨.

(٣) سورة البقرة، آية (٩٣).

(٤) السهيلي- نتائج الفكر، ص٣٢٩.

فلا تنقلُهُ عن الفاعلِ، ويَصيرُ الفاعِلُ مفعولا حتى يكون الفعلُ حاصلاً في الفاعلِ.

وطُرُقُ النّقلِ كثيرةٌ أَشهرُها: **الهَمْزُ والتّضْعِيف، ومَجِيئُهُ على وزن "فاعَل" و"استَفْعَلَ"** وغير ذلك[١]، ولا بُدّ فيها من معنى، فقولنا: "أَذْهَبْتُ زيدًا"؛ تَعني حَمَلْتُه على الذّهابِ ومثله "فَرَّحتُه" "فصار الفاعِلُ مَفْعُولاً"[٢]. وإن كان الفعلُ في أصلِ وَضْعِهِ يَقْتَضِي مفعولاً، صارَ بالنقلِ يَقْتَضِي مَفْعُولَيْن، وإذا كان يَقْتَضِي مَفْعُولَيْن صارَ يَقْتَضِي ثلاثةً. فقولنا: "أَضْرَبْتُ زيدًا عمرًا"، أي: حَمَلْتُهُ على الضّرْبِ، فصارَ المفعولُ في الأصلِ مفعولاً ثانيا، وصار الفاعلُ مفعولا أوّلا، ومَنْ حَمَلَهُ على الضّرْبِ صارَ فاعلاً في المعنى.

وفي قولنا: "أَعْلَمَنِي زيدٌ عمرًا قائمًا"، "كان المتكلّم قبلَ النّقلِ فاعلاً، فصارَ بعدَ النّقلِ بالهمزِ مفعولاً"[٣]. وينطبقُ ذلك على كافّةِ الوسائلَ الأخرى في النقلِ، حيثُ "جازَ أنْ يكون ذلك العِلْمُ بِمُعْلِمٍ، فإذا ذَكَرْتَهُ صارَ هو الفاعلُ من حيثُ كانَ مُعْلِمًا،

---

(١) وردت وسائل التعدية في الفصل الأول.

(٢) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٣٠٠.

(٣) المصدر السابق.

و"زيدٌ" الذي كانَ فاعلاً عالِماً، [صار] مفعولا من حيثُ كان مُعْلَمًا"[١]. ومعناهما "تَصْيِيرُ الفاعلِ مباشراً للفعلِ، فلذا كانت مَرْتَبَةُ ما زَادَ بِهما من المفاعِيلِ مُقَدَّمًا على ما كان لأصلِ الفعلِ"[٢]، فنُلاحِظُ أنّ الفاعلَ صارَ تالياً للفعلِ، ولم يكن مَوْضِعَهُ آخراً بعدَ المفاعيلِ المَذكُورةِ.

وما يتعدى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ هي الأفعالُ التي تكونُ بمعنى العِلْمِ، وهي: "أَخْبَرَ"، و"أَنْبَأَ"، و"خَبَّرَ"، و"نَبَّأَ"، و"حَدَّثَ"، نحو: "أَخْبَرْتُ زيدًا عمرًا قائمًا"، و"أَنْبَأْتُ مُحَمّدًا جعفرًا مُقِيمًا"، و"نَبَّأْتُ أباك أخاك منطلقًا"، و"خَبَّرْتُ زيدًا مُحَمَّدًا كريمًا"، و"حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا أَخاهُ عالمًا". وليس معنى ذلك: "حَدَّثْتُكَ التَّحْدِيثَ المَخْصُوص"، و"نَبَّأْتُكَ هذه النَّبْئَةَ المُعَيَّنَة، و"خَبَّرْتُكَ التَّخْبِيرَ الخاصّ"، فانْتِصَابُ المفعولَيْنِ الأَخِيرَيْنِ "لكونِهما مُتَضَمّنَيْنِ للمفعولِ به"[٣] فهما "لبيانِ المُخْبَرِ به وتَعْيِينِه، وليس بيانُ كَيْفِيّةِ نفسِ الإخبارِ الذي هو الحدثُ الواقعُ منك، أي: اللّفظُ والتّكلمُ المخصوص... فقولك:

---

(١) المصدر السابق، ج٤، ص٣٠٢.

(٢) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١٤٣.

(٣) المصدر السابق، ج٤، ص١٤٥.

"أَخْبَرْتُكَ زيدًا قائمًا"، أخبرتك بهذا المخبر عنه، والمخبر به مفعول بلا شك"[١].

وكلّ ذلكَ يعودُ إلى دَلالةِ الفعلِ المُعْجَمِيّةِ، كما يعودُ إلى صَلاحِيّةِ الاسمِ للمفعوليّةِ وقبولِ وقوعِ الحَدثِ الفِعليّ عليه حتى يُعرَفَ المفعولُ به الذي اقْتَضَتْهُ دَلالةُ الفعلِ "فالتّعدّي واللزومُ بحسبِ المعنى"[٢]، واقتضاءُ الفعلِ فاعلاً وتجاوزُهُ في بعضِ الأحيانِ إلى مفعولٍ واثنينِ وثلاثةٍ، يعودُ لمعناهُ ودَلالتِهُ المُعْجَمِيّةِ.

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) الرضي- شرح الكافية، ج٤، ص١٣٩.

ثانيا: الأفعال غير العلاجية

وهي كما حدّها ابنُ يعيش "ما تَفْتَقِرُ إلى استِعْمَالِ جارحَةٍ لإيجَادِها، وتكون ممّا يتعلقُ بالقلبِ نحو: "ذَكَرْتُ زيدًا". ولا تكون "من الأفعالِ التي تَنْفَذُ منك إلى غيرِك، ولا تكون من الأفعالِ المُؤَثِّرَةِ"(١)، وهي:" حَسِبْتُ، وظَنَنْتُ، وخِلْتُ، وعَلِمْتُ، ورَأَيْتُ، ووَجَدْتُ، وزَعَمْتُ".

فهيَ أفعالٌ ليست واصلةً ولا مؤثرةً، إنّما ذلك شيءٌ وقعَ في نَفْسِكَ لا شيءَ فَعَلْتَهُ(٢). فـ (حَسِبْتُ، وظَنَنْتُ، وخِلْتُ) بمعنى الظّن، و(عَلِمْتُ، ووَجَدْتُ، ورَأَيْتُ) بمعنى اليقين، ومعرفةُ الشيءِ على صفةٍ، و(زَعَمْتُ) تكون بين عِلْمٍ وظَنّ، فهي: أمورٌ تقعُ في النفسِ وتَصْدُرُ عن اعتقادٍ لأنّها أمورٌ عقليةٌ. فإذا قلت "أَعْلَمْتُ" "فقد أَثَّرْتَ أَثَرًا أَوْقَعْتَهُ في نفسِ غيرِك"(٣).

ويَنْطَوِي تحتَ هذا الصّنف من الأفعالِ غيرِ العِلاجِيّةِ ما صَنَّفَهُ النُّحاةُ في حقولٍ دالةٍ على مايلي:

---

(١) ابن يعيش _شرح المفصل، ج٤، ص٢٩٨.

(٢) المصدر السابق، ج٤، ص٣٠٣.

(٣) المصدر السابق نفسه.

١. ما يدُلُّ على سجيّةٍ نحو:لَؤُمَ، وظَرُفَ، وشَرُفَ، على "فَعُلَ".

٢.ما يدلُّ على عَرَضٍ نحو: فَرِحَ، وبَطِرَ، وأَشِرَ، على "فَعِلَ"، واكْوَهَدَّ (الفرخ إذا ارتَعَدَ)على "افْوَعَلَّ"، واقْعَنْسَسَ(الجَمَلُ) على "افْعَنْلَلَ"، واحْرَنْبَى (الدّيكُ) على "افْعَنْلَى"، واقْشَعَرّ، واشْمَأَزّ على "افْعَلَلّ".

٣.ما يدُلُّ على النّظافَةِ نحو: طَهُرَ، ووَضُؤَ، على "فَعُلَ".

٤.ما يدُلُّ على دَنَسٍ، نحو: نَجِسَ، ورَجِسَ، على "فَعِلَ".

٥.ما يدُلُّ على لَوْنٍ، نحو: احْمَرَّ، واصْفَرَّ، على "افْعَلَّ".

٦.ما يدُلُّ على حِلْيَةٍ، نحو: كَحِلَ، وسَمِنَ، على "فَعِلَ"، وما يدُلُّ على عَيْبٍ نحو: هَزِلَ، وعَوِرَ، على "فَعِلَ".

بالإضافةِ إلى ذلك وضعوا صِيَغًا تحصرُ الأفعالَ غيرِ العلاجيّةِ من خلالها و هي:

(١) كونُهُ على "فَعَلَ" و"فَعِلَ" الصِّفَةُ منهما على "فَعِيل" نحو: ذَلّ و قَوِيَ.

(٢) كونُهُ على "أَفْعَلَ" بمعنى الاستحقاق، نحو: أَحْصَدَ الزَّرْعُ، إذا صار ذا حصاد.

(٣) كونُهُ على "استَفْعَلَ" الدالّ على التّحولِ، كاستَحْجَرَ الطّينُ.

(٤) كونُهُ مُطاوِعًا لمُتَعَدٍّ إلى واحد، نحو: تَدَحْرَجَ.

(٥) أن يكونَ رُباعيًّا مَزِيدًا فيه نحو: اطمأن، واقشعرّ.

(٦) أن يُضَمّنَ معنى فِعْلا قاصرًا نحو: "وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم"[١]، بمعنى:"لا تَنْبُ".

وقَرِيبٌ من هذا صَنِيعُ المحدثين[٢]، إذ قَسَمُوا الأفعالَ إلى قسمين هما: الأفعالُ الحركِيّة (Dynamic verbs)، والأفعالُ السُّكُونِيّة (stative verbs).

فالأفعالُ الحركيّةُ تدلُّ على انتقالٍ أو تَغْيِيرٍ أو تكرارٍ، بينما تَدُلُّ الأفعالُ السّكونِيّةُ على حالةٍ ثابتةٍ.

والأوضاعُ الحركيّةُ تختلفُ عن الأوضاعِ السكونيّةِ بتفرّعِها إلى فروعٍ جزئيّةٍ، وهي مُرتَبِطَةٌ بثلاثِ طبقاتٍ جَهَوِيّةٍ هي:

طبقةُ الانتقالِ الأحاديّ عبرَ الحالات: وتَصِفُ أفعالُها ومشتقّاتُها أوضاعًا لحظيةً ومحدودةً إذا كانت مُتعدّيةً، ولا محدودةً إذا كانت لازمةً، وتعرفُ بطبقةِ

(١) الإتمامات (Achievements)، وتَشْمَلُ الأفعالَ التي تستغرقُ مدةً زمنيةً

---

(١) سورة الكهف، آية (٢٨).

(٢) التوكاني، نعيمة، لسانيات الجهة في اللغة العربية، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع٨٠-٨١، ص١١٠.

قصيرةً تتقاربُ فيها نُقْطَتَا البِدايةِ والنّهايةِ، إن لم تَلْتَحِمَا في نقطةٍ زمنيّةٍ واحـــدةٍ[١]، نحو: "صَفَعَ زيدٌ هندًا صفعةً واحدةً". فالأوضاعُ الحركيّةُ الدّالّةُ على انتقالٍ أُحـــادِيّ تَرْتَبِطُ ارتباطًا وَثِيقًا بمفهومِ اللّحْظِيّةِ، وتكون محدودَةً إذا كان الفعلُ متعـــدّيًا لأنّهـــا تُفَرِّعُ إلى موضوعاتٍ تحدُّ الأحداثَ الموصوفةَ نحو: "بَلَغَ زيدٌ القِمّةَ"، حيثُ يصـــفُ الفعلُ وضعًا لحظيًا يُحيلُ على لحظتين: لحظةٌ يقعُ فيها الحدثُ، ولحظةٌ تَتَصَدَّرُ هذا الوقوعَ.

وتكون غيرَ محدودَةٍ إذا كان الفعلُ لازمًا نحو: "قَفَزَ زيدٌ"، "سَعَلَ عمرٌو" فهي تـــدلُّ في المثالِ الأوّلِ على قَفْزَةٍ واحدةٍ، وفي المثالِ الثاني تدلُّ على سِـــعْلَةٍ واحـــدةٍ، لأنّ الفعلَ يستغرقُ مدةً قصيرةً لِحُدوثِهِ، كما أنّهما يَفْتَقِرانِ إلى موضوعٍ يُجَسّدُ نقطةَ نِهايةِ تَحُدُّ الحدَثَ الموصوفَ.

(٢) *طبقةُ الانتقالِ المركّبِ عبر الحالات*: ويصفُ أَوْضاعًا امتداديّةً ومحدودةً ويُعرفُ بطبقةِ الإنجازاتِ (accomplishments).

---

(١) المصدر السابق.

- وتَشْمِلُ أفعالا تَصِفُ أوضاعًا يتمُّ وقوعُها في مدَّةٍ زمنيّةٍ تُشَكّلُ امتدادًا يَفْصِلُ بين نقطةِ بدايةِ الحدثِ ونقطةِ نهايته، وتُنْجَزُ في هذه المدةِ الزّمنيّةِ حركاتٍ مُتَباينـــةٍ، لا تقعُ على جزءٍ واحدٍ من الموضوعِ الموصوفِ أكثر من مرةٍ، ويُمثّل لها ببعضِ أفعالِ الاستهلاكِ والخَلْقِ[١]، نحو:

- أَكَلَ زيدٌ تفاحةً.

- رَسَمَ زيدٌ الصورةَ.

فهذه الجُمَلُ تصفُ أوضاعًا حركيّةً تدلُّ على انتقالِ مركّبٍ يَخضعُ الفعلُ فيها إلى جملةٍ من التّغيُّراتِ نَقَلَتْهُ عبرَ حالاتٍ مُتَتَالِيَةٍ ومُتَكَامِلَـــةٍ انتهـــت بتغيُّـــرِ حـــالِ المحمولِ فانْتَقَلَتْ من حالةٍ إلى حالةٍ، ففي الجملة الأولى: انتقلت التفاحةُ من حالةِ الوجودِ إلى حالةِ العدمِ، بينما انتقلت الصورةُ في الجملةِ الثانيةِ من حالةِ العدمِ إلـــى حالةِ الوجودِ.

وهذا الانتقالُ المركّبُ عبرَ الحالاتِ لا يمكنُ أن يكونَ إلا امتداديًّا لِمَا يشغلُهُ من

---

(١) المصدر السابق نفسه.

امتدادٍ زمنيّ في الانتقالِ عبرَ كلِّ الحالاتِ إلى آخر حالةٍ. فكلا الطّبقَتَيْنِ تدلانِ علـــى انتقالٍ من حالةٍ إلى أخرى إلا أنّ انتقالَ إحداهما يكونُ لحظيًّا، وانتقالَ الأخرى يكون امتداديًّا. كما يعتمدانِ على مفهومٍ واحدٍ يدلُّ على تحوّلٍ في الحالـــةِ، إلا أنّ طبقـــةً منهما أكثرُ تركيبًا من الأخرى.

(٣) *طبقةُ الأنشطةِ*(activities)، وتصفُ أفعالُها ومشتقاتُها أوضـــاعًا امتداديّـــةً لا محدودةً، فتصفُ أوضاعًا مُتكرّرَةً في امتدادٍ زمنيٍّ لا يَتَقَيّدُ بنقطةِ نهايةٍ محـــدّدَةٍ[١]، نحو: "زيدٌ يجري". وتتلخّصُ هذه الطبقةُ في معاني التّكرارِ والعـــادةِ والمُمَارَسَـــةِ، فالفعلُ "يجري" يَصِفُ وَضْعًا مُتَكَرِّرًا في مدّةٍ زمنيّةٍ لا تَتَقَيَّدُ بنقطةِ نهايةٍ.

فالأحداثُ المتكرّرَةُ أو الاعتياديّةُ أو الممارَسَةُ لا يمكنُ أن تكون إلا امتداديّـــةً، لأنّ الأوضاعَ الحركيّةَ التي تصفُ أحداثًا تقعُ أكثرَ من مرّةٍ تكونُ امتداديّةً بالضرورةِ.

وانتماءُ الفعلِ إلى طبقةٍ جَهَوِيَّةٍ دونَ أُخرى يرتبطُ بالسياقِ الذي يَرِدُ فيه ويكونُ هذا السّياقُ حِسّيًّا أو معنويًّا، ويتعلقُ السياقُ الحسيّ بطبيعةِ الفعلِ من حيثُ التعديةُ

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٥.

واللزومُ، وبنوعِ الموضوعاتِ التي ترتبطُ به.

ويتعلقُ السياقُ المعنويّ بالمقامِ الذي يتمُّ فيه إنجازُ الجملةِ[١].

أما الأفعالُ السكونيّةُ فترتبطُ بطبقةِ الحالاتِ، وتكونُ امتداديّةً ولا محدودةً. وتصفُ طبقةُ الحالاتِ أوضاعًا تستمرُّ مدةً زمنيّةً لا تَتَقَيّدُ بنقطةِ نهايةٍ محدّدَةٍ، نحو: "حَزِنَ زَيدٌ"، فلا يَتَحَدّدُ توقُّفُ الفعلِ بنقطةٍ زمنيّةٍ محدّدَةٍ، فالأفعالُ السّاكِنَةُ تَتَمَيّزُ بوصفِ الأوضاعِ القارّةِ التي لا تَقْبَلُ الدّلالةَ على التّدرُّجِ، أو الأَمْرِ، أو العادَةِ، أو المُمَارَسَةِ، أو التّنْفِيذِ، ولا تَرِدُ في سِيَاقاتٍ تَقْتَضِي الإِقْنَاعَ، أو الإِرْغَامَ، أو حالَ العنايةِ والانتباه[٢].

ويمكنُ توضيحُ ما سبقَ من خلالِ الشّكل التالي:

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٩.

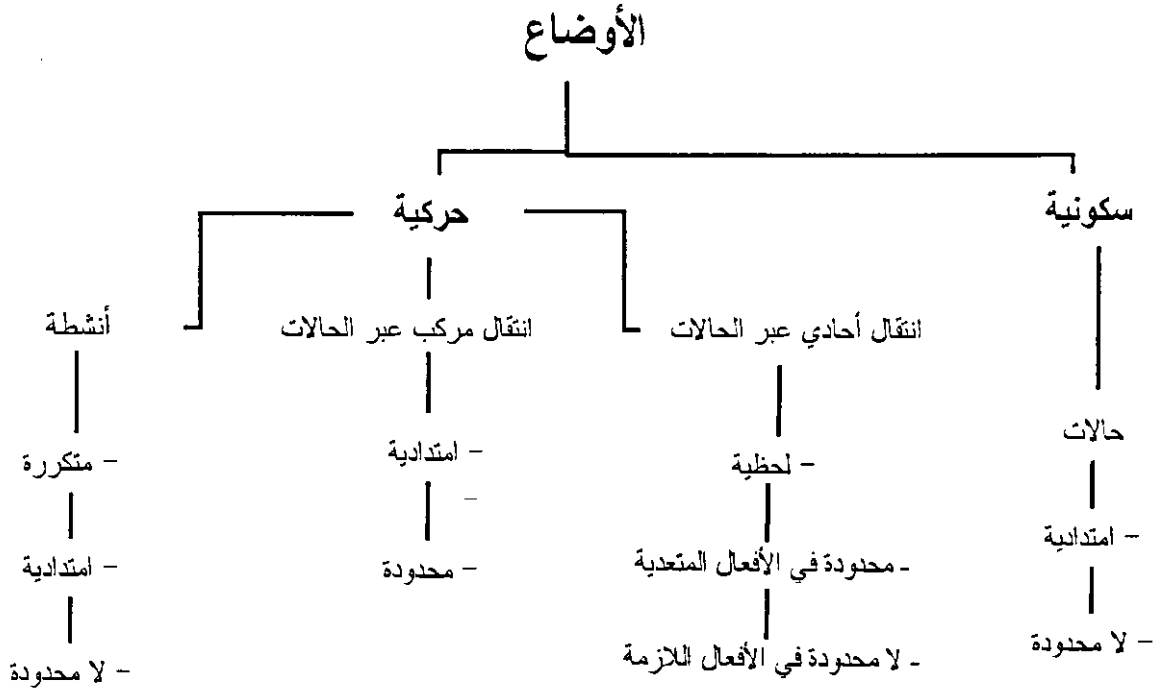
الأوضاع
سكونية
حركية
حالات
- امتدادية
- لا محدودة
انتقال أحادي عبر الحالات
- لحظية
- محدودة في الأفعال المتعدية
- لا محدودة في الأفعال اللازمة
انتقال مركب عبر الحالات
- امتدادية
-
- محدودة
أنشطة
- متكررة
- امتدادية
- لا محدودة

عدول الفعل عن الأصل

اهتمّ النّحاةُ بِتَحديدِ مَلحظٍ دلاليٍّ مَخْصوص لكلّ وظيفةٍ نَحْويّةٍ، فالمَلْحَظُ الدلاليّ يَشترِطُ أَبنيةً مُعبّرَةً عن شروطٍ صرفيّةٍ، وألفاظًا معبرةً عن شروطٍ مُعْجَمِيّةٍ تَتَوافَقُ في دَلالاتِها معه، فلا تَقَعُ كلمةٌ ما في موقعٍ نحويٍّ إلا إذا تَوافَقَتْ دَلالَتُها مع المَلْحَظِ الدّلالِيّ للوظيفةِ النّحويّةِ المُخْتَصّةِ بها.

وكان تناولُ المعنى المُعْجَمِيّ للفظِ محدوداً، وذلك من خلالِ المواقِعِ التي يَحتَلُّها اللفظُ في التراكيبِ؛ وغالباً ما نجدُ هذا عند معربي القرآنِ الكريمِ، كما سيظهرُ تاليا.

ونجدُ ملحظًا هامًا عند ابنِ هشام(ت٧٦١هـ) في كتابه: " مُغْنِي اللّبِيبِ"، الذي كان جُلُّ هدفِهِ من تأليفِهِ أنْ يكوّن مَلَكَةً يستطيعُ بها الدّارِسُ إعرابَ القرآنِ الكريمِ.

وقد جرّدَ أصلاً عاماً في بيانِ دورِ المعنى المعجميّ للفظِ أو المعنى الدّلاليّ للتركيبِ، وذلك في البابِ الذي عَقَدَهُ في اعتراضاتِهِ على المُعْرِبين، دُرِسَت على هَدْيِهِ التراكيبَ دون أنْ يُتَّخَذَ مُنْطَلَقاً لدراسةِ دَلالةِ الألفاظِ دراسةً تقومُ على تحديدِ طبيعةِ الوظائفِ التي يُمكنُ أنْ يُعبّرَ عنها اللفظُ، ورَصْدِ العلائقَ التركيبيّةِ التي

يَصِحُّ أن يكونَ طرفاً فيها.

ومن الأمثلةِ الدّالةِ على ذلك ما أوردَهُ ابن هشامٍ في قوله تعالى: (فَأَمَاتَهُ اللهُ مِئَةَ عامٍ)[١]، إذ يقول: " فإنّ المُتَبَادَر انْتِصَابُ مِئَةٍ بـ "أَمَاتَهُ" وذلك مُمْتَنِعٌ مع بَقَائِهِ على مَعْنَاهُ الوَضْعِيّ، لأنّ الإماتَةَ سَلْبُ الحياةِ وهي لا تَمْتَدّ، والصوابُ أنْ يُضَمّنَ أَمَاتَهُ معنى أَلْبَثَهُ، فكأنّه قيل: فَأَلْبَثَهُ اللهُ بالموتِ مِئَةَ عامٍ، وحِينَئِذٍ يَتَعَلّقُ بِه الظرفُ بما فيه من المعنى العارضِ له بالتّضْمِينِ، أي معنى اللّبْثِ لا معنى الإلْباثِ، لأنّه كالإماتةِ في عدمِ الامتدادِ، فلو صَحَّ ذلك لعلّقناهُ بما فيه من معناه الوضعيّ، ويصيرُ هذا التعلقُ بمنزلتِهِ في قوله تعالى: (قالَ لَبِثْتُ يومًا أوْ بعضَ يومٍ، قالَ بلْ لَبِثْتَ مائَةَ عامٍ)[٢].

حيثُ وظّفَ دَلالةَ الفعلَ "أماتَ" في تحليلِ التركيبِ وتفسيرِه، فذكرَ أنّ الفعلَ "أماتَ" يقتَضِي عدمَ الامتدادِ في الحياةِ، وفي الآيةِ تحديدٌ لمدةِ الموتِ، وهذا يتنافى مع دَلالةِ الفعلِ المعجميّةِ، وبالتالي لابُدّ من التأويلِ بالبحثِ عن دَلالةٍ للفعلِ تتناسبُ

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٥٩).

(٢) سورة البقرة، آية (٢٥٩).

مع التّركيبِ، وذلك بتضمينِ الفعلِ "أماتَ" معنى فعل آخرَ يحقّقُ انسجامًا في التركيبِ و يتناسبُ معناهُ المعجميّ مع عناصر التركيبِ، وقد رأى ابن هشام أن الفعلَ "أماتَ" يتضمنُ معنى " ألبثَ" وهي تحتملُ مدةً معينةً، وبالتالي صارَ الفعلُ "أماتَ" يتضمنُ مَعْنَيَيْنِ هما اللبث والموت، وصار المعنى: ألبثَهُ اللهُ بالموتِ مئةَ عامٍ.

وعدم اهتمامِهم بالمعنى المُعجميّ ضابطًا يعودُ إلى استقلالِ الدراساتِ النحويّةِ وانفصالِها عن الدراساتِ المعجميّةِ، وكذلك إلى طبيعةِ منهجِ النّحاةِ في دراستِهم، إذ اتخذوا من التراكيبَ وما تتضمّنُه من علائقَ نحويةٍ مُنْطَلَقًا لدراستِهم.

واتخذوا من المعنى المُعجميّ ملحظاً يُستعانُ به عند مخالفةِ المعنى النَحْويّ لأصلِ القاعدةِ، أو عند عدولِهِ عن الأصل.

كما أنّ الألفاظَ المعجميةَ كثيرةُ العددِ فلا يُمكنُ تَقعيدُ قواعدَ لكلِّ لفظٍ منها وضَبْطِ قواعدَ أخرى عند الخروجِ عن الأصل[١].

بالإضافةِ إلى أنّ اللفظَ قد تتعددُ دلالاته، وهذا يجعلُ عمليةَ التّأصيلِ وتجريدِ

---

(١) لطيفة النجار _ منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، ص ١٢٤ – ١٢٥.

القواعدِ شاقة لذلك لا نرى حديثاً عن دورِ المعنى المُعجميّ للفظِ إلا من خلالِ نـــصّ محدّدٍ مما يدلّلُ على مدى إدراكهم العَميق للارتباطِ الوَثيقِ بين الوظـــائف النحويـــة ودلالات الألفاظ التي تعبر عنها.

ويرتبطُ العاملُ بالمعمولِ بعلائق نحوية مخصوصة، فهو محكومٌ بربطِ طرفَـــيْ الجملةِ "المسند والمسند إليه" ليجعلَ منها تركيبًا تتوافقُ فيه دلالاتُ الألفاظِ بواســـطةِ "مبدأ التّسلّط" الذي يختصّ به، أي توجُهُ العاملِ إلى معموله؛ فينتجُ عن تسلّطِهِ علـــى المعمول تراكيبَ مختلفة قد تكون صحيحة أو غير ذلك، إذ يُعتمد فـــي ذلـــك علـــى الدلالةِ الناتجة.

ولا يمكن تسلطُ العاملِ على المعمولِ إذا لم يتحققْ شرطُ التوافق الـــدلاليّ بينهمـــا على وجه الحقيقة لا المجاز، ويمكن بيان ذلك بهذه الخطاطة:

تسلط العامل × المعمول ← توافق دلالي بينهما **تراكيب صحيحة**

تسلط العامل × المعمول ← عدم التوافق الدلالي بينهما ١_ **تراكيب غير صحيحة**

٢_ تراكيب مجازية

٣_ تراكيب مؤولة

فإنْ حدثَ توافقٌ دَلاليّ بين العاملِ ومعمولِه كان الناتجُ تركيبًا صحيحًا، وإنْ حدثَ تعارضٌ بينهما ولّدَ ذلك تركيبًا، قد يكون: غير صحيح، أو هو على المجاز، أو احتِيجَ إلى التّأويلِ ليتحقّقَ التوافقُ الدلاليّ بينهما.

فتسلطُ العاملِ على المعمولِ لا يتحققُ إلا بتوفرِ شرطِ التوافقِ الدلاليّ بينهما، وإلا فإنّ التركيب يُرفضُ، فَيُلْجَأ إلى التأويلِ ليتحققّ التوافقُ الدلاليّ بينهما، وينتجُ عن عدمِ التوافقِ ثلاثةُ أنماطٍ من التراكيبِ هي: التراكيبُ المرفوضةُ، والتراكيبُ المجازيّةُ، والتراكيبُ المؤوّلةُ.

وقد لجأ النحاةُ إلى التأويلِ لتفسيرِ العلاقاتِ النحويةِ التي تتجاوزُ عن شرطِ التوافقِ الدلاليّ، فالتأويلُ مُختصٌ بمخالفةِ الشّروطِ الصرفيّةِ أو النّحويّة أو الدّلاليّة، فإنْ وُجِدَ

في التركيبِ شيءٌ من ذلك أُوِّلَ معناه ليصبحَ في وضعٍ يوافقُ فيه شرطَ التركيبِ الصحيح، وتصبحُ العلاقةُ بين العاملِ والمعمولِ متوافقةً دلاليًا.

فالتراكيب تكون صحيحةً لأنّ لكلّ وظيفةٍ نحويّةٍ ملحظًا دلاليًا مخصوصًا، يشترطُ أبنيةً وألفاظًا مخصوصةً تتوافقُ في دلالتها معه.

مثال ذلك أنّ الفعلَ "سَمِعَ" يقتضي مفعولا واحدًا؛ لحاجَتِهِ إلى ما يُسمعُ، ومن ذلك قوله تعالى:(وإِنْ تَدْعُوهم لا يَسْمَعُون دُعَاءَكُم)[١]، والدعاءُ مما يُسمعُ، فـ "يسمعون" صحَّ تسلطُه على (دُعاءَكم) فأنتجَ تركيبًا صحيحًا لا يحتاجُ إلى تأويلٍ.

أما التراكيب المرفوضة:

وهي التراكيبُ التي تَنْتُجُ بسببِ عدمِ التّوافقِ الدّلاليّ بين العاملِ ومعموله، فإذا خالفت التراكيبُ الأصولَ التركيبيةَ من خلال اختلافِ العلاقةِ بين العامل والمعمول التي بها يصحُّ التسلطُ ويمكنُ تحققه، أو حصل تغيّر من وجهةِ اقترانهما معا دون مسوغ، أو أنها تخالف الأصول الدلالية بلا وجود أبعاد معنوية مقصودة، نحو: "ذَهَبْتُ

---

(١) سورة فاطر، آية(١٤).

عمان"، إذ لا يصحُّ تعديةُ الفعلِ "ذهب" مباشرةً دون حرفِ جرٍّ لأنّه فعلٌ ساكنٌ لا يتطلبُ ما يقعُ عليه، وسُمِعَ عن العرب "شربت البحر"، أي من ماء البحر، وهو مما يُسمعُ ولا يقاس عليه.

ومن ذلك أيضا: "قرأتِ الطالبةُ الدرسَ"، فلا يجوز: "قرأ الطالبةُ الدرسَ"؛ لعدم التوافقِ الدلاليّ بين الفعلِ وفاعله في التذكير والتأنيث.

التراكيب المجازية:

وتشمل أمورًا تتعدّى المعنى الاعتيادي أو الحرفي وتتحقق عن طريق المجازِ والاستعارة والكناية، نحو: قوله تعالى:(وأَرْسَلْنَا السّماءَ عليكم مِدْرَارًا)[١]، والمقصودُ: المطرُ، فالسماءُ لا تُرسلُ.

ومثله قوله تعالى:(واسْأَلِ القَرْيَةَ التي كُنّا فيها)[٢]. والمقصودُ: أهلُ القريةِ.

التراكيب المؤولة:

عند مخالفةِ التراكيبِ لأصولِ النّحو مع دَلالتها على المعنى المقصودِ أدخلوا

---

(١) سورة الأنعام، آية (٦٥).

(٢) سورة يوسف، آية (٨٢).

بعض التعديلاتِ التي تتلاءمُ مع الظروفِ الموضوعيّة الجديدة المحيطة بالبحث النحوي[١].

وقد استخدم النحاة أساليب عدة للتأويل[٢]، نحو:الحذف، والتقدير، والزيادة، والتحريف، والتقديم، والتأخير، والفصل، والحمل على المعنى، والتضمين.

ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في كتب النحاة من تفسير تعدى الفعل إلى ما لا يتوافق معه دلاليا كما في قول الشاعر:

إِذَا مَا الغَانِياتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[٣]

فلا يمكن تسليط الفعل "زججن" على العيون إلا إذا قلنا إن الفعل متضمن معنى حسّنّ، أو بتقدير فعل آخر فنقول: وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وكحّلن والعُيُونَا.

ومثله قول الآخر:

---

(١) علي أبو المكارم _ أصول التفكير النحوي، ص ٢٥٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨٠-٢٨٧.

(٣) البيت للراعي النميري، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٢١.

والشاهد فيه: قوله:" زججن الحواجب والعيونا" حيث عطف الشاعر بالواو عاملا محذوفا قد بقي معموله، والعامل المذكور " زججن" لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله، وتوجيهه أن يضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل آخر يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ، فيقدر في البيت" وحسّن الحواجب والعيونا".

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حتى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[١]

"فذهبَ الجرميّ والمازنيّ والمبرّد وأبو عبيدة والأصمعيّ وأبو محمد اليزيدي إلى أنّه لا حذف، وإنما بعد الواو في البيتين معطوفٌ على ما قبله، وذلك على تأويلِ العاملِ المذكور قبلها لعاملٍ يصحّ انصبابه عليهما انصبابة واحدة، فيؤول "زَجَجْنَ" بـ "حَسَّنَّ"، لأنّ التحسينَ يصحّ تسليطهُ على العيونِ والحواجبِ فيقال: "حَسَّنَّ العيونَ والحَواجِبَ"، ويؤولُ "عَلَفْتُها" بـ "أَنَلْتُها"، لأنّ الإنالةَ يصحُّ تسليطها على التبنِ والماء. فيقال: "أنلتها تبنا وماءً"، فهو من باب التضمين"[٢]، وسنتناوله تاليا.

فشرطُ التوافقِ الدّلاليّ ليس هو الضابطَ الوحيدَ الذي يُعتمدُ فيه المعنى لتسليطِ العاملِ على معمولِه، فغالبا ما يُستخدمُ هذا الشرطُ في النّظرِ في العلاقةِ بين الفعلِ ومعمولاته ليُتحققَ التوافق بين عناصرِها الدّلاليةِ المختلفة[٣].

---

(١) لم يذكر العلماء نسبته إلى قائل معين،وهو في شرح ابن عقيل، ج١، ص ٥٤١.
والشاهد فيه: قوله"وماء" فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلّط على المعطوف، إذ لا يُقال " علّفتها ماء" لذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على "علفتها" والتقدير: علفتها تبنا وسقيتها ماء، وإما على أن يُضمّن "علفتها" معنى "أنلتها" أو " قدمت لها" ونحو ذلك ليستقيم الكلام.
(٢) خالد الأزهري- شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٣٤٦.
(٣) لطيفة النجار- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، ص ٢٠٥.

ومن صور تسليطِ العاملِ على معمولاتِه ما يسمى بالتعليق [١]، نحو تعليقُ أفعالِ الظنّ واليقين عن العمل، فلا تعملُ فيما بعدها لفظا، وذلك إذا وليَها حروف الابتداء: نحو: "الاستفهام، وإن، وما، واللام، وجواب القسم"، "فالعامل المُعلّقُ ممنوعٌ من العملِ لفظا، عاملٌ معنىً وتقديرًا، لأنّ معنى: "علمتُ لزيدٌ قائمٌ":عملتُ قيامَ زيدٍ، كما كانت عند انتصاب الجزأين...فأُبقيت الجملُ التي دخلتها على الصورةِ الجُمليةِ رِعايةً لأصلِ هذه الحروف"[٢]الداخلةِ عليها وإن كانت في تقديرِ المفردِ، لأنّ لها الصدارة في الكلام، فلو أُعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها لخرجت عن أن يكون لها صدرُ الكلامِ[٣].

(١) الفرق بين التعليق والإلغاء مع إنها بمعنى إبطال العمل:أن التعليق إبطال العمل لفظا لا معنى، والإلغاء إبطال العمل لفظا ومعنى، فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليق.

(٢) الرضي – شرح الكافية، ج٤، ص١٥٥.

(٣) ابن يعيش- شرح المفصل، ج٤، ص٣٣١.

تضمين الفعل

ذكرنا أنّه عندما يخالفُ الفعلُ الشروطَ الصرفيّةَ والتركيبيّةَ التي ينبغي مراعاتها في بناءِ الجملِ، ويكون قد ارتبطَ مع غيره من الأبنيةِ بعلاقةٍ نحويّةٍ غير صحيحةٍ؛ أوّل النحويون معناه ببنيةٍ أخرى تطابقُ الشروطَ الصرفيةَ والتركيبيةَ التي وردَ من خلالِها ليصحَّ التركيبُ معها، وذلك عن طريقِ تضمين معنى هذا الفعل معنى فعلٍ آخر يطابقُ تلك الشروط، فالتضمينُ "إلحاقُ مادةٍ بأخرى لتضمُنِها معناها ولو في الجملة ، باتحاد أو تناسب"(١). ومن حالات التضمين أن يُضمّنَ الفعلُ اللازمُ معنى الفعلِ المتعدّي نحو قوله تعالى: (لأَقْعُدَنّ لهم صِرَاطَكَ المُسْتَقِيم)(٢)، أي: لأَلْزَمَنّ صِرَاطَكَ، فضُمّن الفعل " أقعدنّ" معنى "ألزمنّ" فتعدى تعديته.

ومثله (ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النّكاحِ حتى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَه)(٣) أي: لا تنووا عقدة النكاح، فضُمّن الفعل " تعزموا" معنى الفعل "تنووا" فعُدّيَ تعديته،وإنما كان كذلك لأن " تعزم" يتعدى بالحرف، وهنا وصل إلى الفعل بنفسه، فلم يصح تسلطه على معمول،

---

(١) الدسوقي- حاشية الدسوقي على المغني، ج٣، ص٥٣٠.

(٢) سورة الأعراف، آية (١٦).

(٣) سورة البقرة، آية (٢٣٥).

ولذا احتِيجَ إلى التّأويل.

وإذا تضمّن الفعلُ معنى فعلٍ آخرَ يُنظرُ في الثّاني، فإنْ كان مُتعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ يكون الفعلُ الأوّلُ كذلك، وإنْ كان مُتعدّيًا إلى مفعولين يُنقلُ الفعلُ الأوّلُ لِيَحْمِلَ دلالةَ الثاني، فالتّضمينُ " يَخْتَصّ عن غيره من المُعَدّياتِ بأنّه قد يَنْقُلَ الفعلَ إلى أكثرِ من درجة"(١). ففي قوله تعالى: (لا يَأْلُونَكُم خَبَالا)(٢)، تَعَدّى "أَلَوْتُ" إلى مفعولين بعدما كان قاصرًا لما تضمّنَ الفعل معنى "لا أمنعك". كما عُدّي "أَنْبَأَ" في قوله تعالى: (وكذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم)(٣) إلى ثلاثةِ مفاعيل.

وإذا كان الفعلُ بمعنى فعلٍ آخر، وكان الأولُ منهما يتعدّى بحرفٍ والآخرُ يتعدّى بحرفٍ آخر "فإنّ العربَ قد تَتّسِعُ فَتُوقِعُ أحدَ الحرفين مَوْقِعَ صاحبِه إيذانًا بأنّ هذا الفعلَ في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيءَ بالحرفِ المُعتادِ مع ما هو في معناه"(٤)، وذلك نحو قوله تعالى: (أُحِلّ لَكُم لَيْلَةَ الصّيامِ الرّفثُ إلى نِسَائِكم)(٥)، فَتَضَمّنَ "الرفثُ"

---

(١) ابن هشام- مغني اللبيب، ص٦٨٠.

(٢) سورة آل عمران، آية (١١٨).

(٣) سورة البقرة ، آية(١٦٧).

(٤) ابن جني- الخصائص، ج ٢، ص٣٠٨.

(٥) سورة البقرة، آية(١٨٧).

معنى "الإفضاء"، لأنّه لا يقال: "رَفَثَ إليها"، وإنّما: "رَفَثَ بها، أو معها"، ويتعدّى "أفضى" بـ (إلى) فَجِيءَ بـ (إلى) مع الرفث إشعارًا بأنّه بمعناه. وأما (كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا)[١]، "فالباء مُتَعَلّقٌ بما تَضَمّنَهُ الخبر من معنى "الاكتفاء" لأنّك إذا قلت "كَفَى اللهُ" أو "كفاك زيدٌ" فإنما تُرِيدُ أن يَكْتَفِي هو به"[٢]. أمّا إذا تَضَمّنَ الفعلُ معنى فعلٍ آخرَ مُتَعَدٍّ بغيرِ حرفِ الجرّ، فيسقطُ حرف الجر من أجله"[٣]، نحو: "نَصَحْتُ لزيدٍ" و"شَكَرْتُ له"، فالمفعولُ هنا محذوفٌ، والفعلُ واصلٌ إلى ما بعده بحرفِ الجر[٤]، لكنهم يقولون: "نَصَحْتُ زيدًا"، لأنّ النّصيحةَ هنا تَضَمّنَت معنى الإرشاد، فكأنّهم قالوا: "أَرْشَدْتَ زيدًا"، وكذلك "شَكَرْتُ" إذ تَضَمّنَتْ معنى الحمدِ والمدحِ، فكأنّه قد قيل: "حَمَدْتُ زيدًا ومَدَحْتُه".

والأصلُ في الفعلِ (اختار) وجودُ حرفِ الجرّ وهو(من) نحو: "اخْتَرْتُ الرّجالَ زيدًا"؛ لأنّ المعنى إخراجُ شيءٍ من شيء، وإنّما حُذِفَ لِتَضْمِينِ الفعلِ معنى فعلٍ

---

(١) سورة النساء، آية (٧٩).

(٢) السهيلي- نتائج الفكر، ص٣٥٥.

(٣) المصدر السابق، ص٣٥٢.وذلك لأن نصحت مأخوذ من:نصحت الثوب: أصلحته، وضم بعضه إلى بعض ثم استعير في الرأي فقالوا:نصحت له رأيه،وشكرت في الأصل من "شكر بطنه"إذا امتلأت والأصل شكرت لزيد فعله " انظر:نتائج الفكر، ص٣٢٥ .

آخرَ متعدٍّ، كأنك حين قلت: "اخْتَرْتُ الرجالَ" أردت: نَخَلْتُ الرّجالَ ونَقَدْتَهم فَأَخَـذْتَ منهم زيدًا"[١].

ويمكنُ أن "تؤدّي كلمةٌ مؤدّى كلمتين"[٢]، فيؤدّي الفعلُ معنى الفعلين معا، وذلك نحو قوله تعالى:(ولا تَعْدُ عَيْنَاكَ عنهم)[٣]، فيرجعُ معناها إلى قولك:"ولا تَقْتَحِم عَيْنَاكَ مُجَاوِزَتَيْنِ إلى غيرهم"[٤].

ويُعبَّرُ بالفعلِ عن أمورٍ تتجاوزُ دلالته الوصفيّة، ومنها[٥]:

١- مُشارفَتُه، في نحو قوله تعالى:(وإذا طَلَّقْتُمُ النّساءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنّ فَأَمْسِـكُوهُن)[٦]، أي فَشَارَفْنَ انْقِضَاءَ العدة؛ لأنّه إذا مَضَتِ العدّةُ فلا إمساك.

---

(١) قال السهيلي:"والحكمة في ذلك أن المعنى الذي منه أجله حذف حرف الجر هو معنى غير لفظ، فلم يقـو على حذف الجر إلا بعد اتصاله به وقربه منه، ولوجه آخر أيضا، وهو أن القليل الذي اختير من الكثيـر إذا كان مما يتبعض ثم ولي الفعل الذي هو"اخترت" يوهم أنه مختار منه أيضا، لأن كل ما يتبعض يجوز أن يختار منه وأن يختار، فألزموه التأخير، وقدموا الاسم المختار منه. وليس حكم هذا قولـك:"اختـرت فرسا الخيل" لأن الفرس اسم جنس قد يتبعض مثله ويختار منه، و"زيد"من حيث كان اسما يتبعض ومـن حيث كان "زيد" أي:اسما علما بعينه لا يتبعض"نتائج الفكر، ص٣٣١.

(٢) ابن هشام- مغني اللبيب، ص٨٩٧.

(٣) سورة الكهف، آية(٢٨).

(٤) ابن هشام-مغني اللبيب، ص٨٩٨، انظر الزمخشري _الكشاف، ج٣، ص٥٨١.

(٥) انظر: ابن هشام _ مغني اللبيب، ص ٩٠٢-٩٠٥.

(٦) سورة البقرة، آية (٢٣١).

٢- إرَادَتُه، نحو: (وكَم مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاها فَجَاءَها بَأْسُنَا)[١]، أي: أَرَدْنَا إِهْلاكَهـــا، إذ أنّ ظاهرُ الآيةِ أنّ مَجِيءَ البَأْسِ بعد الإهلاكِ، معَ أنّ البأْسَ يَحصُلُ قبل الإهلاك.

٣- القُدْرَةُ عليه، نحو قوله تعالى: (وَعْدًا علينا إنّا كُنّا فاعلين)[٢]، أي: قادرين على الإعادة، وأصلُ ذلك أنّ الفعلَ يَتَسَبّبُ عن الإرادةِ والقدرةِ، وهم يقيمون السّبَبَ مقامَ المُسَبّبِ وبالعكس[٣].

---

(١) سورة الأعراف، آية(٤).

(٢) سورة الأنبياء، آية(١٠٤).

(٣) ابن هشام _ مغني اللبيب، ص ٤٠٩.

الفصل الثالث

الفعل في دراسات المحدثين

مدخل

كان تناولُ القدماءِ للفعلِ مبنياً على أساسِ وضعِ الضوابطِ التي تعينُ على تعلمِ اللغةِ العربيةِ والنطقِ بها على وجهٍ صحيحٍ خالٍ من اللحنِ، وقد قسّموا بمقتضى ذلك الفعل، ووضعوا إشاراتٍ لكلِّ قسمٍ، وانْبَثَقَت دراستُهم للفعلِ من صيغَتِه، وليس من دلالَتِه على الزَّمنِ، ومدى الفُروقِ الزمَنيَّةِ الدقيقةِ في دَلالةِ كلِّ فعلٍ على زمنٍ مُعينٍ سواء من خلالِ الصيغةِ أو من خلالِ الأدواتِ أو الأفعالِ الناقصةِ، أو أفعالَ الشروعِ والمقاربةِ الداخلة على الفعل، أو من خلالهما معاً، وإنْ أشاروا إلى ذلك عن طريقِ دِرَاسةِ الأَدَواتِ على حِدَة، وقد أَلَّفَ بعضهم في ذلك كُتُباً مُختصة[١]، ومنهم من عرضَ لتغيّر دَلالة الفعل وزمنه في تفسيرِ القرآن الكريم، وفي كتبِ القراءات القرآنية. فكان النحوُ لا يتعدّى وظيفتَهُ الناحيةَ التحليليةَ التي تدورُ في فلكِ اللفظةِ ومحلِّ الجملةِ من الإعراب[٢].

---

(١) كالرماني (ت٣٨٤هـ) في كتابه " معاني الحروف"، والهروي (ت٤١٥هـ) في كتابه: "الأزهية في علم الحروف"، وقد عقد ابن هشام (ت٧٦١هـ) جزءاً من كتابه "مغني اللبيب" يتعلق بالأدوات واختصاصها ودورها السياقي في تغيير دلالة الفعل وزمنه، وتبعه في ذلك المرادي (ت٧٤٩هـ) في كتابه: "الجني الداني في حروف المعاني" للغرض نفسه.

(٢) علي جابر المنصوري- الدلالة والزمنية، ص١٠.

فقد حدّه سيبويه بأنه: "أَمْثِلَةٌ أُخِذَت مِن لَفْظِ أَحْدَاثِ الأَسْماءِ، وَبُنِيَت لِما مَضَى، ولِما يَكُونُ ولَم يَقَع، ومَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِع"(١).

ونجدُ في تقسيمِ سيبويه هذا نوعين من التقسيم:

١. لفظيّ معروفٌ لدينا الآن وهو تقسيمُ الأفعال من حيثُ الصيغ الشكلية إلى ماض ومضارع وأمر.

٢. معنويّ يعني الماضي والمستقبل (الذي يشملُ المضارعَ والأمرَ بصيغتِهِ) والدائمُ (الذي يُقْصَدُ به اسمُ الفاعلِ ويعني الحالُ المستمرُّ إلى المستقبلِ)(٢).

وقد قسَّمه الكوفيون باعتبارِ دَلالتِهِ الزَّمانيّة إلى ماضٍ ومستقبلٍ ودائم. والمتأملُ فيما تقدم يرى أنّ النحاةَ ربطوا الفعلَ بالصيغِ الزمنيةِ الثلاث شكلاً ومعنى كما ربطوهُ بالحدثِ والمكان، فقد كان سيبويه يرى أنّ الفعلَ يتعدّى إلى المصدرِ وإلى المكانِ وإلى الزمان(٣).

وهكذا يتحدَّدُ المفهومُ الصرفيّ للزمنِ بأنْ تُعبِّرَ الصيغةُ عن زمانٍ ما في مجالها

---

(١) سيبويه- الكتاب، ج١، ص١٢.

(٢) المنصوري- الدلالة الزمنية، ص٣١.

(٣) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٣٤-٣٧.

الإفراديّ وتستمرّ في التعبيرِ عنه هو في مجالها التركيبيّ[١].

فعندما نظرَ النُحاةُ العربُ في مَعْنَى الزَّمنِ في اللغةِ العربيةِ، كان من السَّهْلِ عليهم أن يُحَدِّدُوا الزَّمَنَ الصَّرْفِيّ، فَقَسَّموا الأَفْعَالَ بِحَسَبِهِ إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ، ثم جَعَلُوا هذه الدَّلالاتِ الزَّمَنِيّةِ الصَّرْفِيَّةِ نِظَاماً زَمَنِيّاً، وَفَرَضُوا تَطْبِيقَها على صيغِ الأفعالِ من السِّياقِ كما يبدو من تَسْمِيَةِ الماضي ماضياً حتى حين يكون معناهُ في السياقِ الاسْتِقْبَال[٢].

كما رَأَوا أنّ "حُكْمَ الأفْعالِ أن تَأْتِيَ كلها بلفظٍ واحدٍ لأَنّها لمعنى واحد غيرَ أنّه لما كان الغَرَضُ في صناعَتِها أنْ تُفِيدَ أَزْمِنَتُها، خُولِفَ بين مُثُلِهَا"[٣].

ولم ينظر النحاةُ فيما صَدَرَ عنهم من مَباحثَ إلى قرائنَ زَمَنِيَّةٍ مَحْضَةٍ، بل قَدَّمُوها بِوَصْفِها أَدَوَاتٍ تُؤَدِّي وَظائفَ مُعَيَّنَةً. وبَرَزَ هذا في "كان وأخواتها"، فلم يَشْغَلِ النُحاةُ ائتلافَها مع الصِّيَغِ الفِعْلِيَّةِ على الرّغْمِ من أَنّهم جَعَلُوا وَظِيفَتَها زَمَنِيَّةً،وقَدْ قالَ سِيبَوَيْه:

---

(١) مالك المطلبي- الزمن واللغة، ص٢٥.

(٢) تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٤٢.

(٣) ابن جني- الخصائص، ج٣، ص٣٣١.

" وأدخلت كانَ لِتجعل ذلِكَ فِيما مَضَى"[١].

وأمّا انْحِرَافُ الصِّيَغِ في التَّعْبِيرِ عن دَلالَتِها الزَّمَنِيّةِ الصّرفيّةِ عندما تَتَحَوَّلُ إلـــى السِّيَاقِ فقد أَجَابُوا عنه كُلٌّ في مَوْضِعِهِ، ولم يَجِدُوا في ذلك نَقْضًا لِطَبِيعَةِ الزَّمَنِ في العَرَبِيَّةِ، بَلْ لم يَجِدُوا أَنّه حتى عندما تَطْرَأُ عليه هذه التَّغَيُّراتُ ذو طبيعةٍ تعدُّدِيّة[٢].

---

(١) سيبويه- الكتاب، ج١، ص٤٥.

(٢) مالك المطلبي- الزمن واللغة، ص٣١.

زمان الفعل

ذَكَرْنا أَنّ النُّحاةُ جَعَلُوا زَمَنَ الفِعْلِ ثلاثةَ أنواعٍ، هي: الماضي والحاضرُ والمستقبلُ، تِبْعًا لِتَقْسِيمِ الزّمَان؛ يَقولُ ابنُ يعيش: "لمّا كانت الأَفْعَالُ مُسَاوِقَةً للزَّمَانِ، والزَّمَانُ مِن مُقَوِّماتِ الأَفْعَال تُوجَدُ عِنْدَ وُجُودِهِ وتَنْعَدِمُ عِنْدَ عَدَمِهِ، انْقَسَمَتْ بانْقِسَامِ الزَّمَانِ، ولمّا كان الزَّمَانُ ثلاثةً: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ... كانت الأَفْعَالُ كذلك ماضٍ، ومُستَقْبَلٌ، وحاضِرٌ"(١)، فَحَصَرُوهُ في ثَلاثِ صِيَغٍ هي: (فَعَلَ،ويَفْعَلُ،وافْعَلْ)، ورَبَطُوا رَبْطاً وَثِيقاً بين الصِّيغَةِ الفِعْلِيَّةِ والزَّمَنِ، فـ(فَعَلَ) للحاضرِ والمُسْتَقْبَلِ و(افْعَلْ) صِيغَةٌ لِطَلَبِ حُصُولُ الفِعْلِ، وتَقْتَرِنُ غَالِباً بالمُسْتَقْبَلِ غير المُحَدَّد(٢).

وقد انْقَسَمَ المُحْدَثُون والمُسْتَشْرِقُون فِي دَلالَةِ الفِعلِ الزَّمَنِيَّةِ إلى فَرِيقَيْن؛ فالفَرِيقُ الأَوَّلُ منهم يَرَى أنّ النُّحاةَ لم يَتَبَيَّنُوا معنى الجِهَةِ في الزَّمَنِ، وإعرابَ العربيّةِ عن دقائقِ اللُّغةِ عن طريقِ التَّركِيب بين الأدواتِ والأفعال، لأنّهم " لم يُحِيطُوا بأنواعِ

---

(١) ابن يعيش _ شرح المفصل، ج٤، ص٢٠٧.

(٢) انظر: ابراهيم السامرائي _ الفعل زمانه وأبنيته، ص٢١، مهدي المخزومي _ في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ١٢٠.

الزَّمنِ، وأساليبِ الدَّلالَةِ عليه بدقةٍ، فهو يُدلُّ عليه بالفعلِ والفعل، وبالفعلِ والاسم، وبالحرفِ والفعل، فلم يُطيلوا النَّظَرَ في هذه الصِّيَغِ المُركَّبَةِ؛ بِسَبَبِ عَدَمِ عِنَايَتِهِم الكافية بِفِكْرَةِ إعراب الفعل عن الزَّمنِ، التي قد تَرْجِعُ إلى أَنّها تَتَّصِلُ بالمعنى أكثر من اتِّصالِها بالشكل"(١)، ويُعَلِّلُ هؤلاء بأنّ النُّحاةَ انْشَغَلُوا بأشياءَ أُخرى منها: مسألةُ العملِ، ومسألةُ الإعرابِ(٢)، ويذهبُ الفريقُ الآخرُ إلى أنّ النُّحاةَ لم يُغفلوا هذه الجوانبَ من الدرسِ النّحْوِيّ، لكنّهم " تَعَرّضُوا لها في مجالاتٍ لا تَنْتَظِمُ مَنْهَجًا ولا تُشَكِّلُ ظاهرةً بارزةً مُنْتَظِمَةً"(٣)، فليست العربيةُ فَقِيرَةً في الدَّلالاتِ على الأَزْمِنَةِ الدَّقِيقَةِ التي تُعَبِّرُ عن تَدَرُّجٍ في الأبعادِ الزّمنيّةِ، لكنّها تُفصحُ عن ذلك من خلال السِّياق، أو ظُرُوف الكلامِ والقولِ، وارتِباطها بالأدواتِ والظروفِ الحاليةِ هي التي تُعيّنُ الدَّلالةَ الزَّمَنِيَّةَ، فنجدُ صِيَغًا شاملةً لأبعادِ الماضي وأخرى متدرجةً من الماضي القريبِ إلى البعيدِ، ومثل ذلك في الحاضر والمستقبل "ولا بُدَّ من الاستِعانَةِ في ذلك

---

(١) مصطفى جطل _ جهات زمن الفعل، مجلة بحوث جامعة حلب، ع ٨، ١٩٨٩، ص١٦٣.

(٢) انظر: إبراهيم السامرائي _ الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٥.

(٣) جابر المنصوري _ الدلالة الزمنية، ص ٣٦.

بالقرائنَ الموجودةِ في الكلام"[١]، مثل قوله تعالى: (ونُفِخَ فِي الصُّورِ)[٢]، لأنّ المعنى يَدُلُّ على ما يُستَقْبَلُ من الزَّمانِ، لأنّه مُرتَبطٌ ذِهْنِياً بيومِ القيامةِ[٣]. ونحو قولك: "خالدٌ ابنُ الوليد يدركُ خُططَ الأعداءِ"، فإنّ ذلك يعني أنّ خالداً، رضي الله عنه، كان قد أدركَ ما خطَّطَ الأعداءُ في الماضي فأدَّى إلى انتصارِه في المعاركِ.

فدَلالةُ الجُمَلِ على أبعادٍ زمنيةٍ معينةٍ تُحَدِّدُ وُجودَ هذه الأدواتِ لتَدُلَّ على الوظائف الزمنيةِ من خلالِ السِّياقِ، إذ ترتبطُ بالجُمَلِ لِتُعَبِّرَ عن الزمنِ تعبيرًا يختلفُ تَحْدِيدًا وتَخْصِيصًا عما يُعَبِّرُ عنه بِنَاءُ الفِعلِ المُفرَدِ وَحْدَه"[٤]. فإذا قلنا: " قامتِ الصلاةُ" فإنها تعني أنها قامتْ في الزمنِ الماضي غيرِ المحدَّدِ قُرْبًا وَبُعْدًا، أما قولنا: " قَدْ قامَتِ الصَّلاةُ" فإنَّها تَعْنِي أنّها قامَتْ في الماضي القريبِ إلى لَحْظَةِ الكلام.

وقد تَأَثَّرَ الفريقُ الأولُ فيما ذهبوا إليه من نقصِ دَلالةِ الفِعلِ على الزمنِ بآراءِ بعضِ المشتسرقين بأن اللغات الساميَّةَ ناقصةُ الدَّلالَةِ على الزمنِ، ومنها اللغةُ

---

(١) محمد حسين آل ياسين _ أبحاث في تاريخ العربية، ص ٤٦.

(٢) سورة الكهف، آية(٩٩).

(٣) جابر المنصوري _ الدلالة الزمنية، ص٤١.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٩.

العربيةُ، ولكنّهم في ذلك لم ينطلقوا عن نظرٍ دقيقٍ فأحدهم يقول: "إنَّ الدارسَ الـذي تعوَّدَ سلوكَ الفعلِ في الفرنسيةِ يَتِيهُ أَمامَ وَضْعِ الفِعلِ العربيّ"(١)، يُشْعِرُنا بأنّهُ لم يكنْ مُحِيطًا باللغةِ العربيةِ ودَلالة أَفعالِها على الزمنِ، وهذا يعني أنّهم" يَدْخُلُونَ إلى اللغـةِ العربيةِ من مَداخِلِهم لِلُغاتِهم"(٢).

وهم عندما" يُعِيبُون الأجروميّة العربيّة لأنّها تَقْصُرُ الزمنَ الفعليَّ على ثلاثـةِ أنواعٍ فقط، فلا يوجدُ مثلا الماضي الاستمراريّ، والماضي المنقطع، فهم واهمون"(٣) فالحقيقةُ أن هذا النوع موجودٌ في لغتنا غيرَ أنَّ النحويين لم يَتَّخِذُوا لـه اصـطلاحًا بِعَيْنِه(٤).

أما الفريقُ الآخرُ فقد تأثَّرَ بمن أَنْصفَ العربيةَ مـن المستشـرقين، فقـد نـوَّهَ براجشتراسر بِغِنَى الدَّلالةِ الفعليةِ على الزمنِ في العربيةِ، فقال: " فكُلُّ هـذا يُنَـوِّعُ معانيَ الفعلِ تنوعًا أكثرَ بكثيرٍ مما يوجدُ في أيَّةِ لغةٍ كانت من سائرِ اللغاتِ الساميةِ،

---

(١) هنري فليش _ العربية الفصحى، ص ١٣٦.

(٢) إسماعيل عمايرة _ خصائص العربية، ص ٣٤.

(٣) مصطفى جطل _ جهات زمن الفعل، مجلة بحوث جامعة حلب، ع ٨، ١٩٨٦، ص١٦٤.

(٤) عباس العقاد _ الزمن في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ع ١٤، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٤٩.

قريبا من غِنَى الفعلِ اليونانيّ والغربيّ"[١].

وهو بهذا القول يتجاوزُ عن أنْ يكونَ مفهومُ الزَّمنِ في العربيةِ محصورًا فيما عُرِفُ باسم: الفعل الماضي والفعل المضارع، فَنَعَتَ العربيةَ أنَّها أَغْنَى مِنْهُمـا (أي من اللغاتِ الأوروبّيّةِ واليونانيةِ) في بعضِ الأشياءَ، من حيثُ الوفاءُ بحاجاتِ التعبيرِ عن الزمن[٢].فقال:"فاللغةُ العربيةُ أكملُ اللغاتِ الساميّةِ وأتمّها في هـذا البـاب، أي بابُ معاني الفعلِ الوقتيّةِ وغيرها"[٣].

ويرى الدكتور تمّام حسان أنّ النظامَ الزمنيّ في العربيّةِ مُفَصّلٌ وثَـرِيّ، وأنّ النُّحاةَ أَهْمَلُوهُ لانْشِغَالِهِم بالزَّمَنِ الصَّرْفيّ عن الزَّمَنِ النَّحْوِي[٤]. فالزَّمَنُ في الجُمْلَـةِ العربيّةِ يأتي على مُستَوَيَيْن: صرْفِيّ ونحْوِيّ، "على المُستَوى الصَّرْفيّ مـن شـكلِ الصّيغةِ، وعلى المستوى النّحويّ من مَجْرَى السياق"[٥]. فدَلالَةُ الفعلِ علـى الـزّمَنِ استنادًا إلى المستَوى الصّرْفِيّ تَتّضِحُ عن طَرِيقِ وَظِيفةِ الصّيغةِ المُفْرَدَةِ، أمّا دَلالَتُهُ

---

(١) براجشتراسر _ التطور النحوي، ص ٨٩-٩٠.

(٢) إسماعيل عمايرة _ خصائص العربية، ص ٣٥.

(٣) براجشتراسر _ التطور النحوي، ص ٩٠.

(٤) تمام حسان _ الأصول، ص ٦.

(٥) تمام حسان _ اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٤.

من خلالِ المُستَوى النّحْوِيّ فلأنّ الزّمَنَ في النّحو وَظِيفَةٌ من خلالِ السِّياقِ بما تُحَدِّدُهُ القرائنُ المُرتَبِطَةِ به بِتَدَرُّجِ الزّمَنِ بدقّةٍ "فالأفعالُ صِيَغٌ وأَلْفَاظٌ تَدُلُّ على زمنٍ ما هُو جُزءٌ مِنْ مَعْنَى الصِّيغَةِ لا على زَمَنٍ مُعَيَّنٍ، وأنّ السِّياقَ أو الظُّرُوفَ القَوْلِيَّةَ بِقَرائِنِها اللفظِيّةِ والحاليّةِ هي وحدها التي تُعَيّنُ الدَّلالةَ الزمنيَّةَ وتُرَشِّحُها لزمنٍ معين"[١]. وهو مادةٌ غيرُ مستقرَّةٍ في بِنْيَةِ العربِيَّةِ، ويكونُ مَعْلُومًا بِالدَّلالَةِ التي تَنُصُّ عليه من خلالِ معنى المفردةِ المُعْجَمِيّ والمَعْنَى الزَّمَنِيّ الذي يَتَرَشَّحُ عن التَّرْكِيبِ والمَعْنَى الذي يَشْتَمِلُ على سِيَاقِ الحالِ[١]. فالعَرَبِيَّةُ غَنِيَّةٌ بالزَّمَنِ في أَساليبِها العامّةِ، أي في نِظَامِها الدَّلالِيّ، وهو ما يُمْكِنُ أَنْ نُطْلِقَ عليهِ الزَّمَنَ الدَّلالِيّ.

---

(١) فاضل الساقي _ الزمن الصرفي والزمن النحوي، مجلة الضاد، ج ٢، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣٧.

(٢) مالك المطلبي _ اللغة والزمن، ص ٢٢.

أولا: الزمن الصرفي

لا يَأْتِي الفِعلُ في الجُملةِ إلا والزَّمنُ جُزءٌ من معناه، ومعنى مَجيء الزَّمنِ في الفعلِ أنَّ الحَدَثَ الذّي يَتَضَمَّنُهُ يسري في أَحدِ الأوقات[١]، ودَلالةُ الفعلِ على الحدثِ والزَّمنِ هو المعنى الصرفيُّ وهو الوظيفةُ الصَّرفيّة؛ فالزّمنُ فيه زمنٌ صرفيّ وهو وظيفةٌ صرفيّةٌ، إذ هو والحدثُ جزءٌ من صيغةِ الفعلِ، فإذا دلَّتْ صيغةُ الماضي على وقوعِ الحدثِ في الزّمنِ الماضي، أو دلَّت صيغةُ المضارعِ على وقوعِ الحدثِ في زمنِ الحال أو المستقبل كان الزمنُ فيهما زمنًا صرفيًا وتكون الدَّلالةُ على ذلك الزمنِ من وظيفةِ الصيغةِ. فالنظامُ الصرفيّ يقدِّم إلى السّياقِ قوالبَ تحملُ إليه سماتِها الدّلالية[٢]. فصيغةُ (فَعَلَ) تشيرُ إلى الزمنِ الماضي، وصيغةُ (يَفْعَلُ) تشيرُ إلى الزمنِ الحاضرِ والمستقبلِ، فدَلالةُ الصّيَغِ الصّرفِيّةِ على الزمنِ خارجَ السياقِ هي ذاتُها داخلَ السّياق. فالنّحاةُ رَأَوا أنّ بِنْيَةَ العربيّةِ تَنْطَوِي على زمنٍ ذي طبيعةٍ صرفيةٍ، فجعلوا الخلافَ بين مُثُلِ الأفعالِ أو أشكالها الصّرفيةِ مُفسِّراً لاختلافِ الزمنِ،

---

(١) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص ١.

(٢) مالك المطلبي _ اللغة والزمن، ص٢٤.

واستمرّ هذا التّفسيرُ داخلَ السّياقِ بالرّغمِ من اضطرابِ الصّيَغِ في تَعْبِيرِها عن الزّمَن،وأَلْجَأَهُم ذلك إلى مَشاكلَ في التّطبيقِ حين واجهَتْهُم أمثلةٌ تَستَعْصِي على ذلك.

وجعلَ بعضُ الباحثين بِنْيَةَ الفعلِ تتضمّنُ زمناً من جهةِ الصّيغةِ وأقسامًا زمنيةً من جهةِ شكلِ الصيغةِ وحدثًا من جهةِ مادةِ الاشتقاق[١]، فَبِنْيَةُ الفعلِ تتضمَّنُ حدثًا زمنيًّا مُعيّناً. ومنهم من رفضَ ذلك، فـ "رفضَ دلالةَ شكلِ الصِّيغةِ الفعليةِ على زمنٍ معيّنٍ في المستوى الصرفيّ وتنظيمُ دلالتِها عليها في المستوى النّحوي[٢]، وذلك برفضِ كونِ الصّيغة ذاتها دالة على الزمنِ لأنّها ربما تدلُّ على الزمنِ أو لا تدلُّ عليه في الاستعمال، نحو: "لا أَفْعَلُهُ مَا لاحَ بَرْقٌ وَمَا طَارَ طَائِرٌ" فيقول السّيوطي: "لأنّهم يُريدُونَ الحَدَثَ مُخْبَرًا عنه على الإطْلاقِ من غير تَعَرُّضٍ لِزَمان"[٣].

وقد دعا الدكتور إبراهيم أنيس إلى "دراسةِ أساليبَ الصيغِ مستقلةً عن الفكرةِ الزمنية"[٤]، وأشارَ الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ الفعلَ الذي يلي أدواتِ الشرطِ

---

(١) المصدر السابق، ص ٦١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) السيوطي _ الأشباه والنظائر، ج١، ص٦٠.

(٤) مالك المطلبي _ اللغة والزمن، ص ٦٢، نقلا عن:إبراهيم أنيس _ من أسرار اللغة، ص ١٧٢.

خلْوٌ من الدَّلالةِ على الزمانِ سواءً كان على يَفْعَلُ أو على فَعَلَ"[١].

وقد مَيَّزَ الباحثون المعاصرون بين التَّمامِ واللاتَمامِ في الأفعالِ، فَنَعَتُوا الأوَّلَ بالمُنْقَطِعِ، والثاني بِالمُستَمِرِ. فصيغةُ (فَعَلَ) تشيرُ إلى تَمامِ انتهاءِ الحدثِ إذا فَرِغَت من الزَّمن، وعلى تمامِ انتهاءِ الحدثِ في الزَّمنِ الماضي إذا دلّت على زمن، ومثالُ ذلك الأفعال: "حَفِظَ" و"صَحِبَ" و"رَعَى" أفعالٌ مُفْرَغَةٌ من الزَّمَنِ قُصِدَ منها شعورٌ بِقوّةِ الأملِ في الاستجابةِ، أمّا الزّمنُ فمصدره معنى التراكيب الذي هو معلقٌ بالبداهةِ بالاستقبال[٢]. وكذلك صيغةُ المضارع (يَفْعَلُ) تنطوي على دَلالةِ التَّجَدُّدِ بوصفها فِعْلا، ومن دَلالاتِ هذه الصيغة التَّردُّدُ، والاستِحْضار، والاستِمرارِ" والتَّعبيرِ عن الحقائقِ والعادات[٣]، فهو يدلُّ على التَّمامِ، والتَّجدُّدِ، والاستمرار.

فالصيغُ الفعليةُ دالةٌ زمنيةٌ أو غيرُ زمنيةٍ بحسبِ السِّياقِ الذي تشغلُه، "ووقوعُ الصيغِ المُتغايرَةِ في مستوىً تركيبي واحدٍ يعني تفريغَ صيغةٍ ما من الزمن"[٤]، وفي مثل

---

(١) مهدي المخزومي _ في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص٢٩٩.

(٢) عباس العقاد _ الزمن في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ع ١٤، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٤١.

(٣) مهدي المخزومي _ في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص١٥٧.

(٤) مالك المطلبي _ اللغة والزمن، ص ٧١.

ذلك من الخطأ إسنادُ الزمنِ إلى الصّيغِ وكأنّها شكلٌ زمنيّا، لأنّ الزّمنَ يُكتَسبُ من قرائنَ السّياقِ اللّفظيّةِ والمعنَويّةِ نحو قوله تعالى: (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَـــةِ فَـــأَوْرَدَهُمُ النّارَ)[١]، فيوم القيامةِ، والنّارُ إشاراتٌ تدلُّ على أنّ الـــزّمنَ هـــو المســـتقبلُ، أمّـــا المضارعُ "يَقْدُمُ" فهو مفْرَغٌ من الزّمَنِ يُؤدّي معنى استحضارَ صورةِ حدثِه وهو تَقَدُّمُ فرعونَ قومَه يومَ القيامةِ، وكذا الفعلُ "أَوْرَدَ" فعلٌ تامٌّ أي يؤدّي معنى القطعِ والتأكيدِ بوقوعِ الحدثِ وليس يعني وقوعَه في سياقِ زمنِ المستقبلِ أنّه يُعبِّرُ عنه، " فالأمورُ المستقبلةُ لمّا كانت في أخبارِ الله مُتَيَقَّنَةً مقطوعًا بها عُبِّرَ عنها بلفظِ الماضي"[٢]. ولو كان الزمنُ مقصودًا إليه من الصيغةِ لما احتِيجَ إلى شكلِ الماضي أو شكلِ الحاضر.

أما صيغةُ فعل الأمر (افْعَلْ) فتفيدُ الطلبَ المحض، وتُستعملُ للأحداثِ المضمونة فورًا، لكنّها لا تدلُّ على زمانٍ صرفي أو نحوي فهو"صيغةُ إنشاءِ طلبيّ يُقْصَدُ به إلى طلبِ القيامِ بالفعلِ، وهو بالبداهةِ خالٍ من معنى الـــزمنِ، لأنّـــه لـــيس بخبرٍ، وإنّما يكونُ معنى الزمنِ في الخبر[٣].

---

(١) سورة هود، آية(٩٨).

(٢) المرادي _ الجنى الداني، ص ٢١٢.

(٣) عبد الستار الجواري _ نحو الفعل، ص ٣٠.

ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أنّ فعلَ الأمرِ طلبٌ وهو حدثٌ كسائرِ الأفعالِ غيرَ أنّ دلالتَهُ الزمنيةِ غيرُ واضحةٍ، لأنّ الحدثَ هنا لطلبٍ غيرَ واقعٍ إلا بعدَ زمانِ التكلُّمِ وربّما لا يقعُ حدثٌ من الأحداث(١).

فهذه الصيغةُ تُنُوسِيَ منها معنى الزمنِ، فالزمنُ يُتَصوَّرُ في الاستجابةِ الفعليـــةِ لذلك الطلب.

(١) إبراهيم السامرائي _ الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١-٢٢.

ثانيا: الزمن النحوي

رفضَ البَحثُ المُعاصِرُ أنْ تَجرِي مَقُولةُ الزّمانِ "متى" على الفِعلِ بلا مُراعاةِ لاستِعمالِهِ، ولا يَجوزُ تَخصِيصُ الفعلِ الماضي بالدَّلالةِ على الزَّمانِ الماضي الفلسفيّ، أو تَخصيصُ المضارعِ بالدَّلالةِ على الزَّمنِ الحاضرِ والمستقبلِ، أو تّخصيصُ الأمرِ بالدَّلالةِ على زمنِ التَّكلّمِ كما فعلَ النّحاةُ القدماء، فواقعُ الحالِ يُشيرُ إلى أنّه ليس كلّ ماضي الصيغةِ يدلُّ على ماضٍ في الزّمنِ، وليس كلّ مضارع الصيغةِ يدلُّ على الحالِ والمستقبلِ، " والسّياقُ هو القرينةُ الكبرى التي تُحدّدُ المعنى الزّمنيّ في استخدامِ الأفعال"(١).

وقد حاولَ الباحثون المعاصرون تنظيمَ فصيلةِ الزّمنِ على أساسٍ نحويّ، ونفي الزمنِ الصرفيّ عنها، والنظرَ إلى التّصريفِ الفعليّ من جهةِ حَدَثِهِ اللازمنيّ تارةً ومن جهةِ حَدَثِه الزمنيّ تارةً أخرى(٢).

فإذا دلّت صيغةُ الفعلِ (فَعَلَ) الماضي على وقوعِ الحدثِ في الحالِ أو المستقبلِ في

---

(١) فاضل الساقي _ الزمن الصرفي والزمن النحوي، مجلة الضاد، ج ٢، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣٧.

(٢) مالك المطلبي _ اللغة والزمن، ص ٨٣.

السّياقِ، أو أنْ تَدلَّ صيغةُ المضارعِ على وقوعِ الحدثِ في الماضي بقرينةِ السّياقِ؛ كان الزمنُ نحويًا لأنّهُ حينئذٍ وظيفةُ السياقِ وليس وظيفةَ الصيغةِ.

فالزمنُ النحويّ يتحدّدُ بنوعِ الصّيغةِ الزّمنيةِ في نوعِ الجملةِ التي تَتدَرِجُ فيها تلك الصيغة[١].

وكانت ملاحظاتُ براجشتراسر حولَ تميُّزِ اللغةِ العربيّةِ في تَخْصيصِ معاني أبنيةِ الفعلِ وتنوّعِها بواسطةِ اقترانِها بالأدواتِ نحو: "قد فَعَلَ"، و"قد يَفْعَلُ"، و"سَيَفْعَلُ"...إلخ، أو بِتَقْديمِ فِعْلُ "كان" على اختلافِ الصّيغةِ نحو: "كان قد فَعَلَ"، و"كان يَفْعَلُ"، و"سيكون قد فَعَلَ"...إلخ.

ومُجْمَلُ تَحليلاتِهِ تَستَنِدُ إلى ما يُسمى بـ"الصّيغِ المركّبَة"[٢].

فالنّحاةُ دَرَسُوا الدّلالةَ الزمنيةَ من خلالِ أبنيةِ الأفعالِ الثلاثة، وما تفرّعَ عن هذه الأبنيةِ، وما اشتملَت عليه من دَلالاتٍ تناولوها في مباحثِهم الصرفيّةِ، فوقعوا في الاضطرابِ المَنْهَجِيّ، "فلو أنّهم لم يُلصِقوا بالبناءِ الفعليّ دلالةً زمنيةً حتى يدخلَ

---

(١) المصدر السابق، ص١٠٢.

(٢)مالك المطلبي _ الزمن واللغة، ص ١٠٠.

السياقَ لتَفَادوا ذلك، ولو أنّهم جعلوا البحثَ يتمّ في الأفعالِ بوصفها أبنية مع ملاحظة ما تدلّ عليه ومنها الدلالة الزمنية، ثم يتمّ البحثُ في هذه الأفعال بوصفها أبنيةً مستعملةً، وما خالفَ دلالةَ الفعلِ على زمنِهِ الصّرفيّ يرجعُ إلى مبدأ (عارضِ يَعرضُ) وهو عارضٌ نحويّ، لأنّ الأبنيةَ خارجَ الاستعمالِ لا تتعرضُ لعارض[1].

فأشكالُ الصّيغِ الزّمنيةِ في العربيةِ تستطيعُ التعبيرَ عن جميعِ تفريعاتِ الزّمنِ، واستنادًا إلى ذلك ظهرَ منحىً تطبيقيّ ينطوي على صيغٍ ومركباتٍ وقرائنَ ينتظِمُه معيارٌ دلاليٌّ واحدٌ هو معيارُ الزّمنِ من خلالِ دَلالةِ الأبنيةِ والتراكيبَ الزمنيةِ في السّياقِ النّحويّ، وهو ما يُعرف بالجِهَةِ.

---

(١) المصدر السابق، ص ٩٥.

زمن الفعل وجهاته في العربية

لم تَتَعَدَّ مُصْطَلَحاتُ النُّحاةِ في الغالب (الماضي والمضارع والمستقبل والحال والأمر والدائم)، ولم يُعنوا بالجِهاتِ الدَّقيقةِ إلا من خلالِ إعرابِ القرآنِ الكريمِ، فقد " نَظَروا إلى مَقُولَةِ الزّمنِ نَظرةً ضيّقَةً، وذلك لاهتِمامِهِم بالزَّمنِ الصّرْفِيّ وانشغالِهِم عن الزّمنِ النّحْوِيّ السّيَاقِيّ، وكذا اهتمامهم بالشكلِ وإغفالهم المعنى في دراسةِ الفعل"[1].بالرغمِ من أنّ العربيةَ غنيةُ الدّلالاتِ على الزّمنِ، فالجِهَةُ تَخْصِيصٌ لِدَلالةِ الفِعلِ من حيثُ الزّمنِ أو الحدثِ، وهي غيرُ الزّمنِ، وتَتَحقّقُ عن طريق تقييداتٍ من أدواتٍ أو أفعالٍ أو ظروفٍ لِتَقْيِيدِ معنى الزّمنِ في الفعلِ، لِتُفيدُ القربَ، أو البعدَ، أو الاستمرار، أو التجددِ، أو الانقطاع...إلخ، فمن الأدوات: "قد" و"السين" و"سوف" و"لم" و"لن"...إلخ، فنقول: "قد فَعَلَ"، و"سَيَفْعَلُ"، و"سوف يَفْعَلُ"...إلخ.

وأما الأفعال فنحو: "كان وأخواتها"، و"كاد وأخواتها"، فنقول: "كان فَعَلَ"، و"كان قد فَعَلَ"، و"كاد يَفْعَلُ"...إلخ، فتُفِيدُ معنى الجِهَةِ المُحَدِّدَةِ لمعنى الزّمنِ، وإتيانُ هذه

---

(١) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص ٩٦.

الأفعالِ _كما يسميها النحاة_ مؤديةً لوظيفةِ التّعبيرِ عن الجهةِ هو الذي دعانا إلى عدّها أدواتٍ فعلية[١].

أما الظروفُ فهي" تَخصيصٌ للزّمنِ النّحويّ عن طريقِ الاحتواءِ للحدَثِ الواحدِ أو الاقترانِ لحدثَيْن عندما يُعبَّرُ بالصيغةِ الواحدةِ عن أزمنةٍ متعدّدةٍ كالحال والاستقبال[٢]، نحو: "يَفْعَلُ الآن"، و"سَيَفْعَلُ غدًا"...إلخ.

وفي معجمِ لاروس "الجهةُ" هي:" مقولةٌ نحويةٌ تعبّرُ عمّا يُمثّلُهُ الحدثُ المعبَّرُ عنه بالفعلِ أو باسمِ الحدثِ من مدّةِ جريانِهِ أو إنجازِهِ؛ كجهةِ الشّروعِ، والتّعاقُبِ، والحصول... وكانت الأزمنةُ والصيغُ والأفعالُ المساعدةِ الوقتيّةِ مُعَبِّرَةً عن خصائصَ المدلولِ عليهِ بالفعل"[٣].

فجهاتُ الزّمنِ في العربيّةِ تَتَحَدّدُ عن طريقِ اللواصقِ والضّمائمِ التي تُضافُ للفعلِ مشكّلةً ما يُعرفُ بالصيغِ المركبّةِ فتُعربُ عن دقائقِ الزّمن.

---

(١) تمام حسان _ مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤٨.

(٢) تمام حسان _ اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٥٦.

(٣) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص ٧٥، نقلا عن:

Dictionnaire De Linguistique P 53 Et Temp Et Verbe P 109.

أهم أقسام الزمن وما يتفرع عنه من جهات:

١. الماضي وجهاته:

أ- الماضي المطلق :

ويُعرفُ بالبسيطِ أو العاديّ وهو الخالي من الجِهةِ فلم يُشَرْ فيه إلى البُعْـدِ، أو القربِ، أو الاستمرار... إلخ، وهي أقسامُ الجِهةِ فيه.

وهذا النوعُ هو أبسطُ الأنواعِ وأعمّها في الدّلالةِ لخُلُوِّهِ من اللواصق التـــي يَتَحَـدَّدُ بواسطتِها الزّمنُ بدقة، فيَأْتِي على صيغَةِ (فَعَلَ) وتَصْرِيفَاتِها مُجَرّدَةً، نحو: " دَخَلَ الزَّائِرُون"، فيرادُ بها سَرْدُ مُضيّ دُخُولِهِم[١]، دُونَما تحديدٌ لهذا المضيّ. على أنّـــه لا يسلمُ لهذا النوع المضيّ المُطلقِ إلا في الأساليبِ الخَبريّةِ، أما الإنْشائيّةِ و الشّـــرْطيّةِ فلا يَسلَم لُها المُضيّ غالباً[٢]، فقولنا: "أشرقتِ الشّمسُ" بوساطةِ القرينةِ الحاليّةِ يَخرُجُ من (حيّزِ الماضي المطلق إلى جهةِ الماضي التجدّدي[٣].

---

(١) مهدي المخزومي _ في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص١٢٢.

(٢) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٨٢.

(٣) مصطفى جطل _ جهات زمن الفعل، مجلة بحوث جامعة حلب، ع ٨، ١٩٨٦، ص١٦٩.

الماضي، وما زالَ مُستمرًا إلى زمنِ التكلم[١]، نحو: "ما زال المريض يتلقى العلاج"وقد تدلُّ صيغةُ (قد فَعَلَ) على هذا الزّمن، نحو:"قد قامَتِ الصّلاةُ"[٢]، وقد تتوفّرُ قرائن حالية تجعلُ (فَعَلَ) وحدها دالةً على هذا النوعِ، نحو قوله تعالى:"واذْكُرُوا نِعْمَتِيَ التّي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم"[٣]، فمعناها أنّ الإنعامَ وقعَ في الماضي وما زالَ مُستَمرًا إلى الآن[٤].

د- ***الماضي البعيد أو المنقطع:***

وتدلُّ عليه صِيَغٌ عدّة هي: (كان قَدْ فَعَلَ، وكان فَعَلَ، وقَدْ كان فَعَلَ)، نحو:"وكان الله عز وجل قد ألبسه من الجلالة"، وقد فرّق الدكتور تمام حسان بين الصيغتين: "كان فَعَلَ"، و"كان قَدْ فَعَلَ" فعدّ الأولى ماضيًا بعيدًا مُنْقَطِعًا، والثانيةَ ماضيًا قريبًا منقطعًا[٥]، و الفَيْصَلُ في هذا هو النّصوصُ العربيةُ التي تُحَدِّدُ ذلك بسياقاتِها، غير أن الأستاذ حامد عبد القادر يرى أنّ الماضي البعيد يُستَعمل للدّلالةِ

---

(١) مصطفى جطل _ جهات زمن الفعل، مجلة بحوث جامعة حلب، ع ٨، ١٩٨٦، ص١٧٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سورة البقرة، آية (٤٧).

(٤) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص ٨٥.

(٥) انظر: تمام حسان _ اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٥.

ب- *الماضي القريب من الحاضر:*

وتَتِمُّ هذه الدَّلالة في أُسلوبِ الإثْباتِ بإضافةِ "قد" إلى (فَعَلَ)[١]، فالفعلُ الماضي يَحتمِلُ كلَّ جزءٍ من أجزاءِ الماضي، وإذا دَخلتْ عليه (قد) قرّبتهُ من الحال، وانْتَفَى عنه ذلك الاحتمال[٢]، فهو يُشيرُ إلى وقوعِ الحدثِ قبلَ زمنِ التّكلّمِ، نحو: " قَدْ ذَكَرنا وزارَةَ جدّهم أيامَ المنصورِ ونذكر الآن وزارةَ الباقين"، " وقد تدلُّ صيغةُ (قَدْ فَعَلَ) على أنّ الحدثَ ماضٍ بالنسبةِ لفترةٍ ماضيةٍ[٣]، نحو: "جئتُك وقد أَنْجَزْتُ عملي"، وتدلُّ هذه الصيغة في كثيرٍ من الأحيانِ على مجرّدِ الماضي المؤكِّدِ أو المحقِّقِ لوقوعِ الحدثِ الذي يؤدّي وظيفةَ إزالة الشكّ في وقوعه[٤]، نحو قوله تعالى:(لَنْ يُؤْمِنَ من قَوْمِكَ إلا مَنْ قد آمن)[٥].

ج-*الماضي المتصل بالحاضر:*

وتدلّ عليه صيغةُ (ما زالَ يَفْعَلُ)، ويدلُّ هذا الزمنُ على أنّ الفعلَ وقعَ في

---

(١) سيبويه _ الكتاب، ج١، ص٤٥٨.

(٢) الكفوي _ الكليات، ص٢٠٨.

(٣) إبراهيم السامرائي _ الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢٩- ٣٠.

(٤) مهدي المخزومي _ في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ١٥٠.

(٥) سورة هود، آية(٣٦).

على حدوثِ فِعْلٍ قبلَ غيره في الماضي، فيجيءُ الفعلُ الأوّلُ بصيغةِ الماضي البعيد، ويجيءُ الفِعْلُ الثاني بصيغةِ الماضي المطلق، كأنْ تقول:"حينما وصلتُ إلى الدّارِ كان أبي قد خَرَجَ". فهنا فعلان حدثا في الماضي وهما:"وُصولِي إلى الدار" و "خُروجُ أبي منها" وقَدْ وقعَ الفِعلُ الثاني قبلَ الأول؛ فَتُستَعْمَلُ صيغةُ الماضي البعيد للدَّلالةِ على الفعلِ السابق[١].

هـ- *الماضي الاستمراري:*

وهو التعوُّدِي أو التَّجَدُّدِي كذلك، ويأتي على صيغةِ (كان يَفْعَلُ) ونحوها كـ(أَصْبَحَ يَفْعَلُ، وظَلَّ يَفْعَلُ، وأَضْحَى يَفْعَلُ، وأَمْسَى يَفْعَلُ... إلخ) فَيُستعملُ المضارعُ بدلا منَ الماضي.

ومعناها كلّها الاستمرارُ في زمنٍ ماضٍ نحو: "كان النبِيُّ يوصي بمعاملةِ الجارِ بالحسنى"[٢]، وتدُلُّ على ما يجرِي عادةً نحو: " كان الفلاحُون يَحْرِصُون على النُّهُوضِ مُبَكّرِين".

---

(١) حامد عبد القادر_معاني المضارع والماضي، مجلة مجمع اللغة العربية، ع١٠، القاهرة، ١٩٦٢، ص٦٦.

(٢) إبراهيم السامرائي _ الفعل زمانه وأبنيته، ص ٣٤.

ويرى الأستاذ حامد عبد القادر أنّه قد تدلُّ هذه الصيغة على تكرارِ الفعلِ وحدوثه مرةً بعد أخرى، وهو بمكانِ الماضي التعوّديّ أو الاستمراريِ [١]، نحو قوله تعالى:(مَنْ كَان يُرِيدُ الحياةَ الدّنيا وزِينَتَها نوفِّ إليهم أَعْمالَهم)[٢].

وهو يدلُّ على حُدُوثِ الفعلِ في الزّمنِ الماضي على سبيل الاستمرارِ أو التَّعَوّدِ لمدةٍ معيّنةٍ، ويُفِيدُ ضمنَ الاستمرارِ معنى التّجَدُّدِ والتَّعوّدِ لأنّ الاستمرارَ قد يكونُ مُتَجَدِّدًا وقد يكون مُتَقَطِّعًا.

و- الماضي الاستقبالي:

وَصِيَغُهُ (يكون فَعَلَ، ويكون قَدْ فَعَلَ، وسوف يكون فَعَلَ، وسوف يكون قَدْ فَعَلَ، وسيكون قَدْ فَعَلَ، وسيكون فَعَلَ)، ويدلُّ هذا الزّمنُ على أنّ فِعْلَيْنِ سَيَحْدُثانِ في المستقبلِ أحدُهُما قبلَ الآخر، وتُستعملُ صيغةُ الماضي الاستقبالي للدّلالةِ على السّابقِ من الفِعْلَيْن[٣]، نحو: "حينما تَصِلُ إلى الدّارِ سيكونُ أخوك قد خَرَجَ منها"، وسُمِّيتْ

---

(١) حامد عبد القادر _ معاني المضارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، ع١٣، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٥٣.

(٢) سورة هود، آية(١٥).

(٣) مصطفى جطل _ جهات زمن الفعل، مجلة بحوث جامعة حلب، ع ٨، ١٩٨٦، ص ١٧٢.

هذه الصيغةُ بالماضي الاستقباليّ لأنّ ما تدلُّ عليه وإنْ كان سيقعُ في المستقبلِ سيكونُ في حيِّزِ الماضي عند وقوعِ الفعلِ الأخر(١).

ز- الماضي الشروعي:

وصيغَتُهُ "أَخَذَ يَفْعَلُ" ومثيلاتها، ويدلُّ على بدايةِ القيامِ بالفعلِ(٢)، نحو:" شرعَ الطالبُ في كتابةِ البحثِ" وقد يدلُّ الفعلُ (صَارَ يَفْعَلُ) على البَدْءِ بالحدوثِ والاستمرارِ فيه أيضًا(٣). مثل: صارَ يتكلمُ.

ح-الماضي المقاربي:

وصيغَتُهُ "كادَ يَفْعَلُ" ومثيلاتها، وزَمَنُ الجُملةِ التي تسبقُها أدواتُ المقارَبةِ في صيغةِ "يَفْعَلُ" قدْ قَرُبَ من الزَّمَنِ الحاضرِ(٤)، نحو قوله تعالى: "يَكادُ البَرقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهم"(٥).

---

(١) حامد عبد القادر_معاني المضارع والماضي، مجلة مجمع اللغة العربية، ع١٠، القاهرة، ١٩٦٢، ص٦٦.

(٢) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٩٠، نقلا عن: مصطفى جطل _ نظام الجملة، ج١، ص٤٤.

(٣) عبد الرحمن أيوب _ دراسات نقدية في النحو العربي، ج ١، ص١٨٢.

(٤) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص ٩٠، نقلا عن: مصطفى جطل _ نظام الجملة، ج١، ص٤٤.

(٥) سورة البقرة، آية(٢٠).

٢. *الحال وجهاته:*

أ- *الحال البسيط أو العادي:*

وهو الخالي من الجِهَةِ، وصِيغَتُهُ (يَفْعَلُ) مجردةً من كلِّ الزّوائدِ المُخَلِّصَةِ للجهاتِ أو القرائنَ الحاليَةِ[١].

ومعناهُ الحدثُ الذي جرى وقوعهُ عند التّكلّمِ واستمرَّ واقعًا، كـ(بِعْتُ)، و(اشْتَرَيْتُ) ومختلفِ ألفاظِ العقودِ. وتدلُّ صيغةُ (يكون يَفْعَلُ) على الحالِ البسيطِ كذلك[٢]، نحو: في النهارِ تكون الطيورُ تحلقُ في السماءِ.

ب- *الحال المستمر أو المتجدد:*

ويأتي على صيغٍ عدةٍ[٣] هي: (يَفْعَلُ) مجردةً، فتدلُّ هذه الصيغة بدلالةِ قرائنَ حاليةٍ أو معنويةٍ داخلَ السياقِ على الزّمنِ المستمرِّ أو المتجدّدِ[٤]، فنقول:"يَفْعَلُ اللهُ ما يشاءُ"، و"يُقَلِّبُ اللهُ الليلَ والنَّهارَ"، فهو لا يدلُّ على زمنٍ معيّنٍ، "فالأفعالُ هنا

---

(١) مصطفى جطل _ جهات زمن الفعل، مجلة بحوث جامعة حلب، ع ٨، ١٩٨٦، ص١٧٢.

(٢) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٩٠.

(٣) مصطفى جطل _ جهات زمن الفعل، مجلة بحوث جامعة حلب، ع ٨، ١٩٨٦، ص ١٧.

(٤) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٩١.

مسندةٌ إلى اللهِ تعالى بصفةٍ مباشرة[١]، وهو لا يَتَخَلَّفُ بالاستمرارِ، وكذلك ما أُسندَ إلى الظواهرَ الطبيعية نحو: تُشرقُ الشمسُ صباحًا، أمّا ما هو مُتجدّدٌ مُستمرٌ قابلٌ للتّخلُّفِ فنحو: "أَذْهَبُ إلى محلِّ عملي كلّ يومٍ في تمامِ الساعةِ التاسعةِ صباحًا"، أو تقول: "إنّي أَقْضِي الإجازةَ الصّيْفِيّةَ في الإسكندريةِ كلّ عام"[٢].

ومن صيَغِها(لا يَزَالُ يَفْعَلُ) التي تدلُّ على الحالِ المستمرّ الذي لا تَتَخَلّفُ دَلالتُه[٣]، نحو قوله تعالى:" ولا يَزَالُون يُقَاتِلُونَكُم حتى يَرُدُّوكُم عن دِينِكُم إِنِ استَطَاعُوا"[٤].

ويأتي على صيغةِ (يكون يَفْعَلُ)، وعلى (فَعَلَ)، و(يَفْعَلُ) إذا ارْتَبَطَت بقرائنَ حاليّةٍ داخلَ السّياقِ، قال صاحب الكليات:"واستمرارُ التجدُّدِ إنّما يكونُ في المضارعِ إذا كان هناك قرينةٌ دون الماضي"[٥]، والاستمرارُ هو الثّبوتُ من غيرِ أنْ يُعبِّرَ معه الحدثُ في أحدِ الأَزْمِنَةِ وذلك يَكْمُنُ في المستقبلِ[٦]؛ وهو يقصدُ المضارعَ(يَفْعَلُ).

---

(١) حامد عبد القادر _ معاني المضارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، ع١٣، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٥١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٠– ١٥١.

(٣) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٩٢.

(٤) سورة البقرة، آية (٢١٧).

(٥) الكفوي _ الكليات، ص ٢٤٢.

(٦) المصدر السابق، ص٣٢٣.

ويُميِّزُ الدكتور تمام حسان بين معنى التجدُّدِ والاستمرارِ، فيرى أنّ التّجدُّدَ يحدُثُ باستمرارٍ ولكن بِتَقَطّعٍ، كقولِنا: "تُشْرِقُ الشّمْسُ مِنَ المَشْرِقِ"، بَيْدَ أنّ الاستمرارَ يحدُثُ دون تَقَطّعٍ كقولِنا: "اللهُ يعلمُ خَفَايَا الأمورِ"، ولكنّنَا هنا نجمعُ بينَهُمَا مثلما جمعنا بين الماضي التجدُّدِي والماضي الاستمراري؛ لأنّ التجدُّدَ يفيدُ معنى الاستمرار، ولأنّ هناك صعوبةً في الفصلِ بينهما(١).

ج- الحال في الماضي:

ويأتي على صيغةِ "يَفْعَلُ"، نحو: "مَجْلِسُ الوزراءِ يَجْتَمِعُ ثلاثَ ساعاتٍ"، وهو لا يدلُّ على الوقوعِ في الحالِ الحاضِرةِ أو المستقبَلِ، بل يدلُّ على الوقوعِ في الماضي(٢)، ويدلُّ على ذلك القرائنُ الحاليّةُ كعلمِ السامعِ بالخبرِ قبلَ إذاعتِهِ أو شُيُوعِهِ بين الناسِ.

وفسّرها صاحبُ الكليات بقوله:" معنى الحالِ الماضيةِ عندَ النحاةِ أنّ القصةَ

---

(١) تمام حسان _ اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٥.

(٢) حامد عبد القادر _ معاني المضارع في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، ع١٣، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٥١.

الماضيةَ كأنّها عُبِّرَ عنها في حالِ وقوعِها بِصيغةِ المضارعِ كما هو حقُّها ثم حكَى تلك الصيغةَ بعد مُضيِّها"[١].

٣. *المستقبل وجهاته:*

أ- *المستقبل البسيط أو العادي:*

وهو الذي يدلُّ على مجرَّدِ الاستقبالِ خالٍ من كلِّ جهةٍ، وصيغُهُ كثيرةٌ منها: (يَفْعَلُ، وسَيَفْعَلُ، وسَوْفَ يَفْعَلُ، ويَفْعَلَنّ) بحسبِ القرائنَ المقاليّةِ والحاليّةِ[٢]، نحو قوله تعالى:(سيذكر من يخشى)[٣]. ويأتي على صيغةِ (فَعَلَ) في أسلوبِ الشرطِ والإنشاءِ، نحو:" إن درست نجحت".وقد يأتي في صيغةِ (إنْ يَفْعَلْ) بعد قسم، نحو:"والله إنْ يتقنْ العاملُ عملَهُ تزدهر البلاد" و(قد يَفْعَلُ) الدالة على الاحتمالِ والتّوقّعِ، نحو:" قد يجودُ البخيل". و(فَعَلَ)، و(يَفْعَلُ) مع أدواتِ العَرْضِ والتّحْضِيضِ والتّمنّي والرَّجاءِ، نحو:" هلا ساعدت المحتاجين"، و(فَعَلَ) في الدعاءِ إثباتا[٤]، نحو:" إن هذا ثابت بإذن الله".

---

(١) الكفوي _ الكليات، ص ٣١٩.

(٢) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٩٤.

(٣) سورة الأعلى، آية(١٠).

(٤) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٩٤.

ب- المستقبل البعيد أو القريب:

وصيَغُهُ هي صيغُ المستقبلِ البسيطِ ويتحدّدُ ذلك بالقرائن الحاليّةِ أو المقاليّةِ داخل السياقِ، وقد عدّ الدكتور تمام حسان أنّ صيغةَ(سَوْفَ يَفْعَلُ)للمستقبلِ البعيدِ و(سَيَفْعَلُ) للمستقبلِ القريبِ[١]، بينما يرى الدكتور عبد الجبار توّامة أنّهما مترادفان في الدّلالةِ على المستقبلِ، والبُعْدِ، والقُرْبِ، يكونان بحسب قرائنَ أخرى غير السينِ وسوف[٢]، وذلك نحو قوله تعالى:(فسوف يلقون غيّا)[٣]، وقوله:(فسوف يُحاسب حسابا عسيرا)[٤]، ففي الآية الأولى إشارة إلى أن الأمر قريب الحدوث، بينما في الآية الثانية يكون الحساب في يوم القيامة.

ج- المستقبل في الماضي:

وهو إعرابٌ عن المستقبلِ في زمانٍ ماضٍ وصيغتُهُ (كان سَيَفْعَلُ، وكانَ سوفَ يَفْعَلُ)[٥]، وأشارَ إلى هذا الزّمن ابنُ جنّي في قوله: "حكايةُ الحالِ في نحوِ

---

(١) تمام حسان _ اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٥٨.

(٢) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٩٤.

(٣) سورة مريم، آية(٥٩).

(٤) سورة الانشقاق، آية(٨).

(٥) مصطفى جطل _ جهات زمن الفعل، مجلة بحوث جامعة حلب، ع ٨، ١٩٨٦، ص ١٧٥.

قولِك: كانَ زيدٌ سيقومُ أمسِ، أي: كانَ مُتَوَقّعًا منه القيامَ فيما مضى)[١].

د-المستقبل الاستمراري:

يدلُّ على الاستمرارِ في المستقبلِ، وصيغتُهُ (سَيَظَلُّ يَفْعَلُ)[٢]، وذلك بوجودِ قرائنَ سِياقِيّةٍ تدلُّ على التّأْبِيدِ في الاستمرارِ مُسْتَقْبَلا، نحو:" سيظل المسلمون يذكرون انتصاراتهم على الصليبيين والتتار".

هـ- المستقبل المقاربي:

يدلُّ على المقاربةِ فيما يُستقبلُ، وصيغتُهُ(يكادُ يَفْعَلُ)، فيدلُّ على الزّمنِ المستقبلِ الذي قَرُبَ من الحاضرِ[٣]، مثل: "يكادُ يَخْرُجُ غدًا".

وهذه الجهاتُ قديمةٌ في الاستعمالِ العربيّ، فالعربيةُ بأدواتِها وصيَغِها قادرةٌ على التّعبيرِ عن المعاني الدقيقةِ وأداءِ الزّمنِ الدقيقِ.

---

(١)ابن جني _ الخصائص، ج٣، ص٣٣٢-٣٣٣.

(٢)تمام حسان _ اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٥.

(٣)عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٩٥.

ثالثا: الزمن الدلالي

ويتأتّى عن طريقِ تَلمُّسِ العَلاقةِ بين الزّمنِ اللُّغَويّ والملحظِ الدّلاليّ للغـــةِ، ولما كان للزّمنِ ملحظٌ نحويٌّ، لزمَ أنْ نُشيرَ إشارةً سريعةً إلى العَلاقةِ بين المُكَـــوِّنِ الدّلاليّ والمكانِ النحويّ لفَهْمِ تأثيرَ تلك العلاقةِ في الزمنِ.

وهذه الدّلالةُ وَسَطٌ للفصيلةِ النّحويّةِ الزّمنيةِ؛ تَستمدُّ عناصرَها من المُكوِّناتِ اللُّغَويَّـــةِ وهي: (الصّوتيةِ والمُعجَميّةِ والصّرْفيّةِ والنّحْويَّةِ) وتُعْرَفُ بالعناصرَ اللغويةِ الداخليّةِ، ومِمّا يحيطُ بها نحو: الظروف أو المقام الخارجي، وتُعْرَفُ باللّغوياتِ الخارجية[١].

ويظهرُ تأثيرُ المادةِ المعجميةِ في التّركيبِ النّحويّ من خلالِ العلاقةِ بـــين مَـــدلُولِ المادّةِ والتّركيبِ النّحويّ عامةً، وبين هذا المدلولِ والزّمنِ بِوَصْفِهِ أَحدَ فصائلِ هـــذا التركيبِ خاصةً[٢].

وهناك بعضُ الكلماتِ يكون لموادِّها قابليّةٌ في تعيينِ فروقٍ صرفيةٍ، كما أنّ لها قابليةً

---

(١) مالك المطلبي _ الزمن واللغة، ص١٧٠.

(٢) المصدر السابق، ص١٧١.

لتحديدِ صحةِ الجملةِ أوْ عدمِها، فلا نقول: " دَرَسَ البابُ"؛ لأنّ في إسنادِ الفعلِ "دَرَسَ" إلى مسندٍ إليهِ مثلِ "البابِ" ما يُناقِضُ عَمَلِيّةَ الدّراسةِ، فهناك أفعالٌ لا تُستعملُ إلا مع أسماءَ لِمَدْلُولاتٍ حَيَّةٍ وإنْسِيَّةٍ تَتَمَكَّنُ من القيامِ بالفعلِ ومُزَاوَلَتِهِ ، وتَتَنَاسَبُ مع دَلالَتِهِ، مثل: "شَرِبَ" و"كَتَبَ" وغير ذلك.

وعند البحث في تأثيرِ المادّةِ في الزّمنِ، وجدنا أن للمادةِ قابليّةً في تَعْيِينِ فروقٍ نَحْوِيّةٍ في ضوءِ زمنيّ[1].

فالفعلُ "استمرّ" مثلا: تَكْمُنُ في بِنْيَتِهِ إشارتان زمنيّتان هما:

١. صيغةُ (فَعَلَ) ودَلالَتُها على الزّمنِ.

٢.مادةُ الاستمرارِ، وتعني امتدادُ الحدثِ في الزّمنِ.

في حين أنّ تناولَ فِعْلٍ آخرَ كـ (ذَهَبَ) أو(انْصَرَفَ) يُوَضِّحُ انْقِطاعَ المادّةِ عن الاتّجاهِ إلى الزّمنِ، فـ "ذَهَبَ" لا يَدُلُّ على الزّمنِ إلا من جِهَةِ صيغَتِهِ.

وإذا أردنا أنْ نجعلَ الفعلَ " استَمَرَّ" كذلك فلا بُدَّ من تحديدِ الزّمنِ بإضافةِ أحدِ

---

(١) المصدر السابق، ص١٧٥– ١٧٨.

الظروفِ الزمانيةِ نحو: - استمرَّ في الكتابةِ أمسِ

- استمرَّ في العملِ عامًا واحدًا

سنلاحظُ أنّ حدثَ الفعل "استمرّ" وقعَ في زمنٍ ماضٍ مُستمرٌ مُنقطعٍ أي: غيرَ ممتـدٍّ فـ: "استمرَّ في الكتابةِ أمسِ" تعني: كانَ يكتبُ أمس، ولم يمتدّ زمـنَ الكتابـةِ إلـى الحاضرِ أو المستقبلِ.

فالفعلُ "استمرَّ" ليس إلا فعلا مساعدًا، إذْ لمْ يُخرِج شكلَ صيغتِهِ عـن الماضـي،أمّا الاستمرارُ فإنّه يُعبّرُ عن جهةِ "Aspect" وليسَ عن قسمٍ زمنيّ[١]،

وإذا تناولنا فعلا ثانيا نحو: "بَقِيَ" وجدناه يُعبّرُ بِصيغتِهِ ومادّتِهِ عن زمـنٍ مُمتـدٍ حتى الحاضرَ كـ: "بَقِيَ الأمرُ على ما هو عليه"، ويعني ذلك: "بَقِيَ الأمرُ إلـى الآن على ما هو عليه في الماضي".

فهذه الصيغُ بوصفها شكلا "Form" في قسمٍ زمنيّ تتحولُ بموادّها إلى جهاتٍ في القسمِ الذي تدخلُ فيه[٢].

---

(١) المصدر السابق، ص١٧٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٦.

والأفعالُ الناقصةُ، وهي القرائنُ التي تستقلُّ كلّ واحدةٍ منها بالدَّلالةِ على وقتٍ بحسب مادّتِها، وكذلك أفعالُ المقاربةِ، وأفعالُ الرجاءِ، وأفعالُ الشروعِ، يكون هناك انسجامٌ بين مدلولِ المادةِ ودلالةِ الصيغةِ في التعبيرِ عن الزمنِ، فالصيغةُ تعبّرُ عن قسمٍ من أقسامِ الزمنِ (الماضي والحاضر والمستقبل) والمادةُ تعبرُ عن جهةٍ في هذا القسم[١].

ويظهرُ ما يمكنُ أن يُسمى بالأزمنةِ المركبةِ التي هي" فروعٌ وجهاتٌ للأزمنةِ الثلاثةِ، ناتجةٌ عادةً من تداخلِ أجزاءِ الزمنِ بعضها ببعض"[٢]، وهذا التداخلُ يؤدّي إلى دراسةِ زمنِ الفعلِ باعتبارِ زمنِ المدّةِ في كلِّ قسمٍ من أقسامِ الزمنِ الثلاثةِ. نحو:"حينما تَصِلُ إلى الدارِ يكونُ أخوك قد خَرَجَ منها" فالزمنُ الماضي في المثالِ السابق استُخْلِصَ من مجموعِ إمكاناتِ السّياقِ وليس من الصّيغةِ في المُستوى الصّرفيّ أو حركتِها في المُستوى النّحويّ، فلم يَعُدْ هناك اعتبارٌ للشكلِ في تحديدِ الزّمنِ اللّغويّ. " فاللغةُ العربيةُ لم تقتصرْ في التعبيرِ عن الأزمنةِ المختلفةِ، بل

---

(١) المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٢) عبد الجبار توّامة _ زمن الفعل، ص٨١.

عالجَتْهُ بطريقةٍ تتَّفِقُ مع أساليبَ العربيّةِ نفسِها، وذلك بورودِ فِعْلٍ بعد فِعْلٍ، لا بورودِ لفظٍ أو أداةٍ تَلْحَقُ بالفعلِ[١].

(١) عباس العقاد _ الزمن في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، ع ١٤، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٥١.

الفصل الرابع

دراسة تطبيقية

الفعل في القرآن الكريم

يُقدمُ هذا الفصل دراسةً تطبيقيةً للفعلِ في القرآنِ الكريم، بعد أن درسنا الفعلَ في الفصولِ الثلاثةِ السابقةِ صرفيًا ونحويًا ودَلاليًا.

ويحرصُ هذا الفصلُ على أن يَقْرِنَ التّنظيرَ بالتطبيقِ فيُقدّمَ نماذجَ تطبيقيةً للدراسةِ السابقةِ تُبيّنُ ما للفعلِ من أهميّةٍ في التركيبِ اللّغويّ؛ إذ "أولُ ما يجبُ للناظرِ في كلامِ العربِ – بعد إحكامِ قياسِ حركاتِ الإعرابِ – أنْ يُحكمَ تَتقيفَ الأفعالِ؛ لِمَا يَدخلها من القياسِ بالتّصريفِ، لِيتّصلَ له قياسُ التصريفِ في الأفعالِ بقياسِ تَصرُّفِ الإعرابِ في الأسماءِ"(١).

وسنقدمُ هذه التطبيقات في صورةِ طوائفَ من الشواهدِ والأمثلةِ، تدلُّ كل طائفةٍ منها على ما للفعلِ من دورٍ في توجيهِ الظاهرةِ النّحويةِ وضبطها:

وسيكونُ التّطبيقُ حولَ دراسةِ الفعلِ في القرآنِ الكريمِ وفقًا لما قدمنا، فإنْ تعذّرَ وجودُ جميع تلك الجوانبَ اكتفينا بما جاءَ فيه دون ذكرِ أمثلةٍ تخرجُ عن الإطار الذي انتهجناه.

---

(١) عبد الحميد السيد _الأفعال في القرآن الكريم، ج١، ص٤، نقلا عن كتاب الأفعال للسرقسطي، ج١، ص ٥٢.

(١)
معاني زِيَادَات الأفعال

سبقَ أنْ قَدَّمْنا أنَّ الصِّيغَةَ لها دلالةٌ صَرفِيَّةٌ مُحَدَّدَةٌ، وتَختلفُ دَلالاتُ الفِعْلِ باخْتِلافِ ما يَلحقُ به مِنْ الزَّوَائِدِ الصَّرْفِيَّةِ، فَلِكُلِّ زِيَادةٍ مَعنىً خاصٌ تَحْمِلُهُ إلى الفِعْلِ مِنْها التعديةُ والصَّيْرُورةُ والطَّلَبُ...إلخ، ونقتصر على عرض بعض الشواهد تُجلي هذه الدلالة للفعل في إطار معاني الزيادة: ومن أَمثِلَةِ ذلك، قَولُه تَعالَى:

(وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي)[١]، فالفعلُ "اصْطَنَعَ"على "افْتَعَلَ"، من "صَنَعَ" أي: جَعَلْتُكَ مَوْضِعَ الصَّنِيعَةِ، والزِّيادةُ أضافت معنىً جديدًا في التركيبِ سَبَبُهُ تغيّرُ بناءُ الفعلِ فأثّرَ ذلك في دَلالتِهِ. والفِعْلُ هنا بِمَعْنَى الاتِّخَاذ.

وقَولُهُ تَعالى:(وغلّقت الأبواب)[٣].

إذ الفعل "غلّق" أدى معنى ودلالة جديدة في الجملة سببه تغير بنائه وذلك عن ريق التضعيف، "وهو تضعيف تكثير بالنسبة إلى وقوع الفعل بكل باب باب، قيل: وكانت

---

(١) سورة طه، آية (٤١).

(٢) سورة سبأ، آية (٢٣).

(٣) سورة يوسف، آية (٢٣).

سبعة أبواب"[١].

ون ذلك قوله تعالى:(وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر)[٢].

يقول أبو حيان:" الاستسقاء طلب الماء عند عدمه وقلّته"[٣].

فقد أفادت الزيادة التي دخلت الفعل معنى يزيد عن معنى الفعل المجرد وهو الطلب، والمقصود أن موسى عليه السلام استسقى ربه، فيكون المستسقى منه محذوفا ، والفعل متعدّ ٰليه كما تعدى في قولنا: استسقاه قومه، أي طلبوا منه السقيا.

وقَوْلُهُ تَعالَى:"وَإِنَّ مِنَ الحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَار"[٤]، فَيَتَفَجَّرُ مُضَارِعُ تَفَجَّرَ المُطَاوِعُ لـ "فَجَّرَ".

فهذه الزيادةُ أضافت للفعلِ دلالةً جديدةً، اكتُسِبتْ من صيغةِ الفعلِ الدَّالةِ على المُطاوعَةِ، فأَصلُ الفعلِ "فَجَرَ" الذي دخلته زيادةٌ بالتضعيفِ فصار" فَجَّرَ" وبدخولِ حرفِ المُضارَعةِ يصيرُ" يَتَفَجَّرُ" التي توحي بعلاقةٍ بين طرفين أحدهما يؤثرُ في الثاني والآخر يَستجيبُ له، وهما المُطاوِع، والمُطاوَع.

(١) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٥، ص٢٩٤.

(٢) سورة البقرة، آية (٦٠).

(٣) أبو حيان _ البحر المحيط، ج١، ص٣٨٨.

(٤) سورة البقرة، آية (٧٤).

بالإضافة إلى ذلك احتمل الفعل "يتفجّر" معنى آخر وهو:" التفتح بالسعة والكثرة"[١].

ومنه قَوْلُهُ تَعالَى:(وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين)[٢].

والفعل قاسم على فاعل ، ومن معانيه المشاركة، " وقاسمهما: أي حلف لهما، وهي مفاعلة، إذ قبول المحلوف له وإقباله على معنى اليمين كالقسم وتقريره، وإن كان بادي الرأي يعني أنها من واحد"[٣].

ولسنا بحاجةٍ إلى التّكثُّرِ والزيادةِ، فقد استوفى المُعربون والمُفسّرون هذه الجوانبَ في دَلالةِ الفعلِ، مما يقفُ دليلا على أنّ ثقافةَ الفعلِ أصلٌ في فهمِ دَلالةِ التركيبِ.

(٢)

التّعدي واللزوم

_ "وَلْتَستَبِينَ سَبِيل المُجْرِمِين"[٤].

والفعل استبان يكون لازما ويكون متعديا، وقُرِئَ في السّبعِ بِرَفْعِ وَنَصْبِ سَبِيلَ

---

(١) الزمخشري _ الكشاف، ج١، ص٢٨٧.

(٢) سورة الأعراف، آية (٢١).

(٣) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٤، ص٢٨٠.

(٤) سورة الأنعام، آية(٥٥).

المُجْرِمِين"[١]، فعندما تكون بالرفع تكون لازمة، وتكون بِمعنى "ظَهَرَ" و"بَـانَ" أي: لتظهر سبيل المجرمين، وبالنصب تكون متعدية وتكزن بمعنى "تَبَيّنَ".

مما يدلُّ على أنّ للمعنى المعجميّ للفظِ أثرٌ بالغٌ في تحديدِ دَلالةِ الفعلِ.

ـ "ولَوْ يَرى الذِينَ ظَلَمُوا إذْ يَرَوْنَ العَذَابَ أنّ القُوّةَ للهِ جَمِيعًا"[٢].

يرى: بَصَرِيّة أو عِرْفَانِيّة، لذلك تَقْتَضِي مفعولا واحدًا إذا كانت بصريةً من أفعالِ الحواسِّ وهو (العذاب)، فلا بُدَّ لحصولِ الرؤيةِ والإبصارِ من شـيءٍ يقـعُ عليـه. وتَتَطَلَّبُ مفعولين إن كانت بمعنى العلم، وذهبَ أبو حيان إلى أنّها بصرية لقوله:"لـو ترى الذينَ ظلموا في حالِ رُؤْيَتِهم العذابَ وفزعِهم منه واستعظامهم له لأقَـرُّوا أنّ القوةَ لله"[٣].

وإلى ذلك ذهبَ الزّمخشريّ إذ يقول:" ولَو يعلم هؤلاءِ الذين ارتَكَبُوا الظلمَ العظيمَ بِشركِهِم أنّ القُدْرَةَ كلّها لله على كلِّ شيءٍ من العِقابِ والثّوابِ دون أندادِهم، ويعلمون شدّةَ عقابِهِ للظالمين، إذ عاينوا العذابَ يوم القيامة، لكان منهم ما لا يدخلُ تحت

---

(١) أبو حيان ـ البحر المحيط، ج٤، ص١٤٤_١٤٥.

(٢) سورة البقرة، آية (١٦٥).

(٣) أبو حيان ـ البحر المحيط، ج١، ص ٦٤٥.

الوصفِ من النّدمِ والحَسْرَةِ ووقوعِ العلمِ بِظُلمِهِم وظلالِهم، فحذفَ الجوابَ كما في قوله: [١]" ولَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا" [٢]. فالفعلُ "رَأَى" من الأفعالِ العلاجِيّةِ التي تقتضي مفعولا تؤثرُ فيه.

_ "وَزِدْنَاهُم هُدَىً"[٣]

"زَادَ" يَقْتَضي مفعولين لإيقاع الفعلِ وتأثيرِه عليهما وهما الضمير"هم" و"هدى". فهو من الأفعالِ العلاجيةِ التي يمتدُّ تأثيرها إلى مفعولين، فأثّرت زيادةُ الهدى فيمن أُشيرَ لهم بالضمير "هم".

_ "واسْأَلُوا اللهَ من فَضْلِهِ"[٤].

السؤالُ قد يكون لاقتضاءِ معنىً في نفسِ المسؤولِ[٥]، نحو قوله تعالى: "يَسْأَلونَك عن الأنفالِ"[٦]، وهو في مثلِ ذلك يقتضي مفعولا، ويتوصلُ إلى الثاني بحرفِ الجرّ.

وقد يكون لاقتضاءِ مالٍ فيَتَعَدَّى إذ ذاك لمفعولين[٧]، وذلك لأنّه يقتضي مفعولين

(١) سورة الأنعام، آية(٢٧).
(٢) الزمخشري _ الكشاف، ج١، ص٣٥٤.
(٣) سورة الكهف، آية (١٣).
(٤) سورة النساء، آية (٣٢).
(٥) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٤، ص٤٥٣.
(٦) سورة الأنفال، آية (١).
(٧) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٤، ص٤٥٣.

ويتطلبهما ليصلَ تأثيرُه إليهما، وما جاء في الآية ففيها "سَأَلَ" يقتضي مفعولين الثاني (من فضله) كما تقول: "أَطْعَمْتُ زيدًا من اللحمِ"، "وكَسَوْتُهُ من الحريرِ"، والتقديرُ: شيئا من فضلِهِ.

_ "وكَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُم حَسَرَاتٍ عَلَيْهِم"(١).

"رَأَى" الوجدانية تقتضي ثلاثةَ مفاعيل وتتطلبها، فاحتملت "أَرَى" أن تكون ناصبةً لثلاثةِ مفعولين في هذه المواضع(٢)، وحسراتٍ:مفعولٌ ثالثٌ.

ويرى أبو حيان أنّها يجوزُ أن تكون بصريةً عُدّيت بالهمزةِ، كما يمكن أن تكون قلبيةً فتتطلبُ ثلاثةَ مفاعيل(٣).

فالفعل "رَأَى" علاجيّ مُؤثرٌ، ويتحددُ امتدادُ تأثيرِهِ استنادًا إلى الدورِ الذي يؤديهِ في ربطِ عناصر التركيبِ، وملاءمتها بعضها ببعض، لتتحقّقَ دَلالتُه المقصودة في التركيبِ.

---

(١) سورة البقرة، آية (١٦٧).

(٢) عضيمة _ دراسات في أسلوب القرآن الكريم، ق٣، ج٢، ص٤٩٠.

(٣) أبو حيان _ البحر، ج١، ص٦٤٨.

(٣)

التعدية بحرف الجر

_ "ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم"[١].

"وقد تعدى آمن باللام "[٢]، لأنه كما يقول أبو حيان أنه:" ضمن آمن معنى أقر واعترف"[٣]، وهما فعلان يصل تأثيرهما إلى المفعول بحرف الجر "اللام"؛ لذا توصل الفعل "آمن" باللام إلى مفعول اقتضته حاجته الدلالية.

_ "وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم"[٤].

أخذ يقتضي مفعولا واحدا يقع عليه الفعل وهو هنا الضمير المتصل بالفعل، و"أخذته العزة" احتوت عليه وأحاطت به، وصار كالمأخوذ بها كما يؤخذ الشيء باليد"[٥]، و"أخذته بكذا: إذا حملته عليه وألزمته إياه، فالباء للتعدية"[٦]. فتوصل الفعل "أخذ" إلى المفعول الثاني بالباء.

---

(١) سورة آل عمران، آية (٧٣).

(٢) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٢، ص٥١٨.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص٢٩٢.

(٤) سورة البقرة، آية (٢٠٦).

(٥) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٢، ٥١٨.

(٦) الزمخشري _ الكشاف، ج١، ص٣٥١.

(٤)

التعدية بإسقاط حرف الجر

_ "ولا تَعْزِمُوا عقدةَ النكاحِ حتى يبلغَ الكتابُ أجلَه"[١].

"عَزَمَ" لا يقتضي مفعولا بنفسِه، وفي الآيةِ تَوَصّلَ إليه وأثّرَ به عن طريقِ إسقاطِ حرفِ الجرّ، "والتقدير: "لا تَعْزِمُوا على عقدةِ النّكاح"[٢]، وحَكَى سيبويه أنّ العربَ تقولُ: "ضَرَبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ"، أي: على الظهرِ والبطنِ[٣].

_ "وَلا يَأْلُونَكُم خَبَالا"[٤].

والتقدير:"لا يَأْلُونَكُم خَبَالَكُم، أي في خَبَالِكُم، فكان أصلُ هذا المفعول حرف الجر، ومعناه: لا يقصرون لكم فيما فيه الفسادُ عليكم"[٥].

---

(١) سورة البقرة، آية (٢٣٥).

(٢) أبو حيان _ البحر، ج٢، ص٢٣٦.

(٣) المصدر السابق، ج٢، ص ٢٢٧.

(٤) سورة آل عمران، آية (١١٨).

(٥) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٢، ص٤٠.

و"ألا" فعل يقتضي مفعولا واحدا في أصل الوضع، "يقال: "ألا" في الأمر يألو، إذا قصد فيه، "ثم استعمل معدى إلى مفعولين على التضمين في "لا ألوك نصحا"، ولا والمعنى:لا أمنعك نصحا ولا أنقصكه"(الكشاف، ج١، ص٤٠٦.) وبعد أن تضمن معنى أعطى، أدى عمله فاقتضى مفعولين. لأن الإعطاء يقتضي أن يقع على شيء يعطى وآخر يأخذ العطاء، فيمتد تأثيره لاثنين. انظر: الزمخشري _ الكشاف، ج١، ص٤٠٦.

إذ تَوصّلَ الفعلُ إلى التأثيرِ بالمفعولِ عن طريقِ إسقاطِ حرفِ الجرّ "في"، وبالتالي اقتضى ذلك المفعولَ لإتمامِ المعنى.

(٥)

التعدية بالهمزة

_ "وأُحْضِرَتِ الأَنْفُسُ الشُّحَّ"[١].

"جعلَ الشُّحَّ كأنّه شيءٌ مُعَدٌّ في مكان، وأُحْضِرَتِ الأنفسُ وسيقت إليه، ولم يأتِ وأُحضرتِ الشحُّ الأنفسَ، فيكون مسوقا إلى الأنفسِ، بل الأنفسُ سيقت إليه لكون الشحَّ مجبولا عليه الإنسانُ ومركوزًا في طبيعتِه"[٢].

فـ "حَضَرَ" لا تقتضي مفعولا في أصلِ الوضعِ، وبعد نقلها اقتضت مفعولا واحدًا وهو الأنفسَ، وبإسقاطِ حرفِ الجرّ "إلى" تَوَصّلتْ إلى الثاني وهو "الشّح"، وقد رُوعيَ ترتيبُ المفاعيل في الآيةِ ليتمَّ المعنى.

_ اتّبَعَ يكون بمعنى "تَبِعَ" فيتعدّى لواحدٍ "فَأَتْبَعَهُ الشيطانُ"[٣]، وقد يتعدّى لاثنين

(١) سورة النساء، آية (١٢٨).

(٢) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٣، ص٣٦١.

(٣) سورة الأعراف، آية(١٧٥).

"وأَتْبَعْناهُم ذُرِّيَتَهُم".[١]

ففي الآيةِ الأولى اقتضى مفعولا واحدًا. وبعد نقلِهِ بالهمزةِ اقتضى مفعولين هما: الضمير "هم" و"ذريتَهم".

(٦)

التعدية بالتضعيف

_ "يُبَصَّرُونَهم يودُّ المُجْرِمُ لو يَفْتَدِي من عَذَابِ يومئذٍ ببَنِيهِ"[٢].

"يُبَصَّر" يقتضي مفعولا واحدًا، وفي الآيةِ عَدّى التضعيفُ الفعلَ إلى اثنين فاقتضى مفعولين هما الضميرين: واو الجماعة وهم" ومثل ذلك الفعل"عَلِمَ"، فعلم بمعنى "عَرَفَ" تنصبُ مفعولا واحدًا، وعُديت بالتضعيفِ فنصبت مفعولين[٣]، في قوله تعالى:"هل اتّبِعُكَ على أنْ تُعلمني مما عُلّمت رُشدًا"[٤]، فاقتضى الفعلُ مفعولين الأولُ محذوفٌ، والثاني رُشدًا.

---

(١) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٦، ص٢٦٢.

(٢) سورة المعارج، آية (١١).

(٣) عضيمة _ دراسات في أسلوب القرآن الكريم، ق، ٣، ج، ٢، ص٢٩٤، ٥٣٢.

(٤) الكهف، آية (٦٦).

(٧)

التضمين

وهو كما أسلفنا عدولٌ بالفعلِ عن أصلِ وضْعِه، فيُلْجَأُ إلى التضمينِ حتى يتواءمَ مع ما يقتضيه الفعلُ في سياقِه.

_ "ولَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ وَقَفَّيْنَا منْ بَعْدِه بالرُّسلِ"[١].

"قَفَّى" يقتضي مفعولين لإيقاعِ أثرِ التَّقْفِيَةِ بالمُقَفَّى، إلا أنّ " التّضْعيفَ في(قَفّينا) ليس للتعديةِ، إذْ لو كان للتعديةِ لكان يتعدّى إلى اثنين، لأن "قَفَوْتُ" يتعدّى إلى واحد"[٢]، إنّما الفعلُ مُضَمّنٌ معنى (جئنا)؛ لذلك لا يقتضي اثنين، بل يكتفي بما بما يقتضيه الفعل " جئنا" وهم الفاعل،

_ "وَقَالُوا إنّ اللهَ عَهِدَ إلينا ألا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حتى يَأْتِينا بقربان"[٣].

والمقصودُ هنا "على تضمينِ عَهِد معنى أَلْزَمَ، فكأنه ألزمنا ألا نؤمن"[٤]، وقيل:"معنى

---

(١) البقرة، آية (٨٧).

(٢) أبو حيان _ البحر المحيط، ج١، ص٤٦٧.

(٣) آل عمران، آية(١٨٣).

(٤) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٣، ص١٣٧.

عَهِدَ وَصّى، والعهدُ أخصّ من الأمر"[١]، فيكون بتضمينِ الفعلِ الأولِ "ألزمَ" أن يقتضى الفعلُ "عَهِدَ" ما يقتضيه الفعلُ "أَلْزَمَ" من الوصولِ والتأثيرِ لمفعولين، فكأنّ المعنى: ألزمَ اللهُ الناسَ عدمَ الإيمانِ لرسولٍ حتى يأتيَ بقربانٍ.

وإنْ تضمّنَ معنى "وصّى" اقتضى مفعولا واحدًا، فيصيرُ المعنى: وصّى اللهُ الناسَ بعدمِ الإيمانِ لرسولٍ حتى يأتيَ بقربان.

_ (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا)[٢].

فالفعل "جعل" هنا يمكن أن يكون بمعنى "صيّر" أو "خلق" أو "وضع" فتكون "مثابة" مفعول ثان، " ويتعلّق "للناس" بمحذوف تقديره مثابة كائنة، إذ هو في موضع الصفة، وقيل: يتعلق بلفظ جعلنا، أي: لأجل الناس، والأمن: مصدر جعل البيت إياه على سبيل المبالغة لكثرة ما يقع به من الأمن، أو على حذف مضاف، أي: ذا أمن، أو على أنه أطلق على اسم الفاعل مجازا، أي: آمنا"[٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) سورة البقرة، آية(١٢٥).

(٣) أبو حيان _ البحر المحيط، ج١، ص٥٥١.

_ "قَدْ نَبَّأَنا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُم "[١].

"نَبَأَ" مُتَعدٍّ بنفسِهِ لاثنين، لأنّه يقتضي مفعولين يُؤثرُ فيهما، و"نَبَأَ" هنا تعدّتْ إلى مفعولين كـ"عَرَفَ" نحو قوله: "من أَنْبَأَك هذا"[٢]، الثاني هو "مِن أَخْبَارِكم"، ومن زائدة. فاقتضت مفعولين إن كانت بمعنى "عَرَفَ".

وقيل: "نَبَأَ" بمعنى "أَعْلَمَ" المتعدي إلى ثلاثة، والثالث محذوفٌ اختصارًا، لدَلالةِ الكلامِ عليه، أي: مَن أَخْبَرَكُم كَذِبًا أو نحوه[٣].

والأصلُ في "نَبَأَ" و"أَنْبَأَ" أن يتعديا إلى واحدٍ بِنَفْسَيْهِما، وإلى ثانٍ بحرفِ الجرّ، ويجوزُ حذفه، فتقول: "نَبَأْتُ به"، و"نَبَّأْتُه"، فإذا ضُمِّنَت معنى (أَعْلَمَ) تعدت إلى ثلاثةِ مفاعيل كقوله:

نُبِّئْتُ زَرْعَةَ والسَّفَاهَةَ كاسمِها ... يهدي إليّ غرائبَ الأشعارِ[٤]

---

(١) سورة التوبة، آية (٩٤).

(٢) سورة التحريم، آية (٣).

(٣) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٨، ص٢٨٥.

وهذا بيت للنابغة الذبياني يهجو زرعة بن عمرو بن خويلد، وهو في شرح ابن عقيل، ج١، ص٤١٥. والشاهد فيه: "نبئت زرعة..." حيث أعمل "نبأ" في مفاعيل ثلاثة، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني "زرعة"، والثالث جملة يهدي مع فاعله ومفعوله.

و"النَّبأُ" مثل "الخَبَرِ"، و"نَبَّأْتُه عنه" و"خَبَّرْتُه عنه"، و"نَبَّأْتُه به" و"خَبَّرْتُه بـــه" بمنزلـــةِ واحدةٍ "ذلك أنّ "الإنباءَ" الذي هو إخبارٌ إعلامٌ، فلما كان إيّاه في المعنى عُـــدِّيَ إلـــى ثلاثةِ مفاعيل كما عُدِّيَ الإعلامُ إليها"(١).

_ "قُلْ أَرُونِي الذين أَلْحَقْتُم به شُركاءَ"(٢).

"أَرَى" هنا اقتضت ثلاثةَ مفاعيل وتطلّبتهم، " والظـــاهرُ أنّ "أَرَى" هنـــا بمعنـــى "أعلم"، فتتعدّى إلى ثلاثةٍ ، وهم: ضمير المتكلم وهو الأول، والذين الثاني، وشركاء الثالث(٣).

(٨)

تضمين الفعل لمناسبة حرف الجر

_ "فَأَتِمُّوا إِلَيْهِم عَهْدَهُمْ إِلى مُدَّتِهِم"(٤).

"أَتَمّ" يقتضي مفعولا بلا حرفِ جرّ، وبوجودِ حرفِ الجرّ "إلى" معه، صار " أتِمّوا

---

(١) عضيمة _ دراسات في أسلوب القرآن الكريم، ق٣، ج٢، ص٥٧٦.

(٢) سورة سبأ، آية (٢٧).

(٣) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٧، ص٢٧٨.

(٤) سورة التوبة، آية (٤٠).

إليهم"؛ " فجازَ تعدّيهِ بـــ(إلى) لتضمّنه معنى أدّوا"[١]، لأن "أدّى" يتطلبُ حرفَ جـــرٍّ هو "إلى" وبما أنّ "أتَمَّ" أخذَ هذا الحرف فهو متضمنٌ لمعناه.

ـ "وإنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِم"[٢].

"ضمّنَ "تَسْمَعَ" معنى "تُصغِي" و"تميلُ" فعدّي باللام"[٣]. وإلا فإنّ "تَسْمَعَ" فعـــلٌ مـــن أفعالِ الحواسّ، وهو فعلٌ علاجيّ يقتضي مفعولا واحدًا بنفسه، فلا يلجأُ إلى حروفِ الجرّ ليمتدَّ تأثيرُهُ إلى مفعولٍ واحدٍ فقط، وإن اتّصلَ بحرفِ جرّ صار تأثيرُه ممتـــدًا إلى مفعولٍ آخر، أما إن كان بمعنى "تُصغي" فإنّه لا يُؤَثّرُ بأي مفعولٍ، ولا بُدّ من وجودِ حرفِ جرّ ليمتدَّ تأثيرُهُ إلى ذلك المفعولِ، ومثل ذلك إن تُضمّنَ الفعل "تَميلُ".

(٩)

تضمين الفعل معنيين

ـ "ولا تَعْدُ عَيْنَاك عَنْهُم"[٤].

---

(١) أبو حيان ـ البحر المحيط، ج٥، ص١١.

(٢) سورة المنافقون، آية(٤).

(٣) أبو حيان ـ البحر المحيط، ج٨، ص٢٦٨.

(٤) سورة الكهف، آية (٢٨).

الفعل "عَدَا" يقتضي مفعولا واحدًا، ويمكنُ أن يكون بمعنى "تَجَاوَزَ" أو بمعنى "تَعَدّى"، فهلا قيل: لا تَعْدُهُم عَيْنَاكَ أو لا تَعْلُ عيناك عنهم.

ولكنّ الغرضَ فيه إعطاءُ مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاءِ معنى فذّ، ألا ترى كيف رَجَعَ المعنى إلى قولك: ولا تَقْتَحِمْهُم عيناك مُجَاوِزَتَيْنِ إلى غيرك[١].

فاشتملِ الفعلُ على معنيين، معنى الفعلِ الأصليّ ومعنى الفعلِ المُتَضَمَّنِ، فأدّى المعنيين معا .

_ "ولا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهم إِلَى أَمْوَالِكُم"[٢].

"أَكَلَ" يقتضي مفعولا واحدًا يقعُ عليه الأكلُ، والأموالُ في الحقيقةِ لا تُؤكلُ، قيل: يتعلقُ بـ "تَأْكُلُوا" على التضمينِ، أي: لا تَضُمُّوا أموالَهم في الأكلِ إلى أموالكم، وقيل: ولا تَضُمّوها إليها آكلين لها[٣].

أي أنّ الفعلَ "أَكَلَ" تضمّنَ معنيين أحدهما: ضمُّ الأموالِ وجمعِها مع بعضها البعض، والآخرُ استهلاكُ هذه الأموالِ وصرفِها بالوجوهِ المعروفةِ، فأدّى الفعلُ معنيين:

---

(١) الزمخشري _ الكشاف، ج٣، ص٥٨١.

(٢) سورة النساء، آية (٢).

(٣) الزمخشري _ الكشاف، ج٣، ص٥٨١.

المعنى الأصليّ للفعلِ وهو الأكلُ، والمعنى الذي يتضمنُهُ الفعلُ وهو الضمُّ والجمعُ.

قال الزمخشري:" ولا تنفقوها معها، وحقيقتها ولا تضموها إليها في الإنفاق، حتى لا تفرقوا بين أموالكم وأموالهم قلة مبالاة بما لا يحل لكم"(١).

(١٠)

التسلط

ـ "والذِينَ تَبَوّءُوا الدّارَ والإيمانَ من قَبْلِهِم يُحِبُّونَ من هاجَرَ إِلَيْهِم"(٢).

حيثُ عُطِفَ الإيمانُ على الدارِ، ولا يقال: تَبَوّءُوا الإيمانَ، فمعناه "تبوّءُوا الدارَ وأخلصُوا الإيمانَ كقوله:

"عَلّفْتُها تِبْنًا ومَاءً بَارِدًا"

أو يكون ضَمّنَ "تبوّءوا" معنى "لَزِمُوا"، واللزومُ قَدَرٌ مُشْتَرَكٌ في الدارِ والإيمان، فيصح العطف، أو لما كان الإيمان قد شملهم صار كالمكان الذي يقيمون فيه، لكن يكون ذلك جمعا بين الحقيقة- الحجاز(٣).

---

(١) الزمخشري ـ الكشاف، ج٢، ص١٢ـ١٣.

(٢) سورة الحشر، آية (٩).

(٣) أبو حيان ـ البحر المحيط، ج٨، ص٢٤٥.

_ "فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم وشركاءَكم "[١].

أي: ادعوا شركاءكم، فلا يقالُ أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وإنما المقصودُ من ذلك أَجْمِعُوا أمركم وأمرَ شركاءِكم، فحذف المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامه، والرأي الآخر: "قال: أبو فيد السدوسي: أجمعت الأمر أفصح من أجمعت عليه، وقال أبو الهيثم أجمع أمره: جعله مجموعا بعدما كان متفرقا، وتفرقه أنه يقول مرة: أفعل كذا ومرة: أفعل كذا، فإذا عزم على أمر واحد قد جعله أي جعله جميعا، فهذا هو الأصل في الإجماع ثم صار بمعنى العزم حتى وصل بعلى، فقيل: أجمعت على الأمر أي عزمت عليه والأصل: أجمعت الأمر وعلى هذا يكون(وشركاءكم) عطفا على(أمركم) على حذف مضاف أي، وأمر شركائكم، أوعلى أمركم من غير مراعاة محذوف، لأنه يقال أيضا: أجمعت شركائي، أو منصوبا بإضمار فعل، أي: وادعوا شركاءكم، وذلك بناء على أنه لا يقال: أجمعت شركائي[٢].

ويرى ابن عقيل أنّ الصحيحَ أن يقال: " أجمعتُ أمري، وجمعتُ شركائي"

---

(١) سورة يونس، آية (٧١).

(٢) أبو حيان _ البحر المحيط، ج٥، ص١٧٧.

والتقدير: أجمعوا أمركم مع شركائكم، أو: فأَجْمِعُوا أمركم، واجْمَعُوا شركاءكم[١].

(١١)

التعليق

ـ " لِيَبْلُوَكُمْ أَيَّكُمْ أَحْسَنُ عَملاً"[٢].

في الكشاف٣:١٨٤:" فإن قلتَ كيف جازَ تعليقُ فعلِ البلوى؟ قلت: لما في الاختبارِ من معنى العلمِ، لأنّه طريقٌ إليه، فهو ملابسٌ له، كما تقول: انظر أيهم أحسنُ وجها، واستمع أيهم أحسنُ صوتا، لأن النظرَ والاستماعَ من طريقِ العلم".

وفي الكشاف أيضا ٦:١٦٩:"فإن قلت: من أين تعلّقَ قوله (أيكم أحسنُ عملا) بفعلِ البلوى؟ قلت: من حيثُ تضمّنَ معنى العلمِ؛ فكأنّه قيل: لِيُعْلِمَكُم أيّكُم أحسنُ عملا، وإذا قلت علمتَه أزيدٌ أحسنٌ عملا أم هو؟ كانت هذه الجملة واقعة موقعَ الثاني من مفعوليه، كما تقول: علِمتُهُ هو أحسنُ عملا.

فإن قلت: أتسمي هذا تعليقا ؟ قلت: لا إنما التعليق أن توقع بعده ما يسد المفعولين

---

(١) ابن عقيل_ شرح ألفية ابن مالك، ج١، ص ٥٤١ _ ٥٤٢.

(٢) سورة هود، آية (٧)، سورة الملك، آية (٢).

جميعا، كقولك: علمتُ أيهما عمرو، وعلمتَ أزيد منطلق.."

فيشترطُ في الفعلِ لكي يعلقَ أن يأتي بعده جملة استفهامية، أو أن تكون مبدوءةً بلامِ الابتداءِ، أو أن يليه نفي.

_ "قَالُوا آذَنَّاك ما منّا من شهيد"(١).

فالضمير في "قالوا" عائد على المنادين، أي: ما منا أحد اليوم يشهد أن لله شريكا، أو أن الضمير في "قالوا" عائد على الشركاء، أي أن الشركاء من دون الله يقولون: ما منا من شهيد بما أضافوا إلينا من الشرك، "وآذناك: معلقٌ، لأنه بمعنى الإعلام، والجمله من قوله (ما منا من شهيد) في موضعِ المفعولِ، والصحيحُ أنّ تعليقَ بابِ (أَفْعَلَ) مسموعٌ من كلامِ العربِ(٢).

---

(١) سورة فصلت، آية (٤٧).

(٢) عضيمة _ دراسات في أسلوب القرآن الكريم، ق٣، ج٢، ص ٦٠٤، نقلا عن البحر، ج٧، ص٤٨٢.

زمن الفعل

(١٢)

الماضي المطلق

الذي تعبرُ عنه صيغةُ (فَعَلَ)، إذْ تُعبّرُ عن دَلالةِ قسمٍ زمنيّ هو الماضي الذي يَحتملُ القُربَ والبُعدَ كقوله تعالى:(خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ)[١] وليس من دَلالةِ جهةٍ في هذا القسم؛ إذْ ترتبطُ غالبًا بالسياقِ التاريخيّ، وذلك نحو قوله تعالى: (ولَبِثُوا فِي كَهْفِهِم ثلاثَ مائةٍ سِنِينَ وازْدَادُوا تِسْعًا)[٢].

(١٣)

الماضي القريب بالحاضر

وكما هو معروفٌ أنّ صيغةَ (فَعَلَ) تشيرُ إلى وقوعِ الماضي المجرّدِ من الزمنِ، فلا بُدّ من دخولِ أداةٍ لتقريبِهِ من الحاضرِ وهي "قد".

وكلامُ الزّمخشريّ يدلُّ على أنّ التقريبَ لا ينفكُّ عن معنى التّوقّعِ، فقال في قوله

---

(١) سورة النحل، آية (٤).

(٢) سورة الكهف، آية (٢٥).

تعالى: (وإذا جَاءُوكُم قالوا آمَنَّا وقَدْ دَخَلُوا بالكُفْر وهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِه)[١].

(قَدْ دَخَلوا بالكُفْرِ) و(وهُم قَدْ خَرَجُوا به) حالان؛ ولذلك دخلت(قدْ) تقريبًا للماضي من الحالِ، ولمعنىً آخرَ: وهو أنّ أماراتِ النّفاقِ كانت لائحةً عليهم، وكان رسولُ اللهِ (عليه السلام)متوقعًا لإظهارِ اللهِ ما كتموه؛ فدخلَ حرفُ التوقّعِ[٢].

والقولُ بأنّ (قد) تأتي للتوقعِ أثبته الكثيرون، ومرادُهم به أنّ (قد) تدلُّ على أنّ الماضي كان قبلَ الإخبارِ متوقعًا، لا أنّه متوقعٌ الآن[٣].

(١٤)

الماضي المتصل بالحاضر

ويكون امتدادُ الزمنِ من الماضي حتى الحاضر بصيغةِ:

(ما زال، مابرح، مانفك، مافتئ) + الحدث

وقوله تعالى:" وإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ"[٤] يريدُ: لا أزالُ حتى أبلغَ، ولمْ يُرِدْ لا

---

(١) سورة المائدة، آية (٦١).

(٢) الزمخشري _ الكشاف، ج١، ص٦٢٦.

(٣) عبد الحميد السيد _ الأفعال في القرآن الكريم، ج١، ص١٤

(٤) سورة الكهف، آية (٣٠).

أبرحَ مكاني، وكذلك قوله تعالى: (فما زالتْ تِلْكَ دَعْوَاهُم حتى جَعَلْنَاهُم حَصِيدًا)[١]

فالصيغةُ "فما زالت دعواهم" تدلُّ على استمرارِ الحدثِ في نقطةٍ معيّنَةٍ وانقطاعِهِ بحدثٍ آخرَ تَمَّ هو أيضًا "حتى جعلناهم" (وأصلها الفعليّ مازالوا يدعون)، ومثلها: قوله تعالى: (فَمَازِلْتُم في شكٍّ مِمَّا جاءَكُم بهِ حتى إذا هَلَكَ قُلْتُم)[٢]

فالصيغةُ "فما زلتم في شكٍّ" دلّت على استمرارِ الحدثِ في نقطةٍ معينةٍ وانقطاعِهِ بحدثٍ آخرَ تم أيضا، هو"حتى إذا هلك " وأصلها الفعلي(مازالوا..تشكون) فهناك تناسبٌ بين شكلِ الصيغةِ (ما زال+الحدث).

ودلالةُ الجهةِ في الزمنِ، وهي كونها تصلُ بين الماضي والحاضر في نقطةٍ معينةٍ، وتشيرُ إلى استمرارِ الحدثِ من الماضي إلى الحاضرِ غيرِ المنقطعِ، فإذا انقطعَ فإنّه ينقطعُ بحدثٍ تامٍّ في الزمنِ الماضي.

---

(١) سورة الأنبياء، آية (١٥).

(٢) سورة غافر، آية (٣٤).

(١٥)

الماضي البعيد

وصِيَغُهُ كما رأينا كثيرةٌ هي: "كان فَعَلَ"، و"كان قد فَعَلَ"، و"قد كان فَعَلَ"، و"يكون قد فَعَلَ".

وما جاءَ في التّنزيلِ من بناء "كان فَعَلَ" -مما وقع خبر (كان) فيه فعلا ماضيا- جاء بغيرِ (قد)، واقترنَ الماضي بـ(قد) في خبرِ (يكون) في قوله: (وأن عسى أنْ يكون قد اقْتَربَ أَجَلُهُم)[١].

وجاءَ بناءُ "كان فَعَلَ" مسبوقا بأنْ الشّرطيّة في مواضعَ كثيرةٍ من التنزيلِ، منها قوله تعالى: (إن كَانَ قَميصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ...،...وإنْ كَانَ قَميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ كَذَبَتْ)[٢]، وقوله: (وإنْ كَانَ كَبُرَ عليكَ إعْراضُهُم)[٣]، وقوله: (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)[٤].

---

(١) سورة الأعراف، آية (١٨٥).

(٢) سورة يوسف، آية (٢٦-٢٧).

(٣) سورة الأنعام، (٣٥).

(٤) سورة المائدة، آية (١١٦).

ومعلومٌ أنّ قوله: (كان قَمِيصُه قُدَّ) و(كَان كَبُرَ)... زمنُه الماضي، فهو-عليه السلام- كَبُرَ عليه إعْرَاضُهُم، ومعلومٌ أيضًا أنّ قَمِيصَهُ قُدّ... وفعلُ الشرطِ لا يكون إلا مستقبلا؛ ولذلك تأوّلوا ما يجيءُ من دخولِ(إنْ) الشرطيةِ على(كان)؛ قال أبو حيان: إنْ يتبيّنَ ويظهرَ كونه قُدَّ من كذا، فأداةُ الشرطِ في الحقيقةِ إنّما دخلت على هذا المقدرِ، خلافا لأبي العبّاسِ المُبَرِّد فإنّه ذهبَ إلى أنّ (إنْ) إذا دخلت على(كان) بقيت على مضيها بلا تأويل[١]. ولا وجهَ لما قاله، لأنّ فعلَ الشرطِ وجوابَه على الاستقبالِ، ولذلك قدّروا جوابا للشرطِ أيضا إذا دلّ على الماضي[٢].

(١٦)

الماضي الاستمراري

وصيغَتُهُ "كان، أصبح، ظل، أضحى، أمسى...+ يفعل"

نحو قوله تعالى:(أَهؤلاءِ إِيَّاكُم كانُوا يَعْبُدُون)، وقوله: (ولَوْ نَشَاءُ لجعلناهُ حُطَامًا فظلتم تفكهون"[١].

---

(١) أبو حيان _ البحر المحيط، ج ٤، ص١١٣-١١٤، ج٥، ص٢٩٧.

(٢) عبد الحميد السيد _ الأفعال في القرآن الكريم، ج١، ص١٢.

(٣) سورة الواقعة، آية (٦٥).

فالاستمرارُ في الماضي فيما يكون عادةً أو يكون حالةً عامةً هي دلالـــةُ المركـــبِ (كان يفعل) القرآني[١].

(١٧)

الماضي الشروعي

إذا كان من الأفعالِ الدالةِ على الشروعِ، نحو: شَرَعَ، وطَفِقَ...، وهـــذه الأفعـــالُ ماضيةٌ لفظا وزمنُها الحال، وزمنُ المضارعِ الواقعِ في خبرها مقصورٌ على الحـــالِ أيضا؛ ليتوافقا. وهذا هو السببُ في عدمِ إقـــرانِ خبرهـــا بـــأنْ المصـــدرية؛ إذ إنّ المصدريةَ تُخلّصُ زمنَ المضارعِ للاستقبالِ، وزمنُ أفعالِ الشروعِ يدلُّ على الزمنِ الحاليّ، فيقعُ التعارضُ بين زمنيهما، ومنه قوله تعالى: (وطَفِقا يَخْصِفانِ عليهما مـــن وَرَقِ الجنّةِ)[٢].[٣] و قوله:" وَجَعَلَ كَلِمَةَ الذينَ كَفَرُوا السُّفْلَى"[٤].

فهي تدل على الشروع في عمل ما في الزمن الماضي، وذلك بلفظ الحاضر.

---

(١) مالك المطلبي _ الزمن واللغة، ص٢٤٨.

(٢) سورة الأعراف، آية (٢٢).

(٣) عبد الحميد السيد _ الأفعال في القرآن الكريم، ص١٧.

(٤) سورة التوبة، آية (٣٠).

(١٨)

الماضي المُقارِبِيّ

ومركبُ (كادَ يَفْعَلُ) يدلُّ على أنّ الحَدَثَ قاربَ الوقوعَ في الماضي غيرِ المحدَّدِ فكأنّ " كادَ يَفْعَلُ " من الناحيةِ الزّمنيّةِ = لم يفعل[١]، نحو: "وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي"[٢].

فإذا كان فعلا ماضيًا من أفعالِ المُقَارَبَةِ، فإنّ زمنُه قريبا من الحالِ؛ ليُسايِرَ المعنى المرادَ، نحو قوله تعالى: (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيْغُ قُلوبُ فَرِيقٍ منهم)[٣].

فـ (كاد) في الآيةِ تدلُّ على القربِ لا على التّلَبُّسِ بالزيغِ، والمضارعُ في خبرها ينقلبُ زمنه قريبا من الحالِ، وزمنُ الماضي وحده، أو على المستقبلِ، حين تقومُ القرينةُ على أنّ المرادَ المقاربةُ فيما مضى أو فيما يستقبل[٤].

نحو:" لقدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إليهنّ"[٥]، فالمرادُ أنّهُ قارَبَ ذلك في الماضي، ولم يقعْ منه شيء، فالحدثُ أقربُ من الوقوعِ لكنّه لم يقع.

---

(١) مالك المطلبي _الزمن واللغة، ص٢٨٦.
(٢) سورة الأعراف، آية (١٥٠).
(٣) سورة التوبة، آية (١١٧).
(٤) عبد الحميد السيد _ الأفعال في القرآن الكريم، ج١، ص ١٦_١٧.
(٥) سورة الإسراء، آية (٧٤).

(١٩)

الحاضر البسيط

وذلك في صيغةِ (يَفْعَلُ) نحو قوله تعالى في سليمان عليه السلام:(وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مالي لا أرى الهُدْهُدَ أم كان مِنَ الغائبين"[١].

فالسياقُ يدلُّ على أنّ المعنى "مالِي لا أرى الهُدْهُدَ الآن"[٢]، فهو يُفْهَمُ من دَلالَةِ السّياقِ وليس من قرينةٍ لفظيةٍ.

والظروفُ الدّالةُ على توقيتِ الحاضرِ كـ(الآن) أو(اليوم) أو(الساعة) نحو:

" اليومَ أَكْمَلْتُ لكم دِينَكُم "[٣]، فيشيرُ "اليوم" هنا إلى نقطةٍ زمنيةٍ في الحاضرِ لا إلى اليومِ بمفهومِهِ المُعْجَمِيّ.

ومثل ذلك قوله عز وجل:(اليومَ يَئِسَ الذين كَفَرُوا"[٤]، وقولـه: (الآنَ حَصْحَصَ الحَقّ)[٥]؛ فيُرادُ به جهةٌ في زمنِ الحاضرِ، أي من هذه اللحظةِ إلى ما سيأتي من

---

(١) سورة النحل، آية (٢٠).

(٢) حامد عبد القادر- معاني المضارع في القرآن، مجلة مجمع اللغة العربية، م١٣، القاهرة، ١٩٦١، ص١٥٣.

(٣) سورة المائدة، آية (٣).

(٤) سورة المائدة، آية (٣).

(٥) سورة يوسف، آية (٥١).

الزمنِ، فالحدثُ الذي تَمَّ حاضرٌ أمامَ أعينِ النّسوةِ صاحباتِ امرأةِ العزيز، وكأنّهُ تمّ للتوّ[١].

وصيغةُ (فَعَلَ) لإنشاءِ البيعِ والشراءِ ومختلفِ ألفاظِ العقودِ، نحو قوله تعالى: (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ)[٢]. وهي تدلُّ على حدثٍ وقعَ أثناءَ الكلامِ، "فَفُرّغَت هذه البنيةُ من الزّمنِ، واستقرّت في تركيبِ العقودُ بدلالةِ حدثِها فقط"[٣].

(٢٠)

الحاضر المستمر

صيغةُ (لا يَزَالُ يَفْعَلُ) نحو قوله تعالى: (ولا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُم حَتّى يَرُدوكُم عن دِينِكم"[٤]. فالصيغة (لا يزالون يقاتلونَكم) تدلُّ على أنّ الحدثَ لا يزالُ مستمرًا وسوف ينقطعُ بحدثٍ يُتَوَقَّعُ حدوثه هو(يردوكم عن دينكم).

ومثله قوله: (تاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حتى تكون حَرَضًا أو تكون من الهالكين)[٥].

---

(١) مالك المطلبي _ اللغة والزمن، ص٢٧٢.
(٢) سورة يوسف، آية(٢٠).
(٣) مالك المطلبي _ اللغة والزمن، ص١٢٤.
(٤) سورة البقرة، آية (٢١٧).
(٥) سورة يوسف، آية(٨٥).

فتدلُّ الصيغةُ (تَفْتَؤُ تَذْكُرُ) على استمرارِ حدوثِ الفعلِ، وسوفَ ينقطعُ بحدثٍ آخـر، فالمعنى أنّك ستستمرُّ على هذه الحال، وهو أنّه يذكرُ يوسفَ _عليه السلام_ إلى أنْ يكون حرضًا أو أن يكون مُشْفِيًا على الهلاك.

وهناكَ تناسبٌ بين(ما يزال + الحدث) ودلالة الجهةِ في الزمنِ فهي تدلُّ على استمرارِ الحدثِ، فإذا انقطعَ الحدثُ بحدثٍ آخرَ بصيغةِ المضارعِ الذي لـم يتحقـق بعد؛ فدلالةُ الانقطاعِ دلالةٌ مفترضةٌ في المستقبلِ، أما حدثُ مركبِ الاستمرارِ فيـدلّ على أنه في استمرار"[١].

وصيغةُ "فَعَلَ/يَفْعَلُ" مجردةٌ تدلُّ على الاستمرارِ بدلالةِ قرائنَ حاليةٍ أو قرائنَ معنويةٍ في السياقِ، نحو قوله تعالى:(فإنّ له مَعِيشَةً ضَنْكا، ونَحْشُرُهُ يومَ القيامةِ أَعْمَى)[٢].

فالمعنى: أنّ له في الدُّنيا معيشةً ضنكا، وإن له حشرًا يوم القيامةِ، فالاتجاهُ الـدلاليّ لهذه الصيغةِ لـ "إيضاحِ حقيقةٍ أكثر مما تتجهُ إلى إيضاحِ حدثٍ زمنيّ"[٣].

---

(١) مالك المطلبي – الزمن واللغة، ص٢٦٨.

(٢) سورة طه، آية(١٢٤).

(٣) مالك المطلبي – الزمن واللغة، ص٢٧٦.

ومنه إسنادُ الحَدَثِ إلى الله تعالى كقوله:(فاللهُ يَحْكُمُ بينهم يومَ القيامة)[١]، فقوله "يَحْكُمُ" يوافق "حاكم" وِفْقَ تبادلِ المواقعِ بين الصّيَغِ؛ إذ يمكن إجراءُ استبدالٍ بينهما دون أن نلاحظَ فرقا كما يرى سيبويه.[٢]

ويأتي بوجود ظرفِ الزمانِ الدّالِّ على المستقبلِ نحو "يوم القيامة" كما في قوله تعالى:(يومَ تقومُ الساعةُ يومئذٍ يَخسرُ المُبْطلون)[٣]؛ فالقصدُ استحضارُ الصّورِ، والغرضُ من استعمالِ الظّرْفِ تقريبُ صورةِ الحدثِ[٤].

ويأتي على صيغةِ (يكون يَفْعَلُ)، كقوله تعالى: (ثمَّ يُخرجُكم طفلا ثم لِتَبلغُوا أشدّكم ثم لِتكونُوا شُيُوخا"[٥] أي: " ثم ستكونون شيوخا، ولا يصحّ ثم لتكونوا تشيخون" لدلالتها على الثبوتِ الأسميّ، أي الصفة التي هي أقربُ إلى دلالةِ هذا المُركّبِ على العادة[٦]، ونحوه قوله تعالى: (أَفَلَمْ يَسِيرُوا في الأرضِ فتكون لهم قلوبٌ يعقلون بها"[٧] أي: فيكونون يعقلون بقلوبهم، فهي تشيرُ إلى وضعٍ يتطلبُ أن يكون مستمرًا.

---

(١) سورة النساء، آية(١٤١).
(٢) مالك المطلبي – الزمن واللغة، ص٤٩-٢٧٧، وانظر:سيبويه – الكتاب، ج١، ص١٦٤.
(٣) سورة الجاثية، آية(٢٦).
(٤) مالك المطلبي – الزمن واللغة، ص٢٧٨.
(٥) سورة غافر، آية (٦٧).
(٦) مالك المطلبي – الزمن واللغة، ص٢٨٧.
(٧) سورة الحج، آية (٤٦).

وقوله: " أو يُلقى إليه كنز أو تكون له جَنَّةٌ يأكلُ منها"[١] أي: ويكون يأكلُ من جنته. فالمقصود وجودُ الجنّةِ دائما، ويصاحبُ ذلك أنّه يأكلُ منها؛ أي تكون دائمةَ الإثمارِ والعطاءِ.

(٢١)

الحاضر في الماضي

ويأتي على (يَفْعَلُ) نحو:" ولم يَمْسَسْنِي بشرٌ"[٢]. فالآيةُ تحكي عن الزمنِ الماضي وتستحضرُه كأنه حاصلٌ الآن، فهو ممتدٌّ من الماضي إلى لحظةِ الكلامِ.

ومثله قوله تعالى:(ولمْ أَكُن بِدُعائِك ربِّ شَقِيًا)[٣]، إذ يُقصدُ امتدادُ ذلك من الماضي إلى لحظةِ الكلامِ، وهو في الحقيقةِ يتحدثُ عن الماضي ويستحضره.

وله أساليبَ كثيرةٌ أشهرها أسلوبان هم: أسلوب الاستفهام[٤]، وأسلوب إذ، والمراد بأسلوبِ الاستفهام ما يشملُ: السؤالَ والاستفتاءَ والاستنباءَ نحو قوله تعالى:

---

(١) الفرقان، آية (٨).

(٢) آل عمران، آية(٤٧).

(٣) سورة مريم، آية (٤).

(٤) حامد عبد القادر– معاني المضارع في القرآن، مجلة مجمع اللغة العربية، م١٣، القاهرة، ١٩٦١، ص١٥٢.

(يَسْأَلُونَك عن الأهِلّةِ قُل هي مواقيتُ للناسِ والحجّ)[١] فسؤالهم عن الأهلةِ وقعَ قبلَ نزولِ الآية. لكنّه قد حصلَ استحضارٌ لما مضى.

وقوله تعالى:(وَقدْ صَدَقَكم اللهُ وَعْدَهُ إذ تَحُسّونَهم بإذنِه"[٢]، فسياقُ الحديثِ والأحداثِ التاريخيةِ تدلّ على أنّ كلّ فعلٍ مسبوقٌ بـ "إذْ" يدلّ على وقوعِ حدثٍ في الماضي[٣]. فلا يتقررُ بدلالةِ لفظِهِ، وإنّما يُفهمُ من السياقِ.

(٢٢)

الحاضر في المستقبل

ويدلّ على ذلك إذا سبقته أدواتٌ معينة منها: السين، وسوف، ولن، وحتى، ولام التعليل، وكي، ولكي، وكيلا، ولكيلا، ولا الناهية، ولام القسم، ولام الأمر[٤].

نحو قوله تعالى:" فَستَعْلَمُون مَنْ أَصْحَابُ الصّرَاطِ السّوِيّ ومنِ اهْتَدَى"[٥]،

ومن هذه الأساليب كذلك أسلوب يوم[٦] نحو قوله تعالى:" يوم يأت لا تكلم نفس إلا

(١) سورة البقرة، آية(١٩٨).

(٢) سورة آل عمران، آية(١٥٧).

(٣) حامد عبد القادر- معاني المضارع في القرآن، مجلة مجمع اللغة العربية، م١٣، القاهرة، ١٩٦١، ص١٥٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٥) سورة النحل، آية (٧٠).

(٦) حامد عبد القادر- معاني المضارع في القرآن،مجلة مجمع اللغة العربية،م١٣، القاهرة، ١٩٦١،ص١٥٥.

بإذنه"[١] وقد تدلُّ قرنيةُ السياقِ أو القرنيةُ المعنويّةُ على أنّ المضارعَ يُرادُ به المستقبل[٢] نحو قوله تعالى:"كَمَا بَدَأْنَا أَوّلَ الخَلْقِ نُعِيدُهُ".[٣]

(٢٣)

الحاضر المقاربي

ويتحصّلُ بصيغةِ (يكاد يفعل) فيدلُّ على أنّ الحدثَ يقاربُ الوقوعَ في الزمنِ الحاضرِ وينطوي على وقوعِ أحداثٍ أقربُ إلى الصفات[٤] نحو: "تكادُ السّماواتُ يتفطّرنَ منه وتَنشقُّ الأرضُ وتخرُّ الجبالُ هدًّا، أن دَعَوْا للرّحمنِ ولدًا"[٥]، ومعنى " تكادُ السماواتُ يتفطّرنَ" قاربت السماوات أن تَتَفَطرَ، فمقاربةُ الانفطارِ ثابتةٌ ونفسُ الانفطارِ مُنْتَفٍ انتفاءً أبعدُ من انتفائِهِ عند ثبوتِ المقاربةِ، ومثل ذلك في قوله "وتَنْشَقُّ الأرضُ وتَخِرُّ الجبالُ هَدًّا"؛ فالغرضُ استحضارُ الصورةِ الحاصلةِ في لحظةِ قولِهم "للرحمن ولدا" تعالى اللهُ عن ذلك.

---

(١)سورة هود، آية (١٠٦).

(٢)حامد عبد القادر– معاني المضارع في القرآن، مجلة مجمع اللغة العربية، م١٣، القاهرة، ١٩٦١ ص١٥٥.

(٣)سورة الأنبياء، آية (١٠٤).

(٤)مالك المطلبي – الزمن واللغة، ص٢٨٦.

(٥)سورة مريم، آية (٩٠-٩١).

(٢٤)

المستقبل البعيد والقريب

وللبعيدِ تستعملُ صيغةُ (سوف يَفْعَلُ) نحو قوله تعالى:" فَسَوْفَ نُصلِيهِ نارًا"[١]، " وسَوْفَ تُسْأَلُون "[٢]، فجميع هذه الأمور ستتحقق يوم القيامة، وليس قبل ذلك، وهذا هو المستقبل البعيد. أما للقريبِ فتستعملُ صيغةُ (سيفعل)، نحو قوله تعالى: "سَأَصْرِفُ عن آياتِي الذينَ يَتَكَبّرُونَ في الأَرْضِ"[٣]، و" سَنُلْقِي في قلوبِ الذين كَفَرُوا الرُّعْبَ"[٤]، وهي محققة في سياقاتها مباشرة.

(٢٥)

المستقبل في الماضي

وذلك بصيغة "كان سيفعل"، وهذا المركب غير موجود في الاستعمال القرآني وإنما يوجد نفيه (ما كان ليفعل) أو (لم يكن ليفعل)[٥]، نحو: " ما كان الله ليضيع

---

(١)سورة النساء، آية(٢٩).

(٢)سورة الزخرف، آية (٤٤).

(٣)سورة الأعراف، آية (١٤٥).

(٤)سورة آل عمران، آية (١٥١).

(٥)مالك المطلبي – الزمن واللغة، ص٢٤٠.

إيمانكم"[١]، و" لم يكن الله ليغفر لهم"[٢]، فهنا يجري الحديث عما سيحدث في المستقبل بلفظ الماضي لكون هذا الأمر محقق الوقوع كما لو تم في الماضي، فالله عز وجل لن يغفر للكافرين يوم القيامة، ولن يضيع أجر المؤمنين في الآخرة.

---

(١)سورة البقرة، آية (١٤٣).

(٢)سورة النساء، آية (١٦٨).

الخاتمة

بعد هذا التطوافُ في رحابِ الفعلِ ودراسةِ ما يتعلقُ به من موضوعاتٍ، نجدُ أنّ لأهميتِهِ اهتمّ به علماءُ اللغةِ والنحو بضبطِ بنيتِهِ، وما يطرأُ عليها من زيادةٍ، وبيانِ وظيفتِهِ ودلالاتِهِ، فحدَّوهُ بمختلفِ أشكالِ الحدودِ كما بيّنّا، ودرسوهُ صرفيّا ونحويّا، ففي الناحية الصرفية درسوا اشتقاقَهُ وأبنيتَهُ وتصريفَهُ وصحّتَهُ واعتلالَهُ وإسنادَه إلى الضمائرِ، كما درسوا ما يطرأُ عليه من زياداتٍ، ودورها في زيادة المعنى؛ إذ زيادةُ المبنى تؤدي إلى زيادةٍ في المعنى.

ومن الناحية النّحويّةِ تناولوا زمانَه وانقسامَه إلى ثلاثةِ أزمنةٍ هي: الماضي والحاضر، والمستقبل، كما درسوه من حيث التّمامِ والنّقصان. ونظروا في بنائِهِ وإعرابِهِ، وبحثوا في تعدّية ولزومه وطرق تعديةِ اللازم.

وتنبّهوا في دراستهم إلى مبدأ الاقتضاء وحاجةِ الفعلِ الدّلاليّةِ لأنْ يرتبطَ بعناصرَ تتعدّدُ بالاعتمادِ على المعنى المعجميّ للفعل وحاجتِهِ لهذه العناصر، فهذا المبدأُ يرصدُ حركةَ الفعلِ في الجملةِ ويُبَيّنُ دورَه في تركيبِ الجملةِ، فقد يقتضي

الفعلُ مفعولا واحدًا، وقد تمتدُّ حاجته إلى مفعولين أو ثلاثة، والفعلُ أقوى العواملَ على الإطلاقِ، فإذا كان هناك توافقٌ دلاليّ بين العاملِ ومعموله ينتجُ عن ذلك تراكيبَ صحيحة.

أما إن عُدِمَ التوافقُ الدلاليّ بينهما ينتجُ عن ذلك تراكيبَ غير صحيحةٍ فقد تكون مرفوضةً أو مجازيةً أو مؤولةً.

ويكون التأويلُ بأشكالٍ عدّة أهمها التضمينُ، إذ يُضَمَّنِ الفعلِ معنى فعلٍ آخرَ حتى يتمّ التوافقُ بين العاملِ والمعمولِ فيه فيصحَ التركيبُ اللغويّ بضبطِ نسيجِ الجملةِ، فلا يصحّ فيه هذا التسلط على معمولين معا فيُأَوّلُ معنى الفعلِ ليتوافقَ دلاليا معهما. وقد يُعلّقُ الفعلُ عن العمل فلا يُؤثّرُ فيما بعده ولا يطلبه.

أما عن دقائقِ زمنِ الفعلِ في العربيّةِ فلم يُفردْ له القدماءُ موضوعا خاصا يُدرسُ فيه، بل اكتفوا بتقسيمِ الزمانِ إلى ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ، ودرسوا دقائقَ الزمنِ الناتجةِ عن ارتباطِ الفعلِ بالأدواتِ عند ورودها خاصة عند مُعْرِبِي القرانِ الكريم، واهتمّ به المحدثون فأفردوا له بحثا ودراسةً في مؤلفاتهم وقسموه تقسيماتٍ أخرى

تبعا لما يُعبِّرُ عنه الزمنُ بدقةٍ متناهية.

وشفعت كل ذلك بدراسةٍ تطبيقيةٍ للفعلِ في القرانِ الكريمِ.

وانتهتِ الرسالةُ إلى أنّ:

- الفعلَ أحدُ أركانِ الجملةِ الأساسيةِ، وهو الذي يُحددُ ما يتّصلُ به من معمولات.

- لا يكتفي الفعلُ بقوتِهِ كعاملٍ ليمتدّ في تأثيرِهِ إلى عناصرَ كثيرة، بل يعتمدُ في تحديدِ عددِ هذه العناصرَ على دلالته، ومدى اقتضائها لهذه العناصر.

- لم يَغفلُ القدماءُ عن دورِ دلالةِ الفعلِ في تحديدِ العناصرَ المرتبطةِ به، إذ درسوا الأفعالَ العلاجيةَ (المؤثرة) والأفعالَ غيرِ العلاجيةِ (غير المؤثرة) التي عُرفت عند المحدثين بالأفعالِ الحركيةِ والفعالِ السكونيةِ، لكنهم لم يتخذوا منها مُنطلقا لدراسةِ العلاقةِ بين دلالةِ الفعلِ المعجميةِ وارتباطِهِ بعددٍ معينٍ من العناصرَ، تختلفُ من فعلٍ لآخر باختلافِ دلالةِ الفعلِ.

- لجوءُ القدماءِ إلى التأويلِ عند عدم صحةِ العلاقةِ بين الفعلِ وما ارتبطَ به من العناصر دليلٌ على تبيُّنهم لدورِ دلالتِهِ باختيارِ هذه العناصرَ وتحديدها.

المصادر والمراجع

أولا : المصادر المطبوعة

١. القرآن الكريم.

٢. الأزهري، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ) _ شرح التصريح على التوضيح، ط ١، ٣ م، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٣. الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) _ شرح شافية ابن الحاجب، د. ط، ٤ م، تحقيق محمد نور الدين، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

٤. الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) _ شرح كافية ابن الحاجب، ط ١، ٥ م، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٥. الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين(ت٩٠٠هـ) _ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، د.ط، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة النهضة

المصرية،القاهرة، ١٩٥٥م.

٦. الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) _ أسرار العربية، ط ١، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م.

٧. الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ) _ الإنصاف في مسائل الخلاف، د.ط، ٢م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

٨. البطليوسي، عبد الله بن السيد (ت٥٢١هـ) _ إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ط١، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض، ١٩٧٩م.

٩. الجامي، نور الدين عبد الرحمن (ت٨٩٨هـ) _ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، د.ط، ٢م، تحقيق أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٨٣م.

١٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ) _ اللمع، د.ط، تحقيق فائز فارس،

دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.

١١. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) _الخصائص، ط٢، ٣م، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

١٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) – المنصف، ط١، ٢م، تحقيق محمد إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، وزارة المعارف العمومية،إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٩٦٠م.

١٣. أبو حيان، محمد أثير الدين بن يوسف(ت٧٤٥هـ)– ارتشاف الضرب، ط١، ٥م، تحقيق رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٤. أبو حيان، محمد أثير الدين بن يوسف(ت٧٤٥هـ)– البحر المحيط، ط١، ٩م، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

١٥. الحيدرة اليمني، علي بن سليمان(ت٥٩٩هـ) _ كشف المشكل، د.ط، تحقيق

هادي عطية مطر، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٨٤م.

١٦. الدسوقي، مصطفى محمد عرفه(ت١٢٣٠هـ) _ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، د.ط، ٣ م، تحقيق عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١٧. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن(ت٣٧٩هـ) _ الواضح، د.ط، تحقيق عبد الكريم خليفة، منشورات الجامعة الأردنية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٦٢م.

١٨. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت٣٣٧هـ) _ الجمل في النحو، ط١، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

١٩. الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)- إيضاح علل النحو، ط٣، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٠. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ) _ المفصل، ط١، قدم له عز الدين السعدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م.

٢١. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ) – الكشاف، ط١، ٤م، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، مكتبة عبيكان، الرياض، ١٩٩٨.

٢٢. ابن السراج، محمد بن سهل(ت٣١٦) _ الأصول في النحو، ط ٢،٣ م، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

٢٣. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ) _نتائج الفكر، ط٢، مجلد واحد، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٤م.

٢٤. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) _ الكتاب، د.ط، ٥ م، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٢٥. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ)- شرح كتاب سيبويه، ط١، تحقيق رمضان عبد التواب، ومحمود حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

٢٦. السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر (ت٩١١هـ) _ الأشباه والنظائر، ط١، ٩ م، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٧. السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر (ت٩١١هـ) _ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، د.ط،٩ م، تحقيق عبد السلام هارون، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

٢٨. السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر (ت٩١١هـ) _ المزهر، د.ط، ٢م، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٢٩. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) _ المقرب، ط١، مجلد واحد، تحقيق علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٠. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)_الممتع في التصريف، ط١، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

٣١. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩هـ) _شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط١، ٢م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

٣٢. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ) _ اللباب في علل الإعراب، ط١، ٢م، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥م.

٣٣. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥هـ) _ الصاحبي في فقه اللغة، ط١ ، تحقيق عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت،١٩٩٣م.

٣٤. الكفراوي، حسين بن علي (ت١٢٠٢هـ) _ شرح متن الأجرومية لابن آجروم (٧٢٣هـ)، د.ط، تحقيق مازن بن سالم باوزير، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤١٨هـ.

٣٥. الفارسي ،أبو علي الحسن بن أحمد (ت٦٧٧هـ)- الإيضاح العضدي. ط١، ٢م، تحقيق حسن الشاذلي، دار التأليف، مصر، ١٩٦٩.

٣٦. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت١٠٩٤هـ)- الكليات، ط٢، قابله عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.

٣٧. ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)- متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ط١، تحقيق محمد عبد العزيز العبد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٩٩١م.

٣٨. ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ) _ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، د.ط، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، مؤسسة الثقافة، القاهرة، ١٩٦٧م.

٣٩. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(٢٨٥هـ) _ المقتضب، د.ط، ٤م، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤٠. محمد عبدالخالق عظيمة- دراسات في أسلوب القرآن، ط ١،١١م، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

٤١. المرادي، حسين بن قاسم بن عبد الله(ت٧٤٩هـ) _ الجني الداني في حروف

المعاني، ط١، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٢. الموصلي، عبد العزيز بن جمعة(ت٦٧٢هـ) _ شرح ألفية ابن معط، ط١، ٢م، تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م.

٤٣. ابن الناظم، محمد بدر الدين بن محمد (ت٦٨٦هـ) _ شرح ألفية ابن مالك، ط١، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٤٤. ابن هشام جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ) – شرح شذور الذهب، ط١، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥م.

٤٥. ابن هشام،جمال الدين بن يوسف(ت:٧٦١هـ)_مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،د.ط،تحقيق مازن المبارك،ومحمد حمدي،دار الأحياء،بيروت،د.ت.

٤٦. ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي(ت٦٤٣هـ)_شرح المفصل، ط١، ٦م، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

ثانيا: المراجع العربية

١. إبراهيم السامرائي– الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

٢. أحمد عبد الستار الجواري _ نحو الفعل، د.ط، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤.

٣. إسماعيل عمايرة _ خصائص العربية في الأسماء والأفعال، ط٢، دار حنين، عمان، ١٩٩٢م.

٤. براجشتراسر– التطور النحوي للغة العربية، د.ط، مطبعة السماح، القاهرة، ١٩٢٩م.

٥. تمام حسان– مناهج البحث في اللغة، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٩م.

٦. تمام حسان– اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠.

٧. تمام حسان- الأصول، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩١م.

٨. جابر المنصوري- الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ط١، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠٢م.

٩. صبحي الصالح _ دراسات في فقه اللغة، ط١٠، دار العلم للملايين، د. معلومات.

١٠. عبد الجبار توّامة -زمن الفعل، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤م.

١١. عبد الحميد السيد _ الأفعال في القرآن الكريم، د.ط، ٣م، دار البيان العربي، جدة، ١٩٨٦م.

١٢. عبد الحميد السيد- المغني في علم الصرف، ط١، دار صفاء، عمان، ١٩٩٨م.

١٣. عبد الكريم مجاهد_الدراسات اللغوية عند العرب، د.ط،د. معلومات،١٩٨٥م.

١٤. عبد الهادي الفضلي- دراسات في الفعل، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٢.

١٥. علي أبو المكارم- أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، د.ط، ١٩٧٣.

١٦. فاضل الساقي- أقسام الكلام العربي، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٧. لطيفة النجار- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط١، دار البشير، عمان ، ١٩٩٢.

١٨. مالك المطلبي- اللغة والزمن، د.ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٩. محمد حسين آل ياسين- أبحاث في تاريخ العربية ومصادرها، ط١، عالم الكتب، ١٩٩٦م.

٢٠. محمد خير الحلواني- أصول النحو العربي، ط٢، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب،١٩٨٣م.

٢١. محمد خير الحلواني- المغني الجديد في علم الصرف، د.ط، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت

٢٢. محمد عبد الخالق عظيمة – المغني في تصريف الأفعـــال، ط١،دار العهـــد الجديد للطباعة، القاهرة، ١٩٥٤م.

٥٨٢٥٣٣

٢٣. محمود أحمد نحلة _ مدخل إلى دراسة الجملة العربيـــة، د.ط، دار النهضـــة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٤. مهدي المخزومي– في النحو العربي نقد وتوجيه، د.ط، دار الرائد العربـــي، بيروت، ١٩٨٦.

٢٥. نهاد الموسى– نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط٢، دار البشير، عمان، ١٩٨٧م.

٢٦. هنري فليش – العربية الفصحى، ط١، تحقيق وتعريب عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م.

ثالثا: الدوريات

١. حامد عبد القادر– معاني المضارع في القران الكريم، مجلة مجمـــع اللغـــة العربية، ج١٣، القاهرة، ١٩٦١م، ص١٤٩–١٥٨.

٢. حامد عبد القادر- معاني الماضي والمضارع، مجلة مجمع اللغة العربيـــة- ج١٠، القاهرة، ١٩٥٨، ص٦٣ _ ٦٩.

٣. عباس العقاد- الزمن في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغـــة العربيـــة-ج١٤، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٣٧-٥٢.

٤. فاضل السامي- الزمن الصرفي والزمن النحوي، مجلة الضاد، ج٢، بغـــداد، ١٩٨٩م، ص ١٣٥-١٤٨.

٥. مصطفى جطل، وعبد الجبار توّامه- جهات زمن الفعل في اللغـــة العربيـــة، مجلة بحوث جامعية، حلب، ع٨، حلب، ١٩٨٦م، ص١٦٣-١٧٦.

٦. نعيمة التوكاني – لسانيات الجهة في اللغة العربية، الفكر العربي المعاصـــر، ع٨٠-٨١، المغرب ١٩٨٠م، ص٩٥-١١٢.

رابعا: الرسائل الجامعية

١. لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رســـالة دكتـــوراة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٥م.

ABSTRACT

Verbs Semantics and its Role in Describing the Grammaratical Phenomenon and Establishing it Rules

Prepared by

Nusaibah Khmees Al-Mohammed Al-Jber

Supervised by

Dr. Abdul-Hamed Al Sayyed

This thesis aims at discussing the indications of the verb in the Arabic syntax, and their role in the description of the linguistic phenomenon and inventing (finding) rule for it. Therefore, it studied the lexical indication of the verb and its requirements of the syntactical elements to enable the verb to fulfill the general meaning of the sentence. It also followed the effect of this indication in forming the rule of the Arabic syntax.

This thesis focused on what the ancients presented

concerning the concept of the requirements and the need in their studies of the verb, since it is not enough for the verb to be the most important element but its work extends form its indication and its need for one object or more within restrains that govern the verb with other elements in the linguistic structure.

This thesis presented the verb from the point of view of the ancients and modernists in four chapters as follow:

Chapter one contained the meaning of the verb among the syntactists and a discussion of the syntactical and morphological level among the ancients.

Chapter two discussed the role of the verb in building up the sentence and its importance in determining what elements might be related to it. Chapter three studied the time indication of the verb among the modernists.

Finally chapter four contains an applied study of the verb in the Holy Quran.